



عبد الناصر

والثورة الافريقية

إهداء ٢٠٠٨

أسرة المرحوم الأستاذ/ محمد إدريس
جمهورية مصر العربية

عبد الناصر
والشورة
الافريقيّة

محمد فائق

عبد الناصر

وَالشُّوْرَة
الافريقيّة



جميع الحقوق محفوظة

١٩٨٤



شارع ليون - الحمراء - بناية مبشر
ص . ب ١١٣ / ٦٣٨٤ ، هاتف ٣٥٣٨٨٥
برقياً د الوحلة ، بيروت ، لبنان

مقدمة

احتل عبد الناصر مركز الصدارة بين قادة حركة التحرير في عصره ، واستطاع أن يجسد آمال الشعوب المقهورة ويعبر عن الكثير من آمانيها ، وذلك من خلال معاركه الطويلة ضد سيطرة الاستعمار والامبريالية . وظهرت الناصرية كفلسفة ثورة تحدت معالمها على أرض مصر أولاً بعد معارك مريّة قاوم فيها جمال عبد الناصر الأحلاف وأنهى الاحتلال البريطاني وأمم قناة السويس وحول المجتمع الذي كان يعاني من الاستعمار والاقطاع وسيطرة رأس المال إلى مجتمع انتقلت فيه الثروة إلى مالكيها الشرعي وهو الشعب ، وتحررت الإرادة المصرية تحراً كاملاً .

وأدرك عبد الناصر منذ البداية أن مصر المستقلة لا تستطيع أن تعيش وحدها . وآمن بأن الثورة المصرية جزء لا يتجزأ من ثورة التحرر الوطني في العالم . فالتحم بحركة التحرر الوطني العربية التي أصبحت قاعدة انطلاقه الثوري ، كما التحم بحركة التحرر الوطني الأفريقية . ثم امتدت حركته إلى آسيا وبقية العالم حتى أصبح عبد الناصر محورياً للحركة الثورية في العالم الثالث .

وأصبح مفهوم الناصرية هو حصيلة الحركة في كل هذه

المجالات . وسوف نتناول في هذا البحث حركة عبد الناصر في مجال واحد منها ، وهو مجال عملت فيه قريباً من عبد الناصر وعشت أحداثه كلها ، وهو جزء أساسي من فلسفة ثورة ٢٣ يوليو وأقصد به مجال الثورة الافريقية .

وقد استخدم اصطلاح الثورة الافريقية للدلالة على ذلك التغيير الشامل الذي اجتاحت افريقيا فغير الكثير من أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . وقد ظهر هذا التغيير بشكل فجائي وعنيف في أواخر الخمسينات وبداية الستينات حينما ارتفعت أعلام الاستقلال بالجملة ، وبعد أن اندلعت حركات التحرير في جميع أنحاء القارة متخذة من عواصم دولها المستقلة في القاهرة وأكرا وكوناكري ودار السلام وبرازافيه وغيرها قاعدة لانطلاقها ، فأنهار الكثير من الحواجز التي حاول الاستعمار إقامتها منذ وطأت أقدامه أفريقيا لتفصل بين شعوبها مستغلة فروق اللغة والدين والحضارة واللون .

ولم تكن الثورة الافريقية مجرد التقاء لعدد من الثورات الافريقية في مصر وكينيا والجزائر والكونغو وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا وغيرها فحسب ، وإنما كان أخطر جوانب هذه الثورة هو ذلك الاحساس بالانتماء إلى القارة الذي زرعته الحركة الافريقية عميقاً في وجدان الأفارقة في جميع أرجاء القارة فجعلتهم يتغنون بشعارات الوحدة الافريقية بعيداً عن سيطرة الرجل الأوروبي والاستغلال الاستعماري . وأصبح هذا احساس يشكل فكراً متسلطاً يأخذ بالباب الأفارقة في كل مكان .

ورغم أن هذا الاحساس بالانتماء الافريقي لم يخرج عن كونه شعوراً عاطفياً في معظمه ، إلا أنه كان أساساً لازماً للتعبئة الثورية

ولاحتماء المثقفين الأفارقة الذين كانت الثقافة الغربية قد بهرت الكثير منهم فلم يجدوا أمامهم من خلاص سوى الانتهاء إلى هذه الحضارات الغربية باعتبارها الطريق الوحيد للقضاء على التخلف والجهل الذي غرقت فيه شعوبهم ، وكان الاستعمار يجد في هؤلاء فرصته لفرض سياسات الاستيعاب « Assimilation » للمثل الفرنسية التي حاولت فرنسا إدخالها في مستعمراتها والسياسات المشابهة في المستعمرات البرتغالية ومناطق الاستيطان في القارة .

وجاء هذا الاحساس بالانتهاء ليعطيهم الأمل في المستقبل ويولد فيهم الشعور بالزهو . فكانت محصلة ذلك كله طاقة هائلة ساعدت في بلورة الشخصية الافريقية . واستطاعت أفريقيا أن تفرض وجودها في المجتمع الدولي ، فغيرت الكثير من المفاهيم السائدة في هذا المجتمع بما يعيد لأفريقيا وللأفريقيين الكثير من حقوقهم المسلوبة .

وبطبيعة الحال فإن الثورة الافريقية لم تخرج من فراغ ، فلا شك أنه قد كان لها أسبابها وجذورها الممتدة عبر التاريخ ، ولكنها كأى ثورة كانت تحتاج إلى الزعيم أو الزعماء القادرين على قيادة هذه الثورة ورسم طريقها في لحظاتها الحاسمة .

وإذا كنا نسلم بأن الزعماء الذين قادوا ثورة أفريقيا هم جمال عبد الناصر وكينياتا ، ونكروما ، وسيكوتوري ، وبن بيللا ولومومبا وفيلكس مومي وكاوندا وجوشوا نكومو ونيريري ومندلاني واميل كابرال ومحمود حري وغيرهم فإننا نستطيع بكل الاطمئنان أن نقول أن جمال عبد الناصر قد لعب الدور الأخطر والأعظم بشهادة التاريخ وشهادة هؤلاء أنفسهم .

لقد استطاع عبد الناصر أن يرد كل الثقة والكرامة لشعوب أفريقيا

التي قهرها الاستعمار وأطبق على أنفاسها قروناً طويلة . وزرع عبد الناصر في كل أفريقي ذلك الاحساس بالعزة والكرامة والكبرياء والفخر ، والانتفاء إلى تاريخ وحضارات ذات ماض وذات مستقبل . فعندما كشفت مصر عن وجهها الأفريقي الصحيح لأول مرة في تاريخها الحديث بعيداً عن فكرة الامبراطورية التي ظلت تملأ عقول زعمائنا الوطنيين حقبة طويلة من الزمن ، وأعلن عبد الناصر انتهاء مصر للحركة الأفريقية وتحملها عبء حركة التحرير الأفريقية ، وأصبح هذا الانتفاء جزءاً لا يتجزأ من الشخصية المصرية ، كان عبد الناصر قد أضاف بذلك حضارة مصر العريقة لتصبح رصيذاً لأفريقيا كلها بجانب حضارتها الزنوجية ، وهو شيء كانت أفريقيا في ميسس الحاجة إليه وهي ما زالت في مرحلة تتحسس فيها جذورها لتستقي منها ما تدفع به حركتها أمام العالم وفي مواجهة قوى الاستعمار الشرسة .

وبعد حرب السويس فتح عبد الناصر أبواب المستقبل أمام شعوب القارة التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار . فبانتهاء مصر في معركة تأمين قناة السويس وقضائها على العدوان الثلاثي لم يعد هناك أحد يشك في أن عهد الامبراطوريات قد انتهى كما انتهت سيطرة بريطانيا في مصر . وهز ذلك صورة انجلترا وفرنسا وبلجيكا والبرتغال في أفريقيا هزاً عنيفاً وزلزل امبراطورياتها التي تداعت بعد ذلك في سرعة مذهلة .

ولن نكون مبالغين إذا قلنا أن ثورة يوليو المصرية قد أحدثت من التغيير وتركت من التأثير في أفريقيا ما لا يقل بحال من الأحوال عن ذلك التغيير والتأثير الذي أحدثته وتركته الثورة الفرنسية في أوروبا .

فإذا كانت الثورة الفرنسية قد زرعت مبادئ الحرية والائحاء والمساواة عميقة بين شعوب أوروبا وقضت على الاقطاع وامتيازات

النبلاء والألقاب ، فإن الثورة المصرية هي التي أعطت الشعوب الافريقية القدرة على استخلاص حقوقها وفقاً لهذه المبادئ والمعاني العظيمة ، والتي كان تطبيقها يقف دائماً خارج حدود المستعمرات حيث كان يصطدم هذا التطبيق بمصالح المستعمرين الأوروبيين .

فعندما قامت الثورة الفرنسية كان طبيعياً ألا تنكر فرنسا حقوق الانسان التي أعلنتها هذه الثورة على رعاياها في مستعمراتها . وكان دانتون على حق عندما قال : « لقد كان الجميع عبيداً في حكم البربون المستبد والآن يجب أن يتحرر الجميع ليصبحوا مواطنين في الجمهورية الفرنسية » ونجح دانتون في استصدار قانون ينص على اعتبار جميع الرجال الذين يعيشون في المستعمرات الفرنسية مواطنين فرنسيين دون تمييز في اللون . وأن يتمتع هؤلاء بجميع الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الدستور الفرنسي .

ولكن سرعان ما ألغى هذا القانون في عهد نابليون - وقبل أن يصبح له أي آثار عملية ، بل أن وثيقة اتهام دانتون التي أعدها رويسبير احتوت اتهاماً بشأن هذا القانون . فقد اتهم بأنه قدم قانوناً يؤدي إلى القضاء على الامبراطورية الفرنسية . وأنكرت فرنسا بذلك على الشعوب الافريقية حق الاستمتاع بهذه المبادئ والحقوق التي حاربت هي نفسها من أجل فرضها في أوروبا لتحرير شعوبها المقهورة .

ولم يكن هذا موقف فرنسا وحدها وإنما كان موقف دول الاستعمار الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية . فلم يمنع الاعلان الشهير للرئيس الأمريكي ويلسون - والذي تضمن قواعد ومعاني جديدة في حكم الشعوب - لم يمنع ذلك الرئيس ويلسون نفسه من أن يعترف بالحماية البريطانية على مصر في أبريل سنة ١٩١٩ وكان في ذلك صدمة

كبيرة لزعماء الحركة الوطنية في مصر الذين علقوا الآمال الكبيرة على موقف أمريكا بعد إعلان ويلسون .

لقد كانت المواثيق الدولية وحقوق الإنسان بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة كلها تقف عاجزة عن تغيير الأوضاع في أفريقيا والمستعمرات الأخرى رغم ما تحتويه هذه المواثيق من معان إنسانية عظيمة ، وبدأ الأمر وكأنها صدرت من أجل الإنسان الأوروبي فقط .

ولكن بقوة الثورة استطاعت أفريقيا واستطاعت الشعوب المستعمرة أن تجعل لهذه المبادئ والمواثيق قيمة حقيقية فكان هذا التغيير الهائل في أفريقيا وفي العالم الثالث أجمع .

وجاءت الثورة المصرية لتكون البداية لهذا التحول العظيم وقوته الدافعة بعد أن استطاع عبد الناصر أن يحرر الإرادة المصرية بعيداً عن أي سيطرة أجنبية ، ويجعل من أرض مصر قاعدة للثورة الأفريقية ، كما أصبحت من قبل قاعدة للثورة العربية . وهكذا شكل التزام مصر بقضايا التحرر العربي والأفريقي قوة إضافية في مقاومة الاستعمار في جميع أجزاء القارة الأفريقية حيث كانت تتمثل في هذا الالتزام وحدة النضال ووحدة الهدف . وشعر كل جزء من أفريقيا أن له سنداً قوياً وحليفاً عنيداً . فبرزت الثورات في القارة كما برزت في العالم العربي . واستحق عبد الناصر عن جدارة أن يلقب بمفجر الثورة الأفريقية .

وعندما قامت ثورة يوليو لم يكن لمصر اهتمام يذكر أو أي صلات بالحركات الوطنية في أفريقيا ، اللهم إلا بالسودان فقط باعتباره قطراً عربياً في المقام الأول وتطلعاً إلى وحدة وادي النيل ، هذا الشعور الذي رفعه جميع زعماء وحكومات مصر السابقة على ثورة يوليو . ولم يكن لمصر حتى ذلك الوقت أي سياسة أفريقية بالمعنى الصحيح وإن كانت

لها سفارة في أديس أبابا عاصمة أثيوبيا ومفوضية في جنوب أفريقيا علاوة على المندوب المصري في المجلس الاستشاري في الصومال الذي كان موضوعاً تحت وصاية الأمم المتحدة .

ولكن كانت لنا بأفريقيا صلات ثقافية قامت مع انتشار الاسلام في القارة وكان في الأزهر الشريف عدد كبير من الطلبة الافريقيين أتوا من جميع أنحاء القارة يدرسون في أروقتة بعد أن جذبتهم شهرة الأزهر وانفتاحه على المسلمين في جميع أنحاء العالم .

كانت هذه هي كل الصلة التي تربط مصر بأفريقيا ولا شيء آخر سوى واقع حقيقي هو الوجود الجغرافي لمصر في القارة الافريقية ، وتاريخ بعضه قديم من العهود الفرعونية وان كنا لا نعرف على وجه التحديد مدى هذه العلاقة ، إلا أنه من المؤكد أن ثمة علاقة كانت موجودة بين مصر الفرعونية وأقطار أفريقية كثيرة ، فقد وصل المصريون القدماء إلى بلاد « البنت » وهي ما تعرف حالياً بالصومال كما أنه من المؤكد وصولهم جنوباً إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق (موقع الخرطوم الحالي) كما يعتقد أنهم عرفوا شيئاً عن النيل الأزرق وربما كانت لهم صلة بمناطق في غرب أفريقيا^(١) .

وبعض هذا التاريخ حديث ولكنه لا يصلح ليكون مدخلاً مثالياً للعلاقات الافريقية الجديدة لأنه اعتمد على الفتوحات في عهد محمد

(١) لقد بللت بعض الجهود لايجاد صلة بين الأديان في مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة في أفريقيا . وقد وجد J. O. Locas أن هناك تشابهاً بين ديانة اليوريا في نيجيريا والديانات المصرية القديمة ويقول أنه يوجد النصف على الأقل من كلمات اليوريا تحتوي على جذور مصرية ولكن لا توجد الحجة القاطعة حتى الآن التي تؤكد هذه الصلة بين الديانات في مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة في أفريقيا .

علي واسماعيل باشا . فقد وصلت سيطرة مصر الى شواطئ أفريقيا الشرقية والى منطقة البحيرات الاستوائية ولكن ذلك كله كان تاريخياً قطع صلته بالحاضر ولم يبق منه في ذلك الوقت سوى وجود أسمى في « السودان المصري الانجليزي » في حين بقيت السلطة والادارة الفعلية هناك في يد الانجليز .

وجاء جمال عبد الناصر ليضع استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية في كتابه « فلسفة الثورة » . فحدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هي العربية والافريقية والاسلامية . وكان معنى ذلك الاهتمام بالقارة الافريقية التي تقع فيها إحدى هذه الدوائر وتتقاطع فيها أيضاً الدائرتان الاخرتان . ففي أفريقيا تسع دول عربية (حالياً) كما يعتبر الدين الاسلامي فيها أوسع الأديان انتشاراً .

واستطاع عبد الناصر بمساعداته الفعالة والايجابية ومواقفه النضالية أن يجعل من مصر محوراً وقاعدة للحركة الافريقية بعد أن كانت بعيدة عنها تماماً . كما استطاع أن ينقل هذه الحركة الافريقية الى مرحلة الثورة ويضيف إليها أبعاداً جديدة . فبعد أن كانت الحركة الافريقية تسير في اتجاه يحصرها في نطاق ما سمي بأفريقيا السوداء أو أفريقيا جنوب الصحراء الأمر الذي جعلها تبدو في معظمها حركة بين الزنوج ومن أجلهم ، أصبحت ثورة قارية تشمل أفريقيا كلها وتجاوزت الحدود التي تجعل منها مجرد ردود فعل لحركة الاضطهاد العنصري ، وأصبحت ثورة ذات أبعاد سياسية واجتماعية .

الفصل الأول

تطور الحركة السياسية في افريقيا
حتى قيام ثورة يوليو المصرية

جاءت صلة أفريقيا الأولى بالعالم الخارجي من خلال تجارة الرقيق التي انتهت في القرن التاسع عشر . وامتد النفوذ الأوروبي إلى جميع أجزاء القارة بعد إخضاعها وتحويلها إلى مستعمرات . ومن هنا تحددت العلاقة بين الرجل الأوروبي والرجل الزنجي سواء في أفريقيا نفسها أو في العالم الغربي بزعم أن العنصر الزنجي عنصر متخلف حضارياً وذهنياً حتى من الناحية البيولوجية وانه وفقاً لهذه المزاعم غير قادر على أن يقوم بالأعمال التي يقوم بها الرجل الأبيض بنفس الكفاءة . وعلى هذا الأساس فلا يجوز له أن يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل الأبيض ، وكانت هذه هي الفلسفة الظالمة التي أقنع بها الرجل الأوروبي نفسه لأسباب اقتصادية في المقام الأول . وقد اشتدت مظاهر هذه التفرقة في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص ، حيث استجلبت الأعداد الهائلة من زنوج أفريقيا لتعمير العالم الجديد بالأيدي الرخيصة .

وبعد أن أتاحت فرصة التعليم للعديد من زنوج أمريكا وبلغ منهم أدباء وفنانون ، ظهرت بينهم حركة فكرية وأدبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وكانت هذه الحركة في بدايتها

تعكس العذاب النفسي والظلم الذي يعيش فيه الزنوج نتيجة لتسلط الرجل الأوروبي الذي استولى على أرض أجدادهم وحولهم من أحرار إلى عبيد أرقاء .

ثم تطورت هذه الحركة لتدافع عن الرجل الأسود وتدفع عنه الشعور بالنقص لمجرد كونه أسود ، فظهرت الأشعار التي تتغنى باللون الأسود وقوة الرجل الأسود والتي تقول أن الزنجي هو صورة الله في الأرض .

وكان لا بد هؤلاء أن يبحثوا لأنفسهم عن حضارة وتاريخ ينتمون إليه . ولكن أحداً من الزنوج لم يكن يعرف موطنه الأصلي على وجه التحديد ، فهم جميعاً يعرفون فقط أنهم أتوا من القارة الأفريقية ومن هنا جاء انتماءهم إلى أفريقيا ككل وليس لبلد محدد .

وأراد هؤلاء المفكرون الأوائل من الزنوج أن يصححوا تلك الصورة الظالمة القاسية التي ترسخت في الأذهان عن أفريقيا لفترة طويلة من الزمن كان الخوف خلالها يملأ نفوس الزنوج أنفسهم من فكرة الارتباط بأفريقيا . ولذلك ظهرت حركة واسعة للتأليف عن تاريخ القارة الأفريقية وإبراز البطولات الأفريقية ودورها ، ومقاومة الاستعمار ، وتاريخ الامبراطوريات الأفريقية القديمة ، امبراطوريات غانا ومالي وسونغاي ، وسلطنات زنجبار وسومالا وكلوة ومقديشو . وذلك كله في محاولة لتأكيد الشخصية الزنجية .

ثم امتد اهتمام هذه الحركة إلى أحوال أفريقيا التي يعيش أهلها تحت نير الاستعمار والاضطهاد الذي يتعرض له الأفريقيون وخاصة في جنوب أفريقيا حيث تشدد وطأة التفرقة العنصرية . وكان هذا هو الطريق إلى حركة البان أفريكانزم Pan Africanism أو ما اصطلح على تسميتها بالجامعة الأفريقية .

وقد تبلورت هذه الحركة لتأخذ شكلاً أكثر تحديداً بعقد سلسلة من المؤتمرات ابتداءً من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٥ شملت العديد من الأفارقة الذين يتعلمون في جامعات أوروبا . وأطلق على هذه المؤتمرات « مؤتمرات الجامعة الإفريقية » « Pan African Congress » .

وكان المؤتمر الأول في لندن^(١) وانتهى بتوجيه مذكرة إلى ملكة بريطانيا يمتح فيها المؤتمرون على سوء معاملة الأفارقة في جنوب أفريقيا وروديسيا . وعقدت المؤتمرات الثلاثة التالية في عواصم أوروبية والمؤتمر الخامس في نيويورك . واهتمت هذه المؤتمرات الخمسة جميعها بحقوق الوطنيين الإفريقيين ولكنها اكتفت بالمطالبة بإشراكهم في الحكم دون المناذاة بالاستقلال . وكانت هذه المؤتمرات تحت سيطرة وقيادة المفكرين من زنوج أمريكا وجزر المارتينيك .

بعد قيام الحرب العالمية الثانية انتقل مركز ثقل الحركة الإفريقية إلى لندن ، وكان بها كثير من التنظيمات الإفريقية التي أقامها الإفريقيون الذين يدرسون هناك . وأمكن لبعض الذين اشتركوا في المؤتمرات السابق ذكرها المساهمة في إقامة تنظيمات سياسية مع الأفارقة الموجودين في لندن .

وفي عام ١٩٤٤ اتحدت مجموعة من التنظيمات والجماعات الإفريقية مكونة تنظيمياً جديداً باسم « Pan African Federation » وكانت هذه المجموعة هي التي وجهت الدعوة للمؤتمر الإفريقي

(١) دعي لهذا المؤتمر عام من ترنداد هو سليفستر وليامز « Sylvester Williams » وهو أول من تكلم عن الجامعة الإفريقية . وقد حضر هذا المؤتمر الدكتور وليام دي بوا « W. Du Bois » الذي رأس جميع المؤتمرات الخمسة اللاحقة بعد ذلك والذي لقب بأبي الجامعة الإفريقية .

السادس من سلسلة مؤتمرات الجامعة الافريقية والذي عقد في مانشستر عام ١٩٤٥ برئاسة دكتور وليام دي بوا . وقد برز في هذا المؤتمر عدد من القيادات الافريقية التي تولت زمام الأمور في أفريقيا بعد ذلك من أمثال نكروما وجوموكياتا .

وقد أثبت هذا المؤتمر أن الحركة الافريقية قد نضجت كثيراً خلال المدة الأخيرة وأصبحت حركة ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير ، وأصبحت معاداة الاستعمار والامبريالية هي الخط الرئيسي للحركة الافريقية . ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أمانى الشعوب الافريقية كما ذهب المؤتمر إلى حد التلويح باستخدام القوة لتحقيق ذلك . كما احتوت قراراته على إدانة لاحتكار رأس المال وإدانة لتسخير الثروة والصناعة من أجل الربح الخاص فقط . ورحب المؤتمر بالديموقراطية الاقتصادية باعتبارها وحدها الديمقراطية الحقيقية . وطالب كذلك بالاستقلال الاقتصادي بجانب الاستقلال السياسي .

ورغم أن المؤتمر لم يأت بذكر كلمة الاشتراكية في قراراته إلا أنه كان من الواضح أن الأفكار الاشتراكية كانت قد بدأت تتسرب إلى عقول قادة الحركة الافريقية . ولا شك أن هذا المؤتمر كان بمثابة قفزة كبيرة حققتها الحركة الافريقية إلا أنها بقيت حتى ذلك الوقت محصورة كحركة سوداء تعنى بحق الرجل الأسود . وعندما تتكلم عن أفريقيا تعني أرض الزوج أو أفريقيا السوداء جنوب الصحراء . وإن كانت هذه الحركة قد أبدت اهتماماً بشعوب آسيا وبعض قضاياها فلاها شعوب ملونة تعاني ما يعانيه رجل أفريقيا الأسود .

وبلاحظ غياب الشمال الافريقي عن نشاط هذه المؤتمرات . بل

ان المؤتمر الثاني الذي عقد في باريس كان يضم بخلاف الأعضاء الأصليين أعضاء متآخين « Fraternal Delegates » من الهند والفلبين والمغرب . أي أن المغرب وهو من شمال أفريقيا عومل نفس معاملة الدول الآسيوية غير الأفريقية . فقد كانت الحركة الأفريقية حتى ذلك الوقت مهتمة بالرجل الأسود تريد أن تعيد له كرامته وتحقق له استقلاله .

وقد برز في حياة الزوج الأمريكيين دعوة « العودة إلى أفريقيا » باعتبارها حلاً لمشكلة التفرقة العنصرية في أمريكا . ولا أريد الخوض في تفاصيل هذا الموضوع الذي يطول الحديث عنه ، ولكن كل ما يهمنا من أمر هذه الدعوة هو الحديث عن أحد روادها وهو « ماركوس جارف » باعتباره أحد قادة الحركة الأفريقية الذين تأثر بهم كثير من القادة الأفريقيين ودعاة الوحدة الأفريقية . فقد كانت دعوة جارف مبنية على نظرية النقاء العنصري Racial Purity ولذلك كان يكره المخلطين ويحمل عليهم وكان يقول : « أعتقد في عنصر أسود نقي كما يعتقد البيض في عنصر أبيض نقي » ورفض استعمال كلمة ملون واستعمل جارف دائماً كلمة زنجي أو أسود حتى يستبعد العناصر الملونة الأخرى من غير الزوج .

وقد أعلن جارف نفسه رئيساً مؤقتاً لجمهورية أفريقيا . وهي جمهورية رعاياها هم الزوج في جميع أنحاء العالم وكان ذلك عام ١٩٢٠ في نيويورك حيث شكل حكومته المؤقتة . وكان جارف يقول لن تمضي سنوات معدودة حتى يستعمر الرجل الأسود الزنجي أفريقيا كلها كما يستعمر العنصر الأبيض أوروبا . كما أسس جارف الكنيسة الأرثوذكسية الأفريقية وعين بطريكاً أسود لرئاستها واستخدم مسيحياً أسود وعذراء سوداء كشعار لهذه الكنيسة . وكان هدف جارف إقامة

امبراطورية عنصرية سوداء حدودها الروحية والطبيعية والسياسية « الله وأفريقيا » كما كان يقول دائماً .

وقد لا يتسع المجال هنا للخوض في تفاصيل أكثر عن هذه الحركة التي ثار من حولها جدل كبير . ولكن الأمر الذي يهمنا أيضاً هو أن فكر جارفي هذا كان أحد التيارات الهامة داخل الحركة الأفريقية . ولا يمكن أن نتصور بطبيعة الحال أن مثل هذا الاتجاه كان يمكن أن يقود إلى وحدة كل الشعوب الأفريقية فالعرب ليسوا زنجياً حتى نكونوا من رعايا امبراطورية جارفي المعلنة .

ومن الغريب أن المصري الوحيد الذي تردد اسمه في أي شيء يتعلق بالحركة الأفريقية أو حركة الجامعة الأفريقية التي ملأت الولايات المتحدة ولندن وباريس لفترة طويلة من الزمن واسمه دوس محمد علي^(١) كان على صلة بدعوة جارفي هذه والتي مهما بلغت درجة التعاطف معها فلا يمكن أن ننفي عنها صفة العنصرية .

وإذا انتقلنا إلى ميدان الفكر والأدب الذي كان ازدهاره أكثر ما يكون في باريس سنجد نفس الاتجاه الذي كان يمحصر الحركة الأفريقية داخل أفريقيا السوداء ويجعلها أسيرة لرد فعل الاضطهاد العنصري ويبقيها حركة بين الزنوج ومن أجلهم .

ففي نفس الوقت الذي انتقل فيه نشاط الحركة الأفريقية السياسي من الولايات المتحدة الأمريكية إلى لندن ، أصبحت باريس

(١) قال جورج بادموور في كتابه « Pan Africanism or Communism » ان جارفي عندما ذهب إلى لندن لأول مرة قضى عدة سنوات يعمل مع مصري من أصل سوداني هو دوس محمد علي الذي كان محرراً بأحدى المجلات المعادية للإمبريالية وكان محمد علي من مؤيدي سعد زغلول زعيم الرفض ولكن من الواضح أن دوس محمد علي هذا لم يباشر نشاطه المتعلق بهذه الحركة باسم حزب الوفد .

مركزاً لحركة الأدب والفكر الافريقي حيث ظهرت فلسفة أو حركة جديدة عرفت باسم « الزنوجة » Negretude والتي تعاون كل من ايميه سيزار Aime Cesar من جزر المارتينيك وليوبولد سينغور « رئيس جمهورية السنغال بعد ذلك » في بلورتها . وكما هو واضح من اسم هذه الحركة فهي تهتم بالأصل الزنجي وتدور فلسفتها كلها حول الرجل الأسود الزنجي تريد أن تحقق له ذاته وتعيد له ثقته بنفسه . وهي من أجل ذلك تريد اكتشاف الجذور الأصيلة الزنجية مجردة من تأثيرات الثقافة الغربية ، تدعو للبحث عن عادات الزنوج وتقاليدهم المفقودة ، وهي ترى إمكانية الوصول إلى ذلك من خلال الفن والأدب الافريقي ، فهو القادر على توضيح النفس السوداء وإظهارها . . وهكذا يمكن للزنجي أن يواجه عالماً يجد فيه ذاته وله فيه دوره المميز .

ورغم أن هذه الحركة الفكرية التي نبتت في جزر المارتينيك ونضجت في باريس كان لها مساهمتها وأثرها البعيد في تدعيم الدعوة للوحدة الافريقية عن طريق تأكيد الشخصية الافريقية وإيجاد وحدة الفكر ، إلا أن ذلك أيضاً كان محصوراً بين الزنوج فقط وبذلك فإن الوحدة التي كان يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه الحركة هي وحدة أفريقيا السوداء .

وحقاً هذه الدعوة للوحدة قد أصابها الضرر من الآثار الجانبية التي خلقتها هذه الحركة نفسها - حركة الزنوجة - لأنها وإن كانت تهتم بالزنوجة بصفة عامة ، فإنها لم تصادف النجاح المنشود إلا بين الزنوج الناطقين بالفرنسية فقط والذين تأثروا بالثقافة الفرنسية . وعندما انتقلت إلى القارة الافريقية كان تأثيرها مقصوراً على دول الفرانكوفون الناطقة بالفرنسية فقط وكان ذلك من بين العوامل التي ساعدت في ظهور تقسيم جديد في أفريقيا بين ما سمي بدول الانجلوفون (الناطقة

بالانجليزية) ودول الفرانكوفون . وهو تقسيم عانت منه الوحدة
الافريقية أشد معاناة .

وحتى نكروما عندما بدأ في مناقشة فكرة إنشاء « اتحاد
الجمهوريات الافريقية الاشتراكية » مع بعض أصدقائه في لندن
عام ١٩٤٦ لم يشرك معه تنظيمات أو أي قيادات من الشمال الافريقي
رغم أن الحركة الوطنية في هذه المنطقة كانت متقدمة عنها في جميع
مناطق أفريقيا الأخرى . وانتهى نكروما إلى إنشاء « السكترارية
الوطنية لغرب أفريقيا » في لندن عام ١٩٤٦ لتكون نواة لدعوته للوحدة
الافريقية وبقي نشاطه الآخر محصوراً في أفريقيا السوداء إلى أن
استقلت غانا .

وقد عملت الدول الاستعمارية من ناحيتها دائماً على تدعيم فكرة
الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء واعتبار الصحراء الفاصل
العازل بينهما . وقد ظهر ذلك جلياً في التقسيمات الاقليمية وخطوط
المواصلات التي أقامتها هذه الدول لتربط مستعمراتها ، كما ظهرت في
مناهج التعليم والمؤلفات الغربية عن أفريقيا .

وهكذا نرى أن الحركة الافريقية استمرت في مجملها مقصورة على
أفريقيا السوداء وان الوحدة الافريقية كانت تعني وحدة الاقطار
السوداء إلى أن قامت ثورة يوليو المصرية وجاء عبد الناصر ليعلن في
كتابه فلسفة الثورة « .. إننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن
الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أفريقيا بين خمسة ملايين
من البيض ومائتي مليون من الافريقين . وسوف تظل شعوب القارة
تنتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة الذين نعتبر
صلتها بالعالم الخارجي كله . لن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلّى
عن مسؤولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة

حتى أعماق الغابة العذراء ، إن القارة المظلمة الآن مسرح لصوران عجيب مثير ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذي يجري في أفريقيا ونتصور أنه لا يمينا ولا يعنينا » .

وكانت هذه نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية المصرية واستراتيجيتها وبداية للاهتمام بالقارة الافريقية على أساس جديد هو وحدة النضال من أجل تحرير أفريقيا كلها . لقد كان هذا هو المدخل الصحيح لأفريقيا الذي جاء متمشياً مع روح العصر وتطور الحركة الافريقية نفسها . فقد وضع عبد الناصر يده على مشكلة أفريقيا وحدد بوضوح موقف مصر التي أصبحت منذ ذلك الوقت طرفاً إلى جانب القوى الوطنية الافريقية في كل صراع جرى بعد ذلك وكان الاستعمار طرفاً فيه ضد هذه القوى .

وقدمت مصر كل مساعدة ممكنة لحركات التحرير والقوى الوطنية في أفريقيا ، وهذا ما سوف نتعرض له تفصيلاً فيما بعد - حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لتحرير القارة ، فسقطت التقسيمات المصطنعة التي أريد لها أن تفصل بين أفريقيا العربية شمال الصحراء وما سمي بأفريقيا السوداء جنوب الصحراء . فالصحراء في حقيقة الأمر لم تكن في يوم من الأيام عازلاً كما أراد لها الاستعمار ، بل كانت دائماً معبراً اتصل من خلالها العرب بغرب أفريقيا وعن طريقها دخل الاسلام إلى هذه الأقطار .

ويجدر بنا الإشارة في هذا المكان إلى أنه من غير الممكن وضع حدود فاصلة بين العرب الأفارقة وبقية سكان القارة ، فقد انتشر العرب في القارة كلها شرقها وغربها وتداخلت القبائل العربية في القبائل الافريقية وتزاوج العرب والافريقيون ، وأحدث العرب تأثيراً كبيراً في حياة كثير من الشعوب الافريقية فامتزجت الحضارة الاسلامية

العربية بالحضارة الافريقية القديمة وظهر ذلك جلياً في أوسع اللغات الافريقية انتشاراً مثل السواحيلي في الشرق والهوسا في غرب أفريقيا . وربما كان هذا هو الفارق الكبير بين هذه الحضارات والحضارة الأوروبية التي أريد لها أن تكون حضارة طاردة في أفريقيا أي أنها تتطلب من الافريقي أن يترك عاداته وأسلوبه في الحياة ليعتنق عادات وسلوكاً جديداً حتى يصبح رجلاً « متمدناً » كما كانت تتطلب بعض السياسات الاستعمارية كسياسة الاستيعاب Assimilation الفرنسية وهي أيضاً نفس الشروط التي كان يتطلبها الاستعمار البرتغالي ليحصل المواطن الافريقي على الحقوق السياسية الكاملة .

ويمنا أن نؤكد هنا أيضاً أن الثورة المصرية عندما اتجهت بمصر أفريقيا لم تكن بذلك تختلق وضعاً جديداً أو تدخل شيئاً غريباً عن الشخصية المصرية وإنما كان ذلك بمثابة اكتشاف لشخصية مصر الحقيقية أو كشفاً عن وجهها الافريقي الذي هو حقيقة بحكم الواقع وإن احتجب أو تاهت ملامحه فترة من الزمن .

الفصل الثاني

عبد الناصر ومعركة التحرير الأفريقية

- * بداية في السودان
- * التزام مصر بمسؤولياتها الدولية في الصومال
- * مصر تؤيد حركة الماو ماو في كينيا
- * الاذاعة الافريقية الموجهة من القاهرة
- * الثورة الجزائرية ونصفية الامبراطورية الفرنسية
- * عبد الناصر والتضامن الافريقي الاسيوي
- * المكاتب السياسية لحركات التحرير الافريقية في القاهرة
- * الرابطة الافريقية
- * المساعدات المصرية لحركات التحرير

التقت الحركات الوطنية في العالم العربي مع الثورة المصرية وتجاوبت مع فكرها وحركتها في سرعة مذهلة ، الأمر الذي دعم مصر في مواجهة تحديات الاستعمار . ولا شك أن ذلك كان من الأمور التي شجعت عبد الناصر ليعجل بمد نشاطه إلى أفريقيا والاتصال بحركات التحرير فيها .

إلا أن الوضع في أفريقيا كان مختلفاً كثيراً عن الوضع في الوطن العربي ، فمجرد الاتصال بالحركات الوطنية في أفريقيا كان في البداية أمراً بالغ الصعوبة . كما أن المعلومات المتوفرة عن هذه الحركات كانت قليلة جداً ، وقبضة الاستعمار القوية تقيم الحواجز بيننا وبين شعوب هذه المنطقة حتى أنه لم يكن يسمح بسهولة بإضافة القاهرة على جوازات السفر الأفريقية . كما كان أي مصري يجد صعوبة كبيرة في مجرد دخول هذه المستعمرات . ولذلك كان لا بد لنا من التحايل لدخول هذه الأقاليم لاستكمال الدراسات الميدانية والاتصال بالحركات الوطنية التي لم تكن هي بدورها تعلم الكثير عما يدور في مصر .

ومن أجل إقامة الاتصال مع الحركات الوطنية كنا نصيد الزعماء

المسلمين من أفريقيا عندما يذهبون للحج والقادة السياسيين عندما يذهبون إلى عواصم الدول الاستعمارية نفسها . واستفدنا بمعلومات الآلاف من الدارسين الأفارقة في الأزهر الذين ساعدونا كثيراً في الاتصال بالزعماء الوطنيين في بلادهم .

وسرعان ما تبدل الحال بعد أن توطدت علاقتنا بالعديد من الحركات الوطنية في أفريقيا وذاع صيت القاهرة كقاعدة للتحرير وخاصة بعد حرب السويس . وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايلون للوصول إلى القاهرة والاتصال بها ، رغم تشدد سلطات الاستعمار ومحاولتها وقف هذه الاتصالات أو تقييدها .

وقد قدمت ثورة يوليو نموذجاً جديداً للتحرير في أفريقيا ، فلم تكن الحركة الوطنية في أفريقيا تعرف حتى ذلك الوقت طريقاً للاستقلال سوى طريق التطور الدستوري . وهو الطريق الذي أدى إلى استقلال الهند من قبل والذي تأثرت به الحركة الوطنية في أفريقيا ، وخاصة في مناطق الاستعمار الانجليزي حيث كان للهند صلات كبيرة من خلال الجاليات الهندية الموجودة في هذه المناطق ، ولتأثر كثير من زعماء الحركة الوطنية بفلسفة المهاتما غاندي الذي بدأ حياته السياسية في جنوب أفريقيا .

وكان الجديد الذي جاءت به ثورة يوليو هو أسلوب استخدام القوة في الضغط على الانجليز لإجلاء قواتهم عن مصر وذلك بتنظيم المقاومة المسلحة ضد الوجود البريطاني في منطقة القنال .

واستطاع عبد الناصر أن يهر الأفارقة ويجذب أنظارهم إلى القاهرة بعد النجاح الذي حققته هذه السياسة بجلاء القوات الانجليزية عن هذا الموقع الاستراتيجي الهام وفشل العدوان الثلاثي

الذي اعتبر بحق نقطة تحول أساسية في تاريخ نضال الشعوب بل أن الكثيرين يعتبرون ذلك هو النهاية الحقيقية للاستعمار التقليدي .

وكان خروج عبد الناصر من هذه المعركة منتصراً بعد أن أمم قناة السويس يعني الكثير بالنسبة للحركات الوطنية الافريقية التي كانت ترى الشركات الأجنبية والاحتكارات الرأسمالية وهي تستولي على مقدرات وثروات بلادها .

وقد خرج عبد الناصر من معركة السويس أكثر تهيؤاً للقيام بدور جديد في أفريقيا . فقد فتح له هذا الانتصار أبواب الاتصال بحركات التحرير الافريقية التي رأت في عبد الناصر المثل والحليف القوي والعنيد . وأصبح الأفارقة هم الذين يتحايثون للوصول إلى القاهرة والاتصال بقادتها .

ثم بدأ عبد الناصر يدخل إلى قلب الحركة الافريقية ، وذلك من خلال مواقف عديدة . وتبني القضايا الافريقية مستمراً في تحديه لقوى الاستعمار والامبريالية فاستطاع أن يجمع حوله قوى الثورة في أفريقيا .

وسنعرض بعض هذه المواقف التي فتحت الطريق أمام جمال عبد الناصر وأمام مصر إلى قلب القارة الافريقية .

بداية في السودان :

كان للسياسة التي اتبعتها الثورة المصرية حيال السودان أثرها الكبير في فتح مجال العمل الافريقي أمام مصر . فقد قامت هذه السياسة على أساس إنهاء احتلال السودان أولاً ، والدعوة لوحدة وادي

النيل ، ولكن من خلال الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره .

وقد استقل السودان في يناير سنة ١٩٥٦ بعد جلاء قوات الاحتلال وأصبح بذلك ثاني دولة أفريقية - بعد مصر - تحصل على استقلالها منذ القرن التاسع عشر وذلك بفضل اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ التي عقدتها مصر مع بريطانيا ، بعد أن أصر جمال عبد الناصر على أن تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر .

وقد خرج عبد الناصر عن الطريق الذي سار فيه جميع الزعماء الوطنيين والحكومات السابقة في مصر في المطالبة بسيادة على السودان أو حق ضمه إلى الأرض المصرية كما كانت تطالب معظم الأحزاب المصرية قبل الثورة . بل ان الملك فاروق كان قد ذهب إلى حد إعلان نفسه ملكاً على مصر والسودان . فقد فاجأ عبد الناصر الانجليز أنفسهم عندما وافق على إجراء استفتاء عام في السودان من أجل تقرير المصير بعد تهيشة الجو الحر المحايد . وكان ذلك أمراً يصعب على الانجليز رفضه بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمنافسة للرد على شعارات وحدة وادي النيل التي رفعتها مصر ، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك بعد أن سبق أن أعلنت مصر أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها ، وذلك في العهد السابق على الثورة .

وتم الاتفاق على فترة انتقال مدتها ٣ سنوات يتم فيها تصفية الادارة الثنائية وأن يكون للحاكم العام أثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا تعاونه لجنة خماسية فيها عضوان سودانيان وعضو باكستاني وآخر مصري علاوة على العضو الانجليزي . وتقرر تأليف

جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أحد الاختيارين :

- (أ) ارتباط السودان بمصر على أية صورة .
(ب) أو الاستقلال التام - أي الانفصال عن مصر .

كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية المصرية البريطانية من السودان فوراً عندما يعلن البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير .

ولا شك أن هذه كانت خطوة جريئة وواعية في نفس الوقت من جمال عبد الناصر . فهي جريئة لأن الرأي العام المصري الذي ردد شعار وحدة وادي النيل لفترة طويلة من الزمن كان ينتظر من قادة الثورة العسكريين أن يكونوا أكثر تشدداً من الملك الذي أعلن ضم الأراضي السودانية الى مملكته .

وكانت هذه الخطوة واعية لأن عبد الناصر بموافقته على أن يكون لشعب السودان الحق في تقرير مصيره ، أثبت أنه يفكر ويتصرف بروح العصر . فقد أراد عبد الناصر لأي رابطة تقوم مع السودان أن تكون منبثقة عن رغبة شعبية وليست استناداً إلى حقوق مكتسبة من التاريخ أو حق الفتح كما كان يطالب البعض . كما رأى عبد الناصر أنه مهما كان اختيار الشعب السوداني فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطاني في السودان ، وإن هذا هو ما كان يريده في المقام الأول . فبقاء القوات البريطانية في القطر الشقيق يهدد أمن وسلامة مصر ولن يكون لجلاء هذه القوات عن مصر معنى حقيقي إذا كانت باقية في السودان .

ورغم أن مصر عملت طوال سنوات فترة الانتقال الثلاث على

محاولة إقناع الشعب السوداني للارتباط بمصر وتحقيق وحدة وادي النيل ، إلا أنها لم تتردد في تأييد استقلال السودان ومباركته عندما أدركت أن هذه هي رغبة الأغلبية العظمى للشعب السوداني . فعندما أبلغت حكومة الأزهرى في عام ١٩٥٥ حكومتى مصر وانجلترا برغبة الجمعية التأسيسية في سحب جيش الاحتلال لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في جوهر محايد ، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة أسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان ، واضطر الجيش الانجليزى للرحيل هو الآخر منياً بذلك احتلاله للسودان . وعندما أعلنت حكومة الأزهرى قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتم تشكيل مجلس قيادة لرئاسة الدولة ، دون انتظار لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه ، لم تطالب مصر بإتمام هذا الاستفتاء وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة التي أعلن استقلالها في أول يناير سنة ١٩٥٦ . وكانت مصر أول دولة اعترفت بالسودان .

والحقيقة أن مصر لم تصر على إجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية ، لأنها كانت قد أدركت بما لا يقبل الشك أن نتيجته لن تكون في صالح الارتباط بمصر . فقد كان الحزب الوطنى بزعامة الأزهرى - وهو محور الدعوة للوحدة بين القطرين - قد تخلى هو الآخر عن هذه الدعوة ووقف مع الاستقلال . ولذلك أراد عبد الناصر أن يكسب مشاعر الجماهير السودانية وهي تحتفل باستقلالها .

وهكذا فإن مصر وإن كانت قد خرجت من السودان دون أن تحقق الوحدة التي كانت تنشدها إلا أنها كانت قد فتحت أمامها مجال العمل في أفريقيا كلها ، بالتزامها وإخلاصها للمبادئ الأساسية التي قامت عليها سياستها الإفريقية بعد ذلك ، وهي تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير .

التزام مصر بمسؤوليتها الدولية في الصومال :

كان الصومال من أول البلاد التي اهتم بها عبد الناصر والتزمت مصر بمساعدة الحركة الوطنية بها . ولم يكن ذلك فقط من أجل موقع الصومال الاستراتيجي الهام في القرن الأفريقي وفي مواجهة ميناء عدن ، ولا من أجل التكوين الانثروبولوجي للشعب الصومالي الذي يعتبر - شأنه في ذلك شأن الشعب الموريتاني - همزة الوصل بين عرب أفريقيا وزنجها ، ولكن كان السبب الأساسي هو مسؤولية مصر الدولية في الصومال حيث كانت تشترك في عضوية المجلس الاستشاري التابع للأمم المتحدة في الصومال .

فقد كان الصومال من الأقاليم الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والادارة الإيطالية وكانت الأمم المتحدة قد أنشأت هيئة تابعة لها هي « المجلس الاستشاري » منذ عام ١٩٥٠ مكونة من ثلاث دول هي مصر وكولومبيا والفلبين بقصد الاشراف على الادارة في الصومال والتأكد من قيادة البلاد نحو الاستقلال خلال فترة تنتهي في عام ١٩٦٠ ، وكان وجود مصر في هذا المجلس يعتبر شكلياً قبل قيام ثورة يوليو ، فلم يكن لديها القدرة ولا الرغبة في الاصطدام بالقوى الاستعمارية من أجل القوى الوطنية في الصومال .

وتغير وضع مصر في الصومال بعد الثورة المصرية حيث قررت أن تتحمل مسؤولياتها الدولية كاملة مستفيدة من تواجد مندوبيها في المجلس الاستشاري هناك فتبنت وجهة النظر الوطنية وتولت الدفاع عنها وقدمت المشورة السياسية والخبرة القانونية للأحزاب والحركات الوطنية هناك وساعدتها في مقاومة المناورات التي تهدف إلى تأخير تسليم

السلطة للوطنيين ، كما قامت بمقاومة خطط الادارة الايطالية التي كانت تحاول طمس الملامح العربية للصومال .

وكان الصومال في ذلك الوقت يشهد صراعاً عنيفاً بين العديد من القوى الاستعمارية والأجنبية التي أتاحت لها الظروف التواجد في الصومال والاهتمام - بحكم مصالحها واطماعها في المنطقة - بمستقبل هذا القطر . وكانت هذه القوى رغم تضارب مصالحها تشكل خطراً على الاستقلال الحقيقي للاقليم .

وكان الايطاليون يمثلون أخطر هذه القوى الاستعمارية ، فهم يملكون سلطة الادارة ، كما كانوا يسيطرون عن طريق الشركات الايطالية سيطرة كاملة على اقتصاد الاقليم ، ويملكون معظم الأراضي الخصبة ، ولا يريدون تغيير هذه الأوضاع ، ويخططون لكي تبقى اقتصاديات الاقليم معتمدة على الاقتصاد الايطالي وتحت سيطرة الاحتكارات الايطالية .

وكانت الادارة الايطالية تتباطأ أيضاً في اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليم السلطة للصوماليين كما هو مفروض ، مثل إشراكهم في الادارة والتدرج في التمثيل النيابي . وكان هذا التباطؤ يهدف إلى تأجيل موعد الاستقلال . وكان الايطاليون يعملون أيضاً على القضاء على الملامح العربية للاقليم وذلك بإهمال تعليم اللغة العربية وإحضار بعثة تبشيرية كاثوليكية عملت على نشر وتعليم اللغة الايطالية في الصومال . ثم عملت على قيام دعوة من أجل إحياء اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية ، كل ذلك من أجل إبعاد الأجيال الصومالية عن مصادر الثقافة العربية وانتزاع أهم الجذور التي يمكن أن تربطهم بالعالم العربي .

أما القوة الاستعمارية الثانية فهي بريطانيا التي كانت في ذلك الوقت تستعمر جزءاً من الأراضي الصومالية وهو ما عرف « بالصومال الانجليزي » كما كان نفوذها متغلغلاً في الاقليم عن طريق بعض الشركات التي قامت عندما احتلت بريطانيا الصومال الايطالي عام ١٩٤٢ عقب هزيمتها للايطاليين أثناء الحرب العالمية الثانية إلى أن سلمت لهم الادارة مرة أخرى عام ١٩٥٠ بناء على قرار الأمم المتحدة .

وكانت بريطانيا تسعى لإدخال الصومال بعد الاستقلال في رابطة الكومنولث البريطانية ، وكانت من أجل ذلك لا تمنع في منح الاستقلال لإقليم هرجيسة الخاضع لها (الصومال الانجليزي) على أن يتحد إقليم الصومال في دولة مستقلة واحدة مع بقاء نفوذها بطبيعة الحال في الدولة الجديدة .

وكانت فكرة الاتحاد هذه في حد ذاتها تجد تأييداً شعبياً ساحقاً في الاقليميين . ولكن إيطاليا كانت تعارضه بشدة وكذلك فرنسا الموجودة في إقليم جيبوتي . وكانت بريطانيا بهذا الموقف من الاتحاد تحاول إقامة الجسور بينها وبين حزب الأغلبية في الصومال وهو حزب وحدة الشباب الصومالي .

أما الخطر الثالث الذي واجهه الصومال فكان أثيوبيا التي كانت تسعى إلى ضم الاقليم إليها بصفتها « الوطن الأم » كما كانت تدعي ، ذلك بعد أن كانت قد نجحت في ضم جزء من الصومال هو إقليم الأوجادين . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء نشاط أثيوبيا وتدعمه حيث كانت في ذلك الوقت تتخذ من أثيوبيا قاعدة لها وأداة لتنفيذ سياستها الافريقية وخاصة في هذه المنطقة الاسلامية والتي

كان يحلو لأثيوبيا أن تصف نفسها فيها بأنها جزيرة مسيحية تحيط بها شعوب إسلامية من كل جهة .

ورغم تعارض أهداف هذه القوى الأجنبية الاستعمارية في الصومال ، إلا أنها جميعها كانت متفقة على ضرورة القضاء على الملامح العربية الصومالية . كما كانت تتفق في حماسها لإيجاد علاقة اقتصادية بين الصومال وإسرائيل التي كانت قد أقامت مجزراً آلياً في جيبوتي وأنشأت شركات في أثيوبيا أهمها شركة انكودا التي كانت تسعى لأن يمتد نشاطها إلى الصومال تمهيداً لإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل بمجرد استقلاله .

وقد ساعد تعدد الأحزاب الصومالية (وصل عددها إلى ١٩ حزباً في وقت من الأوقات) على أن يكون لكل من هذه القوى الأجنبية المهتمة بشؤون الصومال ، الحزب أو الأحزاب المؤيدة لها . فكانت إيطاليا تعتمد على حزب المؤتمر الصومالي والحزب الديمقراطي أما أثيوبيا فكان لها حزب شباب الصومال الأحرار .

ووسط هذا الصراع العنيف لهذه القوى التي كانت تتآمر على مصالح الشعب الصومالي جاءت مصر بعد الثورة لتلعب دوراً تاريخياً في مساندة القوى الوطنية في الصومال في نضالها من أجل الاستقلال الحقيقي والاحتفاظ بمقومات الشخصية الصومالية بجذورها العربية الأفريقية الإسلامية . واستندت مصر في نشاطها إلى وضعها القانوني في المجلس الاستشاري الذي كان يعطيها حق محاسبة الإدارة الإيطالية عن طريق الأمم المتحدة كما أعطاها ذلك حق الوجود في مقديشو والاتصال بكافة الهيئات والتنظيمات السياسية في الصومال وتقديم المساعدة لها .

وتبنت مصر وجهة نظر الأغلبية الساحقة في الصومال التي كانت تريد الاستقلال الكامل ووحدة جميع الأراضي الصومالية . وهو ما ترمز له النجمة الخماسية التي تتوسط العلم الصومالي إشارة إلى الصومالات الخمسة في ذلك الوقت (الايطالي والانجليزي والفرنسي والاثيوبي والكييني) كما كانت هذه الأغلبية تطالب باللغة العربية لغة رسمية للبلاد ، فالشعب الصومالي شعب مسلم يعرف معظمه اللغة العربية .

وقد قدمت مصر مساعدات كثيرة للصومال في هذا المجال وذلك بإمداد المدارس العربية التي كانت تفتتحها الجمعيات والأحزاب الوطنية بالمدرسين المصريين والكتب العربية . كما أعطت الكثير من المنح الدراسية في المدارس والمعاهد والجامعات المصرية لأبناء الصومال كما فتح الأزهر أبوابه لاعداد هائلة من الصوماليين وأرسل بعثة أزهرية إلى الصومال كان أعضاؤها يخطبون في الجوامع بجانب رسالتهم التعليمية وكان هؤلاء أثر عظيم في تعبئة الشعور الوطني هناك وتوجيهه لمقاومة الاستعمار .

وفي الوقت الذي توطدت فيه العلاقة بين مصر وحزب الأغلبية في الصومال « حزب وحدة الشباب الصومالي » نتيجة تبنيتها للقضايا الرئيسية التي تضمنها برنامج هذا الحزب ، لم تهمل مصر بقية الأحزاب والتنظيمات والزعماء الدينيين وحتى تجار الماشية الذين كانوا يمثلون مركزاً هاماً من مراكز التأثير الشعبي . فقد عملت مصر على استيراد جزء كبير من احتياجاتها من الماشية من الصومال ، الأمر الذي ربط مصالح هؤلاء التجار بالقاهرة وجعلهم يترددون عليها كثيراً .

وبمرور الوقت تعاظم نفوذ مصر في مقديشو لوقوفها باستمرار مع القوى الوطنية ولاقتناع الغالبية العظمى للشعب الصومالي بأنها الدولة

الوحيدة بين القوى المتصارعة في الصومال التي قبلت الدخول في هذا الصراع دون أن تكون لها أطماع ذاتية وخاصة بعد أن وضحت سياسة عبد الناصر المناهضة للاستعمار . وأصبح المندوب المصري في مقديشو مصدراً مستمراً لإزعاج القوى الاستعمارية وخاصة الادارة الايطالية التي يملك المندوب محاسبتها باسم الأمم المتحدة بحكم وجوده في المجلس الاستشاري .

وفي مارس سنة ١٩٥٧ اغتيل المندوب المصري كمال الدين صلاح وكان من أكفأ العناصر الدبلوماسية وجاء ذلك على يد أحد الصوماليين . ورغم أن التحقيق لم يصل إلى نتيجة حاسمة فإن أصابع الاتهام كلها كانت تشير إلى الادارة الايطالية التي كانت تريد تصفية الوجود المصري بعد أن كانت قد ضاقت بنشاط المندوب المصري هناك .

وقد كلفت عقب هذا الحادث بالسفر إلى مقديشو لدراسة الحالة هناك ومتابعة التحقيق في مقتل المندوب المصري . وأقيمت في دار المندوب وقمت باتصالات واسعة مع جميع العناصر الوطنية هناك متعمداً إظهار حجم هذه الاتصالات أمام الادارة الايطالية . كما قمت بنشاط واسع بين الجماعات الدينية والتقيت بالجموع الصومالية في الجوامع والجمعيات وأماكن التجمع . وكان الغرض من ذلك هو تأكيد دور مصر وإظهار إصرارها على المضي في تحمل مسؤوليتها التاريخية كاملة . ولم يمض على وجودي في مقديشو أكثر من بضعة أيام حتى أبلغت الادارة الايطالية القنصل المصري هناك بأنني أصبحت شخصية غير مرغوب فيها وطلبت أن أغادر مقديشو في ظرف ٤٨ ساعة .

وانتشر الخبر في جميع أنحاء المدينة فتوافد على محل إقامتي أعداد

كبيرة من الوطنيين الصوماليين والسياسيين من أصدقاء مصر ومن المؤمنين بأهمية الدور المصري في الصومال ووقوفه في مواجهة الإدارة الاستعمارية ، وكانوا جميعاً في أشد حالات السخط على الإدارة الإيطالية ولكنهم يترقبون ما سوف تسفر عنه هذه المواجهة .

أما في القاهرة فقد استدعي السفير الإيطالي إلى وزارة الخارجية بناء على تعليمات الرئيس جمال عبد الناصر ، وأخطره السيد عبد الفتاح حسن نائب وزير الخارجية وقتئذٍ أن السفير الإيطالي نفسه سوف يعتبر شخصية غير مرغوب فيها وسيكون عليه مغادرة القاهرة فوراً إذا لم ترجع الإدارة الإيطالية في مقديشو عن قرارها الخاص بإبعادي . واضطرت الإدارة الإيطالية إلى التراجع عن قرارها في ذلك الحين وبقيت في مقديشو لفترة أخرى ومارست نشاطاً أوسع . وكان هذا بطبيعة الحال تعريزاً لموقفنا هناك أمام الوطنيين الذين عرفوا أن مصر تستطيع أن تقف أمام النفوذ الإيطالي .

وبعد عودتي إلى القاهرة كان قرار عبد الناصر بتدعيم البعثة التعليمية المصرية في الصومال ، وزيادة أفراد القنصلية المصرية في مقديشو ، كما عين مندوباً جديداً هو الدكتور محمد حسن الزيات . واستمرت مساعدة مصر للقوى الوطنية في الصومال بعد أن تضاعف حجمها . كما استأنف المندوب المصري الجديد نشاطه بنفس الحماس والاخلاص الذي بدأه سلفه إلى أن استقل الصومال في الموعد الذي سبق أن حددته الأمم المتحدة وهو عام ١٩٦٠ .

وقد فشلت كل الجهود التي بذلت لإيجاد علاقة تجارية أو اقتصادية بين الصومال وإسرائيل . كما فشلت جهود بريطانيا في إدخال الدولة الجديدة في رابطة الكمنولث البريطاني رغم خروج الانجليز من إقليم هرجيسه الذي انضم إلى الدولة الجديدة وأصبح جزءاً منها .

وقد وجهت الادارة الايطالية الدعوة لإسرائيل لحضور الاحتفال بالاستقلال ، ولكنها اضطرت إلى إلغاء هذه الدعوة بعد احتجاجات كثيرة من الهيئات والتنظيمات والأحزاب الصومالية كانت تنذر بتطورات خطيرة رأت الادارة الايطالية تجنبها .

وقد امتدت العلاقات القوية بين مصر والصومال إلى ما بعد الاستقلال وهذا ما سوف نعود إليه في مكان آخر . وما لا شك فيه أن المساعدات التي قدمتها مصر للصومال خلال فترة ما قبل الاستقلال ومواقفها مع القوى الوطنية هناك قد جعلت لمصر رصيداً هائلاً في الصومال لا يمكن إدراكه إلا لمن تهيأت له الفرصة لزيارة هذا البلد الشقيق ، ولمس مدى تحمس الشعب الصومالي للصداقة المصرية الصومالية وتقديره لثورة يوليو المصرية وارتباطه الوجداني بها .

ورغم أن انضمام الصومال بعد ذلك إلى الجامعة العربية قد جاء دون شك تنجيماً لهذه العلاقة الخاصة التي قامت بين مصر والصومال منذ الثورة المصرية ، إلا أنه يجدر الإشارة هنا إلى أن عبد الناصر لم يحاول جر الصومال إلى الانضمام إلى الجامعة العربية بل أنه في حديثه مع الزعماء الصوماليين كان دائماً ينصح بتأجيل هذا الموضوع حتى تنضج وتكتمل الفكرة داخلياً وحتى تنهيا لها الظروف المناسبة أفريقيا . فقد كان يرى أنه من الضروري للصومال أن يدعم علاقته بدول شرق أفريقيا أولاً وخاصة تنزانيا وكينيا قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة لأن الصومال كان يعيش في شبه عزلة سياسية فرضت عليه . فقد ورث الصومال المستقل مشاكل حادة مع جيرانه أثيوبيا وكينيا نتيجة أوضاع سابقة خلقتها السلطات الاستعمارية قبل رحيلها ، وكان ذلك هو السبب في عدم اندماج الصومال بالقدر الكافي مع دول شرق أفريقيا . وكان عبد الناصر يعتقد أن انتهاء الصومال إلى الجامعة العربية قبل أن

يدعم علاقته بدول شرق أفريقيا قد يزيد التناقض الموجود بين الصومال وهذه الدول ويزيد من متاعبه مع الدول المجاورة .

مصر تؤيد حركة الماو ماو في كينيا :

كانت كينيا في مقدمة الأقطار التي استطاعت الثورة المصرية أن تتصل بالحركة الوطنية فيها وتؤيدها وتدعمها وتقيم أوثق الصلات مع زعمائها وعلى رأسهم جومو كينياتا .

فقد بدأت ثورة الماو ماو بعد ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة المصرية عندما أعلن الانجليز حالة الطوارئ في كينيا في أكتوبر سنة ١٩٥٢ . وقامت حركة الماو ماو بين قبائل الكيكويو والمساوي الذين طردهم المستعمر الانجليزي من أرضهم ليعيشوا في أحياء قذرة على هامش المدن يعانون من البطالة والحرمان من أي حق في حياة كريمة .

وقد حاول الأوروبيون تصوير هذه الثورة على أنها حركة دينية وانها حركة ارتداد إلى التوحش تتطلب منهم البقاء في كينيا لإعادة الافريقيين وقيادتهم إلى حياة التمدين .

وكان هذا كله أبعد ما يكون عن الحقيقة ، فأصل المشكلة يرجع إلى وقت إنشاء الانجليز للخط الحديدي بين ممبسة على ساحل كينيا وكيمبالا في أوغندا مارا بنيروبي عاصمة كينيا . وكان هذا الخط يمر بأخصب الأراضي في كينيا وهي ما عرف بالأراضي العالية High Lands » والتي كان يسكنها قبائل الكيكويو والمساوي وهي قبائل شديدة البأس عرفت بقدرتها الفائقة على القتال .

وقد قام الحاكم الانجليزي في ذلك الوقت (سير شارلوت اليوت) بدعوة عدد من العائلات الانجليزية الغنية الارستقراطية

وأغرامهم بالاقامة في كينيا وتملك هذه الأراضي العالية . وكان هدفه الأساسي حماية الخط الحديدي من تخريب القبائل المعادية . ثم أصدر أمراً بطرد القبائل الافريقية من هذه المناطق ثم أعلن أن كينيا أصبحت بلاد الرجل الأبيض .

وكان الافريقيون المطرودون من هذه الأرض يذهبون للإقامة في مناطق خصصت للافريقين خارج هذه الأراضي أشبه بالمستودعات البشرية . وأصبح هؤلاء الذين لم يجدوا أماكن في هذه المناطق المزدهمة جداً ، عبيداً في الأرض التي يمتلكها البيض ، وأصبح هناك حوالي ربع مليون من هؤلاء العبيد . وكان يسمح لهم بزراعة ما يقتاتون به فقط مقابل تسخيرهم هم وعائلاتهم للعمل في أرض الملاك البيض . وكان عقد العمل هؤلاء يحرر لمدة من سنة إلى خمس سنوات وإذا بيعت الأرض ينتقل عقد العمل إلى المالك الجديد ومن يهرب منهم يمكن اعتقاله وسجنه . ولزيادة سلطان أصحاب العمل على مستخدميهم كان مفروضاً على كل أفريقي بحكم القانون أن يحمل تصريح عمل . وكان هذا كله مناقضاً لعهود أخذتها بريطانيا على نفسها لضمان حقوق الافريقين وجعل مصلحتهم هي المصلحة العليا .

وفي عام ١٩٥٠ قام زعماء اتحاد كينيا الافريقي الذي كان يرأسه جومو كينيااتا بحملة لجمع توقيع مليون شخص أفريقي لعرض قضيتهم على البرلمان الانجليزي . ثم أرسلوا مندوبين اثنين عنهم يحملان هذه التوقيعات . ولكن لم يغير ذلك شيئاً من سياسة بريطانيا في جعل كينيا منطقة استيطان للرجل الأوروبي على غرار جنوب أفريقيا .

ومن أجل ذلك قامت حركة الماوماو وكانت أساساً من أجل الأرض . وقبض على جومو كينيااتا ومعه عشرون آخرون في أكتوبر

سنة ١٩٥٢ ، وقدموا إلى المحاكمة التي استمرت تسعين يوماً حكماً عليه بعدها بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة . وبعد شهرين من الحكم تم حل اتحاد كينيا الأفريقي بحجة أن تنظيم الماوماو استخدم هذا الاتحاد كغطاء لتنفيذ عمليات العنف والقتل التي قام بها ضد البيض .

واستغل الانجليز هذه الأحداث وشنوا حملة إرهابية كان هدفها المضي في تحويل كينيا بالفعل إلى بلد الرجل الأبيض على غرار جنوب أفريقيا وتبني سياسة مماثلة ، واستغلت السلطات قانون الطوارئ الذي كان قد صدر في سبتمبر لتصبح عمليات القمع هذه عمليات حربية وصفها الانجليز أنفسهم وقتها بأنها أكبر حرب استعمارية في أفريقيا منذ حرب البوير . تجمع أكثر من ثلاثين ألفاً من القوات البريطانية لمساعدة البوليس المحلي في كينيا ، وأصبحت هذه القوات في حالة حرب بالفعل مع ما أطلق عليه الأفريقيون « جيش الكيكويو لتحرير الأرض » واستخدم الانجليز المدفعية والطيران في ضرب عناصر الماوماو في الجبال التي تحصنوا بها وذلك لطردهم من هذه المناطق باعتبارها محرمة عليهم .

عمليات القمع والابادة :

وقد وصل إجمالي الخسائر المعلنة في ٢٧ يناير ١٩٥٥ من واقع الإحصائيات الانجليزية ٧٨٠٠ قتيل من أفراد الماوماو ، ٧٩١ حكم عليهم بالاعدام ونفذ فيهم الحكم . وهذه الخسائر لا تشمل خسائر القذف بالطائرات والمدفعية . كما كان هناك ٧٠٠٠ أفريقي في معسكرات الاعتقال والسجون . وتم طرد ٦٠٠,٠٠٠ من أفراد الكيكويو من أرضهم وتم تحطيم ١٥٠,٠٠٠ كوخ من أكواخهم .

كانت عمليات القمع والقتل والابادة التي تقوم بها السلطات البريطانية ضد ثوار الماوماو تجسيداُ لذلك الصراع الذي ذكره عبد الناصر في كتابه « فلسفة الثورة » والذي قال فيه : « اننا لن نستطيع بحال من الأحوال حتى لو أردنا أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي الذي يدور في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين » .

وتبنت مصر قضية الوطنيين في كينيا ، فقامت بحملة إعلامية ودبلوماسية مركزة ضد هذه الأعمال الوحشية . وخصصت إذاعة موجهة باللغة السواحيلية باسم « صوت أفريقيا » إلى شعب كينيا وشعوب المنطقة الناطقة بهذه اللغة هاجمت فيها الاستعمار البريطاني بعنف شديد وحملت مسؤولية كل أعمال العنف والابادة ، وكشفت عن مخطط بريطانيا لجعل كينيا وطناً للرجل الأبيض . وقد بدأت هذه الاذاعة كإذاعة سرية في أول الأمر . وكان مقرها في إحدى الثكنات بمنشية البكري ، وتتبع رئاسة الجمهورية مباشرة . ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاذاعات الموجهة بالاذاعة المصرية ولكن تحت إشراف الشؤون الافريقية برئاسة الجمهورية .

وكانت تصلنا منذ البداية أخبار دقيقة عن أعمال القمع والتفرقة التي يقوم بها الانجليز في كينيا . - كانت تحصل عليها المخابرات المصرية - . الأمر الذي جعل من إذاعة صوت أفريقيا شيئاً حياً بالغ التأثير . فقد كانت هذه هي أول إذاعة باللغة السواحيلية تصدر من أفريقيا ، وتتبنى قضايا الافارقة وتتكلم باسمهم وتهاجم الاستعمار والتفرقة العنصرية وتدعو إلى الثورة الشاملة باسم أفريقيا وشعوبها . واستطاعت هذه الاذاعة أن تقدم العديد من الأناشيد الحماسية باللغة السواحيلية ، بعد أن وضعت في ألحان جيدة يؤدّيها ويؤلف كلماتها

بعض الطلبة الكينيين الموجودين في القاهرة ، كانت قد اكتشفت فيهم هذه الموهبة .

وجعلت مصر من قضية الماوماو وقضية الافراج عن جومو كينياتا قضية أفريقيا كلها . وجعلت الافراج عنه مطلباً على مستوى القارة الافريقية كلها . وربما كانت هذه أول قضية أفريقية تأخذ هذا الطابع على مستوى القارة ، وكان الفضل في ذلك لمصر .

وأدت بطبيعة الحال هذه الحملة وهذا التأييد إلى توثيق الصلة مع الحركة الوطنية في كينيا . . وكانت القاهرة أول عاصمة تفتح أبوابها للزعماء الكينيين الوطنيين ، وتمدهم بكل المساعدات الممكنة لتنشيط حركتهم في داخل كينيا ، وكذلك توصيل صوتهم إلى العالم الخارجي والمحافل الدولية ، في الوقت الذي كان الانجليز يحرمون أي نشاط سياسي في كينيا .

وبعد أن سمح بقيام الأحزاب السياسية في كينيا ، كانت القاهرة أول مكان خارج كينيا تفتح فيه هذه الأحزاب مكاتب دائمة لها ، وكانت الأحزاب الكينية التي فتحت لها مكاتب في القاهرة هي : حزب الاتحاد الوطني الافريقي الكيني « K. A. N. U. » وحزب الاتحاد الديمقراطي الكيني « K. A. D. U. » وكانت هذه المكاتب تعمل كحلقة اتصال بين تنظيماتها في الداخل وبين القاهرة . كما اعتبرت أيضاً نافذة هذه التنظيمات على العالم الخارجي .

وقد تردد على القاهرة خلال هذه الفترة معظم زعماء كينيا المعروفين ، من أمثال أوجنجا أودنجا ونيانجالا ، وتوم مبويا وجيمس جيشور وجوزيف مورمي وغيرهم كثيرون . وكان عبد الناصر يلتقي بهؤلاء الزعماء كلما حضروا إلى القاهرة .

الاذاعات الافريقية الموجهة من القاهرة :

لقد صادفت الاذاعة الموجهة باللغة السواحيلية إلى كينيا نجاحاً كبيراً وكان تأثيرها عظيماً في داخل كينيا ، واذكر أنه في أول لقاء لي مع جومو كينييّا وكان ذلك بعد خروجه من السجن بأسابيع قليلة - قال ان هذه الاذاعة لعبت دوراً خطيراً في كينيا وانه كان يستمع وهو في سجنه إليها وكان يستدعي حراسه ليستمعوا معه إلى صوت أفريقيّا من القاهرة وانها كانت تعطيه في كل مرة يستمع إليها شحنة معنوية كبيرة كما كان يندش لدقة الأخبار والسرعة التي تنتقل بها هذه الأخبار . وكانت هذه أول إذاعة توجهها القاهرة إلى أفريقيّا بلغة أهلها - إذا استثنينا الاذاعات التي كان يوجهها راديو القاهرة من قبل إلى جنوب السودان باللهجات الأربع الرئيسية هناك .

وقد وجهت القاهرة بعد ذلك العديد من الاذاعات باللغات واللهجات الافريقية على غرار الاذاعة السواحيلية . فكانت تذيع إلى غرب أفريقيّا بلغات الهوسا واليوربا والبامبرا والولوف ، وإلى وسط أفريقيّا بلغات النيانجا والشونا والسندبيلي واللنجالا ، وإلى جنوب أفريقيّا بلغة الزولو وإلى شرق أفريقيّا بالصومالية والسواحيلية والتجريدية وغيرها من لغات ولهجات أفريقية كثيرة علاوة على اللغات المستخدمة رسمياً في مناطق أفريقيّا وهي الانجليزية والفرنسية والبرتغالية والاسبانية والعربية . وكان وراء إنشاء كل إذاعة من هذه الاذاعات قصة ترتبط بتأييد حركة جديدة أو ثورة جديدة ومساعدات مصرية تمتد إلى المجالات الأخرى خلاف هذا المجال الاعلامي وفي حالات معينة كانت تخصص الاذاعة الموجهة أو جزء منها لتذيع باسم حركة أو تنظيم . حدث ذلك أثناء ثورة الكونغو كما حدث بالنسبة

لروديسيا الجنوبية بعد إعلان الاستقلال من جانب النظام العنصري هناك ، وكذلك بالنسبة لموزمبيق فقد أعطيت إذاعة لحزب فريليمو (الحزب الحاكم حالياً) وذلك بعد أن وصلت الثورة هناك إلى مرحلة متقدمة بقيادة هذا التنظيم .

وكانت هذه الاذاعات بالاضافة إلى معالجتها للموضوعات التي تخص كل إقليم تنقل إلى شعوب أفريقيا أخبار الثورات والحركات الوطنية المختلفة في جميع أنحاء القارة من الجزائر إلى كينيا إلى روديسيا وانجولا وجنوب أفريقيا باعتبار أن ذلك يدخل كله في نطاق الثورة الافريقية الشاملة ضد الاستعمار والتبعية كما كانت تنقل بطبيعة الحال صورة لما يدور على أرض مصر وأخبارها وسياساتها .

وقد استطاعت هذه الاذاعات بجانب مساهمتها الايجابية في الثورة الافريقية أن تنقل إلى مستمعيها في كل أنحاء القارة الافريقية الاحساس بأن مصر هي بحق جزء من القارة الافريقية ان لم تكن قد أصبحت بالفعل قلبها النابض وقاعدة التحرير فيها .

الثورة الجزائرية ونصفية الامبراطورية الفرنسية :

لقد كان لوقوف الثورة المصرية بجانب ثورة الجزائر والمساعدة والتأييد الكامل الذي أعطاه عبد الناصر لهذه الثورة أثره الكبير في جذب حركات تحرير أفريقية جديدة إلى القاهرة بعد أن اتخذت الثورة الجزائرية من القاهرة قاعدة أساسية لكي تنطلق منها .

وعما لا شك فيه أن نجاح الثورة الجزائرية كان عاملاً أساسياً في تصفية الاستعمار الفرنسي من أفريقيا . فعندما قامت هذه الثورة عام ١٩٥٤ كانت الجزائر بنص الدستور الفرنسي جزءاً من الأراضي الفرنسية فيها وراء البحار وكان للجزائر أهمية خاصة لدى فرنسا أولاً

لكثرة عدد الأوروبيين المستوطنين (حوالي مليون وربع) أصبح خمس أسداسهم من مواليد الجزائر نفسها لا يتصورون وطناً آخر لهم غيرها . وثانياً لقرىها من فرنسا وثروتها الضخمة التي يمتلك معظمها المستوطنون الأوروبيون ، هذا بالإضافة إلى عامل خاص جعل فرنسا تستमित في محاولة الاحتفاظ بالجزائر كأرض فرنسية ألا وهو الطريقة المهينة التي خرج بها الجيش الفرنسي من الهند الصينية بعد هزيمة « ديان بيان فو » وحرص فرنسا على ألا تفقد هيبتها في أفريقيا كما فقدتها في آسيا .

كانت الجزائر نموذجاً للاستعمار الاستيطاني في أفريقيا ولا يفوقها في ارتفاع نسبة الأوروبيين إلى السكان الأصليين سوى جنوب أفريقيا (النسبة في جنوب أفريقيا ١ : ٣ وكانت في الجزائر ١ : ٨) وكان الافريقيون ينظرون إلى هذا النوع من الاستعمار على أنه أشنع أنواع الاستعمار وأكثرها شراسة في مقاومة الحركات الوطنية والتحررية . فقد كانت التجربة ماثلة في المجازر التي واجهتها حركة الماوماو في كينيا . وكانت نماذج هذا الاستعمار الاستيطاني موجودة في روديسيا وجنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا بالإضافة إلى كينيا . لذلك كان للثورة الجزائرية معنى وأهمية خاصة لدى الوطنيين الافريقيين في هذه الأقاليم بالإضافة إلى كل المستعمرات الفرنسية والبرتغالية في أفريقيا حيث كانت كل من فرنسا والبرتغال تعتبرها امتداداً لأراضيها فيما وراء البحار وكانت الثورة الجزائرية بالنسبة لهؤلاء جميعاً هي ثورة على هذه الأوضاع جميعها : ثورة على الاستعمار الاستيطاني وثورة على فكرة امتداد الدولة الاستعمارية إلى ما وراء البحار .

وعندما تصاعدت المقاومة الجزائرية ووصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر إلى ٤٠٠,٠٠٠ وهو أكبر عدد من القوات اشتركت به فرنسا في حرب استعمارية ، ظهرت الأصوات المؤثرة داخل فرنسا نفسها

تنادي بضرورة تطوير نظام الحكم في المستعمرات الفرنسية وتهيتها للحكم الذاتي قبل أن تندلع فيها الثورة على غرار ما حدث في الجزائر .

وأرادت الحكومة الفرنسية التي كان يرأسها وقتئذٍ جي موليه أن تسبق الأحداث فأعدت في عام ١٩٥٦ دستوراً جديداً عرف باسم « Loi-Cadre » يسمح بتشكيل حكومات أفريقية في المستعمرات الفرنسية ولكن مع وجود حاكم عام فرنسي تعينه باريس في كل إقليم . وكان هذا تطوراً هاماً في المستعمرات الفرنسية نحو الحكم الذاتي . وبدأ تطبيق هذا القانون في أقاليم أفريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية في أوائل عام ١٩٥٧ .

أما في الجزائر فقد ترتب على هذا القانون نتائج خطيرة . ففي ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ قام المستوطنون الأوروبيون في الجزائر بإضراب عام احتجاجاً على هذا القانون الذي اعتبروه هزيمة سياسية لهم وديان بيان فوجديدة لفرنسا لأن القانون كان يقسم الجزائر إلى مناطق ، وبشكل يوحي أن هناك فكرة لتقسيم الجزائر ، وصحب هذا الاضراب تمرد الجيش الفرنسي هناك . وكادت تشتعل الحرب الأهلية في فرنسا نفسها بسبب هذه الأحداث التي أدت في النهاية إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة .

وأق ديجول إلى الحكم في يونيو سنة ١٩٥٨ وكان يريد أن يضمن استقرار الأوضاع في المستعمرات الأفريقية حتى تستطيع فرنسا تركيز جهودها لمواجهة الموقف في الجزائر .

وتقدم ديجول بمشروع دستور جديد يقوم بموجبه الاتحاد فيدرالي بين فرنسا وبين مستعمراتها (أفريقيا الغربية وأفريقيا الفرنسية الاستوائية) التي سوف تعطى حق إدارة شؤونها الداخلية . ويقضي المشروع بأن

يطرح هذا الدستور للاستفتاء الشعبي في المستعمرات ، فإذا كانت النتيجة بالإيجاب يدخل الاقليم في عضوية ما سمي بالمجتمع الفرنسي ويصبح عضواً في اتحاد فيدرالي مع فرنسا ، أما إذا كان التصويت بلا فيعتبر الاقليم بصفة أوتوماتيكية في حكم المنفصل عن المجتمع الفرنسي ويمكنه الاستقلال فوراً ولكن « عليه أن يتحمل تبعة ذلك » وقد جاء هذا النص على لسان ديغول نفسه وهو يدعو لمشروعه الجديد للمجتمع فرانكو أفريقي .

وقد أثارت هذه الفقرة الأخيرة غضب سيكوتوري واعتبرها ماسة بكرامة شعبه لما تحمله من معنى التهديد من جانب فرنسا للاقليم الذي يختار الاستقلال . وأعلن سيكوتوري رفضه لدستور ديغول وكان ذلك في حضور ديغول نفسه في كوناكري عندما التفت سيكوتوري إلى جماهيره وقال كلمته المشهورة : « نحن نفضل الفقر مع الحرية على الثراء مع العبودية » .

وأجري الاستفتاء على دستور ديغول في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٨ وجاءت النتيجة بالموافقة في جميع المستعمرات الفرنسية فيما عدا غينيا التي صوتت ضد الدستور .

وقد كانت الجزائر التي يسيطر عليها المستوطنون الأوروبيون من بين من وافقوا على دستور ديغول . وقد جاء رد جبهة التحرير الجزائرية على ذلك بأن أعلنت « الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر » برئاسة فرحات عباس . واتخذت من القاهرة مقراً لها واعترفت بها مصر على الفور .

وأعلن استقلال غينيا في ١٢ أكتوبر ١٩٥٨ واعتبر ديغول موقف سيكوتوري تحدياً له وفرنسا وكان مصمماً على أن يجعل منه ومن غينيا

أمثلة لكل من تحدته نفسه بعد ذلك بالتفكير في الاستقلال والخروج عن المجتمع الفرنسي الذي سيقام على هذا الدستور . وياشر ديجول جميع أنواع الضغوط الاقتصادية والسياسية ضد غينيا وسيكوتوري ، ولكن محاولاته باءت كلها بالفشل وأصبح استقلال غينيا بفضل تصميم سيكوتوري وقدره شعب غينيا على المقاومة والصمود ، وللمساعدات والتأييد الذي حصلت عليه غينيا من الدول التقدمية . وكان هذا مولد دولة ثورية تقدمية جديدة في أفريقيا . وكان من الطبيعي أن تنشأ علاقة متينة وخاصة بين مصر وبين غينيا الثورية وأن تتوطد العلاقة بين عبد الناصر وسيكوتوري وهذا ما سوف نتعرض له في غير هذا المكان .

لم تنجح خطة ديجول في إنشاء الاتحاد الفيدرالي بين فرنسا ومستعمراتها فلم يجتمع المجلس التنفيذي للاتحاد سوى سبع مرات في المدة من فبراير ١٩٥٩ إلى مارس ١٩٦٠ . كما لم يجتمع برلمان الاتحاد إلا مرتين : الأولى عند إنشائه والثانية في يونيو سنة ١٩٦٠ لإنهاء الاتحاد . واضطر ديجول إلى تعديل الدستور ليسمح باستقلال دولتين كانتا قد تقدمتا رسمياً بطلب الاستقلال وهما مدغشقر واتحاد مالي (الذي كان قد تكون من الاتحاد بين السنغال والسودان الفرنسي) وحصلت الدولتان على استقلالهما في يونيو ١٩٦٠ . ثم استقلت دول الوفاق الأربعة (داهومي - النيجر - فولتا العليا وساحل العاج) في شهر أغسطس وانتهى الأمر باستقلال جميع أقاليم أفريقيا الفرنسية الغربية وأفريقيا الاستوائية ، وتقدمت فرنسا للأمم المتحدة في سبتمبر سنة ١٩٦٠ تطلب بنفسها العضوية لاثني عشرة دولة أفريقية .

وقد ذهب بعض الأفارقة إلى حد وصف ديجول بأنه محرر أفريقيا . ولكن الحقيقة أن السبب الرئيسي في تحول سياسة ديجول الأفريقية هو

تطور الحرب في الجزائر واقتناعه بأن فرنسا غير قادرة على إنهاء هذه الحرب عسكرياً وأنه لا سبيل لإنقاذ فرنسا من هذا النزيف إلا باستقلال الجزائر ، كما أدرك أن إنكار الاستقلال على الأفريقيين بعد نجاح سيكوتوري في تحقيق استقلال غينيا سوف يورط فرنسا في حرب جديدة مماثلة لحرب الجزائر حيث كانت حركات التحرير والتنظيمات المعارضة لفرنسا في الأقاليم الفرنسية الأخرى قد بدأت تتجمع في غينيا وغانا خاصة من النيجر وساحل العاج وبدأت تتلقى التدريبات العسكرية وتجمع السلاح استعداداً للمقاومة . ورحبت القاهرة هي الأخرى بهذا الاتجاه واستضافت العديد من زعماء الحركات الوطنية المعارضة في المناطق الفرنسية استعداداً لفتح جبهة جديدة ضد فرنسا تخفف من ضغطها على الجزائر ، ومن هنا جاء التحول في سياسة ديغول لإنقاذ فرنسا وإنقاذ ما تبقى لها من هبة .

وهكذا فقد لعبت الثورة الجزائرية دوراً خطيراً في تصفية الامبراطورية الفرنسية والقضاء على فكرة امتداد الأراضي الفرنسية في أفريقيا وقد أدى ذلك إلى فتح أبواب الاتصال بيننا وبين حركات التحرير والتنظيمات الثورية في أفريقيا الفرنسية التي لجأ كثير من زعمائها إلى القاهرة للحصول على تأييد جمال عبد الناصر بعد أن عرف دور مصر في مساعدة الثورة الجزائرية ومن أمثال هؤلاء الدكتور فيلكس موميه زعيم حزب اتحاد شعب الكامبيرون والزعيم الصومالي عمود حربي وجيبو بكاري زعيم سوابا SWABA في النيجر وغيرهم كثيرون من التنظيمات السياسية والزعماء الدينيين .

وقد استطاعت الثورة الجزائرية منذ البداية أن تقدم نفسها كثورة أفريقية بجانب كونها ثورة إسلامية عربية . وكانت صلتها وثيقة دائماً بالتنظيمات الوطنية في أفريقيا الفرنسية ، الأمر الذي ساهم إيجابياً في

القضاء على ما تبقى من فكرة الفصل بين أفريقيا العربية وأفريقيا
السوداء . وقد أقامت حكومة موليه في يناير ١٩٥٧ منظمة فرنسية
تختص بإدارة الصحراء الأفريقية باسم المنظمة المشتركة
للأقاليم الصحراوية « Organisation Commune de Regions
Sahariennes O . C . R . S . » .

وتشمل الصحراء الجزائرية بالكامل وأجزاء صحراوية أخرى من
كل من موريتانيا والسودان الفرنسي (مالي حالياً) والنيجر وتشاد .
وكان هذا بمثابة إقامة حاجز مادي بين الجزائر في الشمال الأفريقي
وبين جيرانها في أفريقيا السوداء . ولكن الثورة الجزائرية قاومت هذه
الفكرة وأفلستها كما قاومت هذه الفكرة أيضاً بعض التنظيمات
الأفريقية الأخرى مثل حزب سوابا « Swaba » بزعامة جيبو بكار في
النيجر وباستقلال هذه الدول الأفريقية بأجزائها الصحراوية واستقلال
الجزائر بصحرائها كاملة عادت الصحراء تربط بين الجزائر وجيرانها
الأفريقيين .

عبد الناصر والتضامن الأفريقي الآسيوي :

كان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بداية لظهور الدول الأفريقية على
مسرح السياسة الدولية واتخاذها دوراً إيجابياً بجانب الدول الآسيوية في
القضايا العالمية ، فقد تضمن إعلان باندونج الأسس السياسية
الفلسفية التي تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها في وئام وسلام
وإقامة العلاقات العالمية على أساس التعاون على مستوى واحد ليس
فيه استغلال اقتصادي أو سيطرة سياسية كما اهتم المؤتمر أيضاً بقضايا
التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التي عليها أن
تعمل على التحرير من السيطرة الاستعمارية والقضاء على العلاقات

الراسية القديمة التي كانت تتحكم بها مجموعة قليلة من الدول في التوجيه العالمي وفي مستقبل البشرية .

وقد تكونت على أثر مؤتمر باندونج المجموعة الافريقية الآسيوية في الأمم المتحدة التي أصبحت أكبر مجموعة من مجموعات وبذلك ظهرت قدرة جديدة لدول أفريقيا في التأثير العالمي ، واستخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الافريقية المعروضة على الأمم المتحدة والخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف أشكالها .

ولم يحضر باندونج من قارة أفريقيا سوى أربع دول فقط هي مصر وأثيوبيا وليبيريا وليبيا بالإضافة إلى وفدين حضرا بصفة مراقبين هما ساحل الذهب (غانا حالياً) والسودان حيث لم يكونا قد حصلوا على استقلالهما بعد . وكان جمال عبد الناصر هو الزعيم الافريقي الذي شد الانتباه في هذا المؤتمر واعتبر الممثل الحقيقي لأفريقيا الجديدة ، أفريقيا الثورة .

ورغم أنه لم يحضر مؤتمر باندونج سوى هذا العدد القليل من الدول الافريقية إلا أن تجاوب الحركة الافريقية لفكرة التضامن الافريقي الآسيوي كان عظيماً . فقد اعترفت جميع الدول الافريقية التي استقلت بعد ذلك بالمبادئ المعلنة في باندونج وأعلنت تمسكها بهذه المبادئ . وقد ظهر ذلك جلياً في الاعلان الذي صدر عن أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرا في أبريل سنة ١٩٥٨ .

وقد أعقب مؤتمر باندونج مؤتمر آخر عقد في القاهرة في أواخر عام ١٩٥٧ جاء مكماً له وهو مؤتمر التضامن للشعوب الافريقية الآسيوية الذي ضم عدداً كبيراً من حركات التحرير والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين . وقد بلغ عدد الأقطار الافريقية

التي مثلت في المؤتمر ١٩ قطراً وتولّت مصر مسؤولية الاتصال بالتنظيمات الافريقية المختلفة لحضور هذا المؤتمر . فقد كانت القاهرة قد أصبحت العاصمة السياسية لحركات الاستقلال في القارة والقاعدة الأساسية لتحرير أفريقيا . وكان هذا هو السبب الذي من أجله اختيرت القاهرة مكاناً لانعقاد هذا المؤتمر كما كان أيضاً هو السبب في اختيارها لتكون مقراً للسكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن للشعوب الافريقية الآسيوية .

وهكذا أصبحت القاهرة نقطة الالتقاء بين آسيا وأفريقيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضاً بفضل واقعها السياسي ونشاطها الواسع في المجالين الآسيوي والافريقي .

المكاتب السياسية لحركات التحرير الافريقية في القاهرة :

عندما اتسعت دائرة الاتصال بحركات التحرير والحركات الوطنية الافريقية وامتلات العاصمة المصرية بوفود ومثلي هذه الحركات شجعتهم القاهرة على فتح مكاتب سياسية دائمة على غرار المكاتب التي كانت قد فتحتها جبهة التحرير الجزائرية أثناء الثورة في القاهرة وفي أماكن أخرى بعد ذلك . وتكفلت الدولة بتكاليف الانفاق على هذه المكاتب .

وكان الهدف من فتح هذه المكاتب هو جعلها حلقة الاتصال الدائمة والسريعة بيننا وبين حركات التحرير . كما تتلقى المساعدات المصرية في مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب المؤهلين لها . وكانت تقوم هذه المكاتب أيضاً بالدعوة لقضاياها الوطنية بما في ذلك إمداد الاذاعات الموجهة من القاهرة بالمعلومات والاشبار المؤثرة . وعملت هذه المكاتب كنافذة على العالم الخارجي

لحركاتها حيث يسهل الاتصال من القاهرة بأي دولة أو جهة في العالم وتلقي مساعداتها . كما يسهل عمل المؤتمرات الصحفية والاتصال بأجهزة الاعلام العالمية .

وكانت القاهرة بذلك هي أول عاصمة في العالم يتجمع فيها مثل هذا العدد من ممثلي حركات التحرير والحركات الوطنية التي جاءت من جميع أنحاء القارة ومن جميع مناطق الاستعمار في أفريقيا . وكان طبعاً أن تقوم صلات وتبادل للآراء والخبرة بين هذه الحركات بعضها البعض الأمر الذي لم يكن موجوداً على هذا المستوى من قبل .

وكان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترفاً بها في بلادها وتمارس نشاطها هناك كالأحزاب السياسية التي كانت موجودة في كثير من المستعمرات الانجليزية مثل كينيا وزنبار التي كانت أول مكاتب تفتح في القاهرة . وكان البعض الآخر يمثل تنظيمات لا تعترف بها السلطة الاستعمارية ولكنها تمارس نشاطها في الداخل بشكل غير شرعي ويعيش زعمائها كلاجئين سياسيين في الخارج مثل اتحاد شعب الكاميرون (U . P . C .) قبل استقلال الكاميرون ، وحزب المؤتمر الوطني الافريقي ، وحزب مؤتمر ألبان أفريقيا (P . A . C .) من جنوب أفريقيا . كما كانت بعض هذه المكاتب تمثل ثورة مسلحة مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M. P. L. A. ووجهة تحرير موزمبيق F. R. E. L. I. M. O. .

وكانت هذه المكاتب تمثل أيضاً اتجاهات سياسية وعقائدية مختلفة بعضها ماركسي مثل اتحاد شعب الكاميرون والحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبعضها يؤمن بالنظم الليبرالية مثل الأحزاب التي كانت في أوغندا وزنبار قبل الاستقلال .

وكان كثيراً ما يتواجد في القاهرة مكاتب سياسية متعددة من الاقليم الواحد . فكان يوجد على سبيل المثال مكتب لحزب الاتحاد الوطني الافريقي K.A.N. U. ومكتب آخر لحزب الاتحاد الوطني الديموقراطي K. A.D. U. وكلاهما من كينيا وكذلك حزب اتحاد شعب أفريقيا لزمبابوي Z. A. P. U. والاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي Z. A. N. U. وكلاهما من روديسيا (زمبابوي) .

منهج في التعامل :

ولكن هذه التنظيمات التي فتحت لها القاهرة أبوابها كانت جميعها تشترك في أنها تنظيمات وطنية ذات فاعلية في بلادها وتناهض الاستعمار وتعمل من أجل الاستقلال الوطني . وكانت هذه هي الشروط لقبول أي حركة وطنية ومساندتها بغض النظر عن برنامجها وأسلوبها لتحقيق ذلك . وكان مجرد اعتراف القاهرة بتنظيم حركة أفريقية ما ووجود مكتب لهذه الحركة في القاهرة يفتح لها مجال التعامل مع الدول التقدمية الأخرى لأن في ذلك الدليل على جدتها ووطنيتها .

وقد التزمت القاهرة في جميع مراحل تعاملها مع الحركات والتنظيمات الوطنية في أفريقيا بعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي حال من الأحوال أو محاولة فرض أشخاص أو أبعاد آخرين ، ولذلك احتفظنا بعلاقات طيبة مع جميع هذه التنظيمات . فقد كان الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو مقاومة الاستعمار التقليدي وتصفيته . وكان المتبع هو وقف نشاط هذه المكاتب بمجرد حصول الدولة على استقلالها . فإذا كان النظام الحاكم هو صاحب التمثيل في المكتب السياسي الموجود من قبل في القاهرة ، كان يستبدل هذا التمثيل

بسفارة الدولة الجديدة كما حدث في كثير من الحالات مثل زامبيا ووزنبار . أما إذا كان المكتب الموجود في القاهرة يمثل تنظيمياً آخر فيوقف نشاطه فوراً مع الاحتفاظ بحق أعضائه في البقاء في القاهرة كلاجئين سياسيين إذا كانت عودتهم تشكل خطورة على حياتهم ولكن بشرط وقف نشاطهم السياسي تماماً .

وفتحت القاهرة أبوابها للاجئين من الزعماء السياسيين الأفريقيين من المناطق المستعمرة ووفرت لهم كل وسائل العمل ضد الاستعمار . وهكذا تجمعت خيوط الثورة الأفريقية في القاهرة التي أصبحت السند الأول والقاعدة الأساسية لهذه الثورة .

الرابطة الأفريقية :

أنشئت الرابطة الأفريقية في أواخر عام ١٩٥٥ على هيئة جمعية لها نشاط سياسي وثقافي يتلخص فيما يلي :

أولاً : تقديم كل التسهيلات الممكنة للمكاتب السياسية التابعة لحركات التحرير والحركات الوطنية الأفريقية من توفير المكان المناسب لهذه المكاتب إلى توفير الاتصال بأجهزة الدولة وتوفير وسائل الطباعة والنشر اللازمة لتقوم هذه المكاتب بمهمتها الإعلامية ، كما تقوم الرابطة بتجهيز وإعداد اللازم لعقد المؤتمرات الصحفية باستقبال الوفود والمبعوثين الأفارقة التابعين لحركات التحرير في أي وقت وتقوم بترتيب اللازم لإقامتهم ومقابلة المسؤولين ، وتوفر الرابطة الخبراء والمستشارين في مجالات السياسة والقانون لهذه المكاتب وتقدم لها الأبحاث اللازمة والمفيدة لقضايا بلادها وذلك في حالة طلبها . وتخصص المكان المناسب لإقامة الندوات والاجتماعات الخاصة بها .

وقد احتوى مبنى الرابطة عدداً كبيراً من المكاتب السياسية بقدر

ما سمح به المكان وعندما زاد عدد المكاتب عن إمكانيات المبنى الذي تشغله الرابطة كانت تؤجر للمكاتب الجديدة أماكن خارج المبنى ولكن قريباً منها بقدر الامكان .

وكانت المكاتب السياسية مجتمعة تصدر نشرة باسم مجلة الرابطة الافريقية تحررها هذه المكاتب بعرفتها وتعكس نضال شعوبها وتشرح قضاياها .

وقد ساهمت الرابطة مساهمة إيجابية في أن تتعارف هذه الحركات فيما بينها وتبادل الخبرة والمعرفة والمعلومات وأن تعيش في مناخ شورى معاد للاستعمار . وكانت هذه العلاقة بين الرابطة الافريقية والمكاتب السياسية الافريقية هي السبب الرئيسي في ذبوع صيت هذه الرابطة وشهرتها العالمية .

ثانياً : وكان الهدف الثاني هو نشر الوعي الافريقي بين المصريين وخلق المجال المناسب ليتعارف المثقفون المصريون والأفارقة من أعضاء المكاتب السياسية ومن الشباب الافريقي الذين يدرسون في القاهرة ومحاولة حل مشاكل هؤلاء الشباب وتثقيفهم سياسياً في هذا المناخ الثوري .

وكانت الرابطة تقيم الندوات الثقافية وتدعو إليها الشباب من الافريقيين ومن المصريين وقد جذبت الرابطة عدداً من أساتذة الجامعة من المهتمين بالشؤون الافريقية وبعض شباب الجامعات من المصريين الذين تحمسوا للنشاط الافريقي وكرسوا له الكثير من وقتهم وجهدهم .

وفي هذا المجال لا يفوتني أن أذكر الجهد المخلص الذي بذله المرحوم عبد العزيز اسحق الذي رأس تحرير المجلة التي أصدرتها

الرابطة الافريقية باسم « نهضة أفريقيا » وكانت تصدر شهرياً بقصد تنمية الوعي الافريقي ونشر البحوث التي تهتم أفريقيا ولكنها توقفت بعد فترة لضيق الامكانيات المادية ، كما ساهم عبد العزيز اسحق في الكثير من نشاط الرابطة .

ورغم أن إمكانيات الرابطة الافريقية المحدودة كانت دائماً تقف عقبة في سبيل تحقيق هذه الأهداف الكبيرة في مجال الثقافة ، إلا أنها أفادت كثيراً في إيجاد صلة ممتازة مع الشباب الافريقي الموجود في جامعات ومعاهد ومدارس القاهرة . كما أفرزت الرابطة الافريقية عدداً من المصريين الجامعيين المهتمين بالشؤون الافريقية والذين برزوا في الدراسات الافريقية النظرية والميدانية . وقد تميز من هؤلاء عدد من الشبان الذين عملوا كمساعدين لي في مكتب الشؤون الافريقية .

المساعدات المصرية لحركات التحرير :

في مجال المساعدات العسكرية كانت مصر أول دولة في العالم تفتح أبوابها لتدريب حركات التحرير الافريقية عسكرياً . حدث ذلك بالنسبة لحركات التحرير من روديسيا وأنجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا ، وهي المناطق التي كان الاستعمار فيها يرفض التطور الدستوري وأصبح من المسلم به أن أي تطور لصالح الوطنيين لن يكون إلا باستخدام القوة . وكان التدريب يتم في مدرسة الصاعقة التابعة للقوات المسلحة وهو نفس التدريب والأسلوب الذي سبق اتباعه مع مجموعات الفدائيين الجزائريين في بداية الثورة الجزائرية .

وفتحت الكلية الحربية المصرية أبوابها أيضاً لاستيعاب أعداد من الافريقيين المؤهلين سنوياً وكان يتم اختيارهم بمعرفة الحركات الافريقية ليكونوا نواة الجيوش الوطنية بعد الاستقلال . حيث كانت

الدول الاستعمارية في معظم مستعمراتها تقصر وجود الوطنيين في الجيش على رتب الصف والعساكر فقط أما الضباط فكانوا دائماً من الأوروبيين . وعندما قامت ثورة الصومال كان عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة من بين الضباط الصوماليين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية بهذه الطريقة وكانوا قد دخلوا الجيش بمجرد استقلال الصومال .

أما من ناحية السلاح فقد كان مكتب الشؤون الافريقية برئاسة الجمهورية قد تسلم مخازن السلاح الذي كان يستخدم ضد القاعدة البريطانية وذلك بمجرد توقيع اتفاقية الجلاء . وبعد تسليح الجيش المصري بأسلحة روسية أصبح لدينا فائض كبير من الأسلحة الانجليزية القديمة كانت مناسبة لتسليح حركات التحرير حتى لا يعرف مصدرها وهي في أيدي الافريقيين ، وكانت مصر بذلك هي أول دولة أيضاً توفر السلاح لحركات التحرير الافريقية وتتولى نقله بطرق مختلفة .

فبالنسبة لروديسيا الجنوبية (زمبابوي) على سبيل المثال كان الزعيم المعروف جوشوا نكومو يتسلم الأسلحة والمفرقات وينقلها هو وأتباعه في هيئة طرود إما جواً أو بحراً إلى دار السلام وحيث كان مكتب الشؤون الافريقية يؤمن وصولها إلى الداخل بالاتفاق مع معاوني الرئيس نيريري . ومن دار السلام كان نكومو وأتباعه يتولون تهريبها عبر الحدود إلى داخل روديسيا . وكانت هذه هي أول الشحنات من المفرقات والأسلحة التي تدخل روديسيا بهذا الكم وتستخدم في حركة المقاومة .

وفي عام ١٩٦٣ بعد دخول نكومو مباشرة إلى داخل روديسيا (حيث اعتقل واستمر اعتقاله أحد عشر عاماً بعد ذلك) تم الاتفاق

مع حزب اتحاد الشعب الافريقي الزمبابوي Z. A. P. U. على أن تقوم الطائرات المصرية بإسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والمواد الناسفة في مناطق يتفق عليها في روديسيا استعداداً لتوسيع نطاق حركة المقاومة . وقد تم هذا الاتفاق في مقابلة تمت بين الرئيس جمال عبد الناصر والأب سيثولي باعتباره نائباً لنكومو . وكانت الخطة هي الاستفادة بطائراتنا الموجودة في اليمن لتنفيذ ذلك .

ورغم أن هذه العملية لم تتم بسبب انشقاق سيثولي عن حزب نكومو وتكوينه حزباً جديداً باسم الاتحاد الوطني الافريقي لزمبابوي Z. A. N. U. إلا أنها توضح إلى أي مدى كان عبد الناصر على استعداد لتأييد حركات التحرير وخاصة في مناطق الاستعمار الاستيطاني التي لا يمكن تحريرها إلا بالقوة .

وقد ظلت مصر في البداية هي المصدر الوحيد لتسليح وتدريب حركات التحرير الافريقية إلى أن عرفت هذه الحركات طريق الاتصال بدول الكتلة الشرقية واعتادت عليه ثم استقلت الجزائر وبدأت تساهم هي الأخرى في هذا الاتجاه وبعد إنشاء لجنة التنسيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية واتخاذ دار السلام مقراً لهذه اللجنة فتح الرئيس جوليوس نيريري بلاده لتكون قاعدة أساسية لحركات التحرير . فأقيمت معسكرات التدريب للافريقيين وتدفقت الأسلحة على دار السلام ولحساب حركات التحرير من دول الكتلة الشرقية وأماكن كثيرة أخرى . ولا شك أن اسم الرئيس نيريري سوف يرتبط دائماً بتاريخ حركة التحرير الافريقية لموقفه هذا وتأنيده ومساندته المستمرة لحركات التحرير وخاصة في موزمبيق المتاخمة لتنزانيا .

ولم تقتصر المساعدات المصرية لحركات التحرير على النواحي العسكرية فقط بل تعدتها إلى مجالات كثيرة أخرى ، ففي مجال العمل

الدبلوماسي تبنت مصر قضايا التحرر وتصفية الاستعمار وتقرير المصير في الأمم المتحدة . وهي في ذلك لم تكن وحدها بطبيعة الحال ، فقد كانت هناك دول أخرى مثل الهند ودول الكتلة الشرقية وغيرها تهتم بنفس القضايا ولكن مصر كانت الأقدر في عرضها بحكم صلتها بهذه الحركات الموجودة بالفعل في القاهرة . واتبعت مصر تقليداً جديداً ، فكانت تدعو حركات التحرير لإرسال مندوبين عنها للتواجد في نيويورك أثناء دورة انعقاد الأمم المتحدة في كل عام وتتكفل بنفقات سفرهم وإقامتهم وتساعدتهم حتى تتمكن هذه الحركات من الدعوة لقضاياها سواء لدى الوفود المختلفة أو بالظهور أمام اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) كمقدمي عرائض Petitioners وكان تواجد مثل هذه الحركات في الأمم المتحدة وظهورهم بهذه الطريقة يعطي الكثير من الحيوية لمناقشات الأمم المتحدة عند نظر القضايا الافريقية الخاصة بهم ، كما كان يضيف أهمية خاصة على وفد مصر لأن وجود هؤلاء المندوبين قريبين من الوفد المصري - الذي كان يقدم لهم المساعدة القانونية والفنية ليهيئ لهم الاتصالات بالوفود الأخرى جعل مصر قادرة على التعبير بصدق عن آماني الشعوب الافريقية وقضاياها .

واستمرت مصر هي الدولة الافريقية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تثير المتاعب للدول الاستعمارية من أجل القضايا الافريقية إلى أن استقلت غانا وبعدها غينيا ومالي ثم انضمت المجموعات الافريقية الأخرى . ولكن بقيت مساهمة مصر في هذا المجال في المقدمة دائماً بحكم الخبرة الطويلة في الأمم المتحدة .

ولقد وقفت مصر بجانب جميع الثورات الافريقية التي قامت ضد الاستعمار منذ عام ١٩٥٢ ابتداء من ثورة الماوا في كينيا ثم ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ ثم ثورة الكاميرون في عام ١٩٥٦ عندما قام اتحاد

شعب الكاميرون U. P. C. بإشعال الثورة مطالباً بتوحيد أجزاء الكاميرون الموجودة تحت الاستعمار الانجليزي وتلك الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة والادارة الفرنسية وذلك بهدف إيجاد دولة كاميرونية واحدة مستقلة . وكانت مصر هي أول دولة من غير دول الكتلة الشرقية تقف مع هذه الثورة وتؤيدها . وأصبحت القاهرة مقراً لزعماء هذه الحركة المنفيين أمثال دكتور فيليكس موميه الذي تولى رئاسة الحركة عام ١٩٥٨ بعد وفاة زعيمها أم نيروي في أحد عمليات المقاومة ، واستمر تأييد مصر لهذه الحركة إلى أن استقل الكاميرون في أول يناير سنة ١٩٦٠ .

ثم وقعت مصر مع ثورة الكونغو في عام ١٩٦٠ ثم ثورات انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو . ووقفت مصر دائماً مع نضال شعب روديسيا (زمبابوي) بل انها قطعت علاقاتها مع بريطانيا في ديسمبر سنة ١٩٦٥ احتجاجاً على موقفها بعد إعلان الحكومة العنصرية في روديسيا للاستقلال من جانب واحد ورفض بريطانيا التدخل لسحق هذا التمرد ، فاعتبرت بذلك متخيلة عن مسؤولياتها أمام الأمم المتحدة في العالم كله ، هذه المسؤوليات التي تحتم عليها ضرورة تسليم السلطة لأهلها الشرعيين وإعطاء الحكم للأغلبية الساحقة من سكان الاقليم وهي من الأفارقة السود . وكان هذا قراراً اتخذته منظمة الوحدة الافريقية بحضور ٣٨ دولة افريقية ولكنه لم ينفذ إلا من تسع دول افريقية فقط كانت مصر من بينها .

كما أيدت مصر حركات التحرير في جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا وجزر القمر وكومورو وكل مكان في أفريقيا . ويمكن القول بكل اطمئنان أنه لم يحدث أن قامت حركة ثورية تحررية في أفريقيا بعد عام ١٩٥٢ ألا وكان لها اتصال بالقاهرة وأيدها عبد الناصر ووقف معها .

الفصل الثالث

مساعدا ت جمال عبد الناصر للدول الافريقية حديثة الاستقلال

أهداف المساعدات المصرية للدول الافريقية :

* مقاومة النشاط الاسرائيلي في أفريقيا

* فتح مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية .

نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الافريقية :

* عبد الناصر ينهي ضغط الشركات الايطالية في الصومال .

* تقديم الخبرة الفنية لافريقيا .

* تقديم القروض إلى الدول الأفريقية .

* قرض إلى غينيا .

* قرض إلى جمهورية مالي .

* قروض لم تنفذ .

عبد الناصر يقضي على سياسة احتكار السلاح في أفريقيا :

* مصر تسلح وتدريب جيش مالي .

* وجيش الصومال .

* جومو كينياتا يطلب المساعدة العسكرية من جمال عبد الناصر .

* موقف مع أوغندا .

* مساعدات عسكرية أخرى .

أهداف المساعدات المصرية للدول الافريقية :

وقف جمال عبد الناصر مع كل الدول الافريقية التي كانت تناضل من أجل تحرير إرادتها والخروج من دائرة السيطرة الاستعمارية كما وقف من قبل مع كل حركة تحرير أفريقية تناضل من أجل استقلال بلادها . وكان ذلك إيماناً منه بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتدعيم استقلالها وإيماناً بوحدة النضال في مواجهة الاستعمار الجديـد الذي يريد الانتفاص من استقلال الدول الجديدة .

وكان عبد الناصر يشعر بمسؤولية خاصة حيال الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، فمصر التي اشتركت وساهمت مساهمة إيجابية في إنهاء الاستعمار التقليدي كانت تريد الاستفادة برياح التغيير المتعاضمة التي تهب على القارة قبل أن تهدأ هذه الرياح ويبطل مفعولها باستقلال تكبله اتفاقات وارتباطات غير متكافئة مع دول الاستعمار القديمة . فكان عبد الناصر يريد لأكبر عدد من الدول الافريقية أن تستكمل استقلالها وإرادتها لأنه يرى في ذلك تأميناً وتعزيزاً لاستقلال مصر .

كما كان يشعر عبد الناصر بمسؤولية خاصة حيال تدعيم سياسة عدم الانحياز في أفريقيا باعتباره أحد أقطاب هذه السياسة ، الأمر

الذي كان يفرض عليه مساعدة الدول الافريقية في معاركها للتحرر من السيطرة الأجنبية وحتى تكون قادرة على الوقوف في صف الدول غير المنحازة .

بهذا المفهوم قدمت مصر مساعداتها إلى الكثير من الدول الافريقية حديثة الاستقلال والتي ستعرض لبعضها فيما بعد . ولكن يهنا قبل ذلك إيضاح أن موقف عبد الناصر المبدئي والصريح من الاستعمار الجديد في أفريقيا كانت له أيضاً دوافعه القومية والمحلية المرتبطة باستراتيجية وأهداف السياسة المصرية وهي :

١ - مقاومة النشاط الاسرائيلي في أفريقيا .

٢ - فتح مجال التعاون الاقتصادي مع دول القارة الافريقية .

مقاومة النشاط الاسرائيلي في أفريقيا :

كان عبد الناصر يعطي أهمية خاصة لمقاومة النفوذ والنشاط الاسرائيلي في أفريقيا وذلك لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية .

وقد كان الوجود الاسرائيلي في أي دولة من الدول الافريقية مرهوناً دائماً بالتواجد الاستعماري فيها ويتناسب كما تناسبا طريداً مع مدى السيطرة الاستعمارية والامبريالية على هذه الدولة ، واستخدمت اسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار في أفريقيا ولكنها استفادت هي أيضاً من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الافريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية .

وكانت اسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الافريقية قبل الاستقلال مستفيدة من الوجود

الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية والنفوذ اليهودي المتغلغل فيها وذلك بقصد كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية وأيضاً لضمان اعتراف الدول الافريقية بمجرد استقلالها بإسرائيل . وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التي تؤرق إسرائيل كثيراً في ذلك الوقت لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد اعترف بها . ومن أجل ذلك أقامت إسرائيل قنصليات عديدة في المستعمرات الافريقية حتى تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال . هذا في الوقت الذي لم تكن تسمح فيه السلطات الاستعمارية للمصريين بمجرد زيارة هذه الأقاليم .

واذكر أنه عندما كانت بريطانيا تسعى لعودة العلاقات مع مصر والتي كانت قد قطعت بعد حرب السويس ، طلبنا إقامة قنصليات مصرية في بعض العواصم الافريقية مثل نيروبي أسوة بما هو متبع مع إسرائيل ولكن الانجليز رفضوا متحججين بعذر سخيف إذ قالوا ان هذه القنصليات فخرية ولا يسمح بها إلا لرعايا بريطانيا ، فالفصل الاسرائيلي في نيروبي يهودي ولكنه يحمل الجنسية البريطانية ونظراً لعدم وجود مصريين يحملون الجنسية البريطانية في هذه المناطق فلا يمكنهم الاستجابة لهذا الطلب . والحقيقة أن سبب التفرقة هو أن إسرائيل كانت تعمل لحساب الاستعمار وأداة له وتتفق مصالحها مع مصالحه في الوقت الذي كانت فيه مصر تقف بكل قوة مع الحركات الوطنية وحركات التحرير وتقدم لها المساعدات .

ونلاحظ أن جميع الدول الافريقية التي دخلت في صدام حقيقي مع الاستعمار وقاومت الاستعمار الجديد من أجل تحقيق استقلالها الكامل كانت تنتهي عادة إلى تصفية النفوذ الاسرائيلي وذلك لأن الصدام مع القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها كان يكشف موقف

اسرائيل باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار والامبريالية . وقد حدث ذلك في مالي وغينيا والكونغو برازافيل وبورندي وغيرها . وعلى عكس ذلك كان يستفحل نفوذها في الدول التي يتمكن منها الاستعمار وتسيطر عليها الامبريالية . فقد كانت قواعد ارتكاز إسرائيل الرئيسية في أفريقيا هي ليبيريا وأثيوبيا حيث كان النفوذ الأمريكي متعاضداً . وفي ساحل العاج أيضاً التي كانت دائماً من أكثر الدول الافريقية ارتباطاً بفرنسا ونفس الأمر كذلك في مناطق الاستيطان الأوروبي مثل جنوب أفريقيا وروديسيا .

وقد كانت اسرائيل تقدم للدول الافريقية القروض والخبرة الفنية وتدريب بعض جيوش هذه الدول وتبيعها السلاح . وكان ذلك كله يتم عادة في إطار السياسة الاستعمارية بل وفي كثير من الأحيان من خلال الدول الاستعمارية نفسها .

ولست هنا بصدد الحديث عن تفاصيل مقاومة النشاط الاسرائيلي في القارة فقد لا يتسع المجال لذلك . ولكن كل ما أردت الإشارة إليه هو الارتباط الوثيق بين النفوذ الاستعماري والامبريالي في الدول الافريقية والوجود الاسرائيلي فيها . ولذلك كان عبد الناصر يرى أن مقاومة النفوذ الاسرائيلي في أفريقيا أساسه مقاومة السيطرة الاستعمارية على دول أفريقيا أو ما سمي بالاستعمار الجديد . وبالتالي كان يرى ضرورة تقديم المساعدة لهذه الدول في حدود ما تقدمه اسرائيل على الأقل حتى نستطيع مطالبة هذه الدول وقف تعاملها مع إسرائيل .

فتح مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية :

كانت مصر تريد أن تفتح مجال التعامل الاقتصادي أمامها في أفريقيا وخاصة في المجال التجاري . فقد عملت الثورة المصرية على

تحرير اقتصادها من السيطرة البريطانية التي كانت موجودة عندما قامت الثورة وكان ذلك بسعيها الدائم لتكون تجارتها مع العالم الخارجي موزعة توزيعاً متساوياً على مجالات ثلاثة ، فيكون ثلث تجارتها مع دول الكتلة الشرقية وثلثها مع الدول الغربية والثلث الأخير مع دول العالم الثالث ، وكان عبد الناصر يعتقد أن هذا التوزيع ضروري ليحفظ للاقتصاد المصري أمنه وحريته في التعامل ويجعله قادراً على مواجهة أي ضغوط طارئة مهما كان مصدرها .

وفي مجال دول العالم الثالث سوف نجد أن أفريقيا هي أنسب هذه الدول بالنسبة لمصر في مجال التبادل التجاري ، وذلك أولاً لموقع مصر الجغرافي منها وثانياً باعتبار أفريقيا مورداً لكثير من المواد الخام اللازمة للصناعة المصرية ، وثالثاً لأنها أنسب الأسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية التي يصعب تصريفها في مجتمعات الرفاهية . وكانت مصر في بداية الستينات قد بدأت خططها الطموحة للتصنيع وكان مأمولاً أن يصبح لدينا فائض كبير للتصدير في المستقبل إذا استمرت التنمية الصناعية بمعدلها الحالي . ولكن الاحتكارات الأوروبية وسيطرتها على تجارة الدول الافريقية واحتكارها للمحاصيل الرئيسية في العديد من البلاد الافريقية كان يقف عقبة في سبيل التبادل التجاري بيننا وبين دول أفريقيا .

واذكر أن الرئيس كينيث كاوندرا رئيس جمهورية زامبيا قد حضر إلى القاهرة قبل استقلال بلاده بفترة قصيرة . وطلب كاوندرا من جمال عبد الناصر أن يرسل وفداً على مستوى عال إلى زامبيا بعد الاستقلال مباشرة .

وبحثنا مع الرئيس كاوندرا ما يمكن تحقيقه من تعاون بين البلدين ويمكن إعلانه أثناء زيارة الوفد لزامبيا ، ووجدنا أننا في مصر نستورد

سنوياً - في ذلك الوقت كمية من النحاس الخام تحتاجها صناعاتنا المختلفة بما قيمته ٦ مليون جنيه استرليني . وكان النحاس الذي نستورده هو نحاس زامبيا ونشتريه من أسواق لندن . وقال الرئيس كاوندنا أنه بعد الاستقلال ستحصل حكومة زامبيا على حصة من إنتاج النحاس واننا نستطيع شراء ما يلزمنا من النحاس الخام من زامبيا مباشرة كبداية للتعاون الاقتصادي بين البلدين .

وبعد وصول البعثة المصرية إلى لوساكا العاصمة وبعد أن أعدنا البروتوكولات التي تنظم هذا التبادل ظهرت لنا عقبات وقبود اثارها أحد الخبراء الانجليز في وفد زامبيا اتضح أنه المسؤول الأول في وزارة التجارة عن تنظيم هذه الاتفاقات وكان أعترضه مبنياً على أن هناك اتفاقات مع بعض الشركات تمنع زامبيا من التصرف على هذا النحو في حصتها من النحاس .

ولم يتم الاتفاق الذي كنا قد أعدنا له ، وكان الأمر محرجاً للرئيس كاوندنا ولكننا أكدنا له أننا نفهم طبيعة هذه الصعوبات وسوف نتنظر حتى يصبح هذا ممكناً .

لم يكن قد مر على استقلال زامبيا سوى أسابيع قليلة ، وكان وجود هذا الخبر الانجليزي بسلطاته الواسعة ، والاتفاقات غير العادلة التي تحرم حكومة زامبيا من التصرف في حصتها من النحاس ، ونفوذ الشركات الأجنبية التي تتحكم في أسعار النحاس وتحقق أرباحاً خيالية في عمليات النقل والتأمين كلها أشكال من الاستعمار الجديد ، وعندما أمم الرئيس كاوندنا بعد ذلك ٥١ ٪ من أسهم شركات تعدين النحاس في زامبيا ، كان من الطبيعي أن يؤيد عبد الناصر هذا الاجراء ويقف بجانب كاوندنا وشعب زامبيا في نضاله من أجل تحرير اقتصاده .

وإذا كان عبد الناصر قد اهتم بتصفية الاستعمار الجديد في

أفريقيا ودعا دائماً إلى مقاومة سيطرة الدول الاستعمارية والشركات والاحتكارات الرأسمالية حتى تزول الثروة في البلاد إلى أصحابها الحقيقيين ، إلا أنه كان يرى ضرورة الدراسة والاعداد الجيد لكل الممارك الوطنية التي تؤثر على الاقتصاد القومي حتى لا يحدث الخلل أو الانهيار الاقتصادي فتتكس الحركة الوطنية .

واذكر أن الرئيس كاوندا في إحدى زيارته إلى القاهرة قبل الاستقلال طلب أن يدرس عملية تأميم قناة السويس وأبعادها القانونية والمشاكل الاقتصادية والسياسية التي قابلتها مصر من جراء هذه العملية وكيف تغلبت عليها . ولم يفصح كاوندا عن سبب هذه الدراسة ، ولكن كان معروفاً أن زامبيا بها شركات النحاس الضخمة التي تمتلك الثروة في بلاده والتي يتغلغل فيها نفوذ جنوب أفريقيا ، كما كان معروفاً أن الفنيين والمديرين في هذه الشركات ومناجم النحاس التابعة لها جميعهم من الأوروبيين الأجانب والمستوطنين .

وقد أعدت الدراسة التي طلبها كاوندا ورتبت له عدة لقاءات مع بعض أساتذة الاقتصاد والقانون ومدير معهد التخطيط ثم قابل السيد علي صبري رئيس الوزراء وقتئذٍ لاستكمال الحديث حول تأميم قناة السويس . وأخيراً توجهنا سوياً للقاء عبد الناصر الذي قال لكاوندا : « إذا كان لي أن أنصح فأعتقد أنه من الخطأ أن تقدم على عمليات التأميم الآن وخاصة لمناجم النحاس . فيجب أن يتوفر لديك الفنيون والخبراء الوطنيون اللازمون لتشغيل المشروعات المؤممة أو على الأقل يكون لهم القدرة على السيطرة الفنية والادارية حتى يتمكنوا من تشغيلها بنفس الكفاءة . ومن الواضح أن هذا يحتاج إلى بعض الوقت وإلى أن يتم ذلك أعتقد أنه من المفيد أن تكون علاقتك طيبة قدر الامكان ببريطانيا (وهي الدولة التي كانت تستعمر زامبيا قبل

الاستقلال) فسوف تحتاج إلى مساعدتها الفنية والاقتصادية حتى تتمكن من ترتيب البيت الداخلي ومقاومة نفوذ وأطماع جنوب أفريقيا وإلى أن تتمكن من إقامة الجسور بينك وبين دول أخرى في العالم كله .

ولم يخف كاوندا دهشته في أن يسمع هذه النصيحة من الرجل الذي كان الانجليز يعتبرونه عدوهم الأول . ولكن عبد الناصر كان يريد لكاوندا أن - يستعد جيداً قبل أن يقدم على عملية التأميم حتى لا يتأثر إنتاج النحاس . وكان ذلك قبل استقلال زامبيا بشهور قليلة . وفي عام ١٩٦٨ ذكرني الرئيس كاوندا بهذا الحديث عندما التقيت به في أديس أبابا أثناء مؤتمر القمة الافريقي وكان كاوندا قد أعلن لتوه عن تأميم ٥١ ٪ من أسهم النحاس في زامبيا .

وقد كانت الدول الافريقية تدرك دائماً أن زيادة التعاون الاقتصادي فيما بينها هو أمر ضروري للتقليل من مدى اعتمادها على دول الاستعمار وبالتالي لمساعدتها على تحرير اقتصادها . ولذلك نصت جميع المواثيق الافريقية على أهمية هذا التعاون وأفردت له أبواباً كاملة ، ورغم ذلك فإن تحقيق هذا التعاون كان دائماً يصطدم بصعوبات كثيرة منها ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الافريقي نفسه حيث أن معظم الدول الافريقية تصدر الخامات وتستورد السلع الاستهلاكية ، وبعض هذه الصعوبات يتعلق بأوضاع فرضها الاستعمار من قبل باحتكار الشركات الأوروبية والدول الرأسمالية لموارد الثروة في أفريقيا . وكذلك خطوط اتصال الدول الأفريقية بالعالم الخارجي كلها تسير في اتجاه رأسي أي بين الموانئ والعواصم الأفريقية والموانئ والعواصم الأوروبية سواء كان ذلك في خطوط المواصلات السلكية أو الملاحة والخطوط الجوية وكلها تربط أفريقيا بأوروبا أما الخطوط الجانبية أو الأفقية التي تربط الدول الافريقية ببعضها فهي قليلة جداً ونادرة .

وقد اصطدمت مصر بكل هذه الصعوبات عندما بدأت في الانحجار مع الدول الافريقية . فكانت على سبيل المثال تضطر إلى أن تمر جميع تجارتها مع دول غرب أفريقيا بالموانئ الأوروبية أولاً ومنها يعاد الشحن ثانية إلى موانئ غرب أفريقيا أو الموانئ المصرية فكانت بذلك تزداد تكلفة النقل علاوة على الوقت الضائع . واستمرت المشكلة إلى أن وصلت تجارتنا مع هذه الدول إلى الحجم الذي أصبح معه تأجير مراكب خاصة وتسييرها في مواعيد محددة تتناسب مع احتياجاتنا أمراً اقتصادياً . هذا ما اتجهت إليه شركة النصر للتصدير والاستيراد وهي الشركة الحكومية التي كانت تختص بالتجارة مع أفريقيا .

وقد واجهت السلع المصرية صعوبات عديدة في بداية نزولها إلى الأسواق الافريقية لأسباب كثيرة منها القوانين التي تعطي سلعاً أخرى أفضليات جمركية مثل تلك التي كانت تتمتع بها سلع دول رابطة الكومنولث البريطاني وكذلك البضائع الفرنسية في دول المجموعة الفرنسية .

ومن الصعوبات التي واجهتها السلع المصرية كذلك عدم معرفة الصناعة المصرية في بداية تعاملها بالذوق الافريقي ، فمثلاً الأقمشة المنقوشة التي يقبل عليها الافريقيون لها طبيعة معينة كأن تكون وحدة النقش كبيرة الحجم .

وعندما أرسلنا عينات منها للمصانع المصرية للعمل على منوالها ، وجد أنه لا بد من تغيير أجزاء من وحدات الطباعة في المصانع حتى تتمكن من إنتاج هذا النوع من النقش كذلك بعض الألوان التي يفضلها الافريقي ويستخدمها بكثرة غريبة مثل اللون الأزرق الزاهي وبدرجة زرقة معينة - كانت تحتاج إلى خبرة خاصة في الصباغة لم تكن معروفة في مصر في البداية .

وعندما فكرنا في استيراد بذرة زيت النخيل الموجودة بكثرة في مناطق أفريقيا الاستوائية وجدنا أنه لا توجد لدينا العصارات المناسبة لعصر هذه البذرة التي تحتاج إلى ضغط أعلى بكثير من ذلك المستخدم في عصر بذرة القطن أو الخروع وخلافها من البذور والحبوب التي يتم عصرها في مصر . وكان من الضروري تجهيز العصارات المناسبة واعدادها قبل أن نبدأ في استيراد بذرة زيت النخيل من الدول الافريقية . وكانت هناك صعوبات كثيرة أخرى ظهرت كلما فتحنا ميداناً جديداً للتعامل مع هذه الدول .

وهكذا كانت البداية صعبة كما هو الحال عند التعامل مع أسواق جديدة فالأمر يحتاج إلى دراسة عملية وصلة دائمة بهذه الأسواق حتى يمكن أن يجد هذا التعامل طريقه الى الاستمرار بعد ذلك .

وقد أمكن تحقيق نجاح كبير في هذا المجال وكان لشركة النصر للاستيراد والتصدير جهود ممتازة في هذا المجال واستطاعت هذه الشركة أن تفتح فروعاً في معظم عواصم القارة ومكنها هذا الانتشار علاوة على وجود فروعها في أماكن كثيرة من العالم ، أن تدخل في عمليات التسويق لمحاصيل الدول الافريقية نفسها سواء عن طريق عمليات ثلاثية أو مباشرة إلى دول أخرى . ولا شك أن هذا النشاط كان يخلق قنوات جديدة أيضاً أمام الاقتصاد الوطني في الدول الافريقية بعيداً عن ضغوط الشركات الأوروبية المعروفة .

ولتسهيل عمليات التبادل التجاري بيننا وبين الدول الافريقية قامت مصر بعقد العديد من الاتفاقات التجارية مع دول أفريقية كثيرة . وكانت معظم هذه الاتفاقات تتضمن اتفاقات للدفع بحد مديونية معين يتناسب حجمه مع حجم التعامل المنتظر أو المستهدف مع هذه الدول . وقد عقدت مثل هذه الاتفاقات مع غانا وغينيا ومالي

وحكومة الاقليم الشمالي في نيجيريا الفيدرالية أيام حكم أحمدبيللو وكذلك مع النيجر والكاميرون وتنزانيا والصومال .

نماذج من المساعدات المصرية إلى الدول الافريقية :

لقد كانت المساعدات التي قدمها جمال عبد الناصر للدول الافريقية محدودة من ناحية قيمتها المادية بحكم قدرة مصر المحدودة في هذا المجال خاصة وانها كانت تحتاج هي نفسها للقروض والمساعدات اللازمة لخططها الطموحة للتنمية . ورغم ذلك فقد كان لهذه المساعدات تأثير بالغ الخطورة في كثير من الحالات حيث أنها كانت عادة ما تأخذ شكل الانقاذ لمساعدة الدولة الافريقية على الخروج من أزمة خطيرة أو تكسر احتكاراً أو حصاراً فرضته عليها الدول الاستعمارية أو شركاتها .

ويبدو أن جمال عبد الناصر كان متأثراً في هذا الأسلوب بالمساعدات التي قدمتها له بعض دول العالم الثالث عقب حرب السويس عام ١٩٥٦ وخاصة الهند التي فتحت لمصر حساباً بالعملة الصعبة عندما جمدت بريطانيا وأمريكا أرصدها في الخارج . ورغم صغر هذه المبالغ إلا أنها أنقذت مصر في ذلك الوقت من كل الأزمات الاقتصادية التي كان يمكن حدوثها نتيجة عجزها عن استيراد احتياجاتها الضرورية بعد تجميد أرصدها في الخارج .

وسوف نعرض فيما يلي نماذج من هذه المساعدات التي قدمها عبد الناصر إلى بعض الدول الافريقية المستقلة .

عبد الناصر ينهي ضغط الشركات الايطالية في الصومال :

عندما تولى عبد الرشيد الشرماركي رئاسة الوزراء في الصومال انتهج سياسة أكثر تحررية . وبدأ ينضم إلى مجموعة الدول التحررية في

كثير من المواقف الافريقية الأساسية مثل أزمة الكونغو وتأييد حركات التحرير كما اتجه إلى تدعيم علاقته بمصر وانعكس هذا التحول في سياسته على الصومال وعلى علاقة عبد الرشيد بإيطاليا والشركات الإيطالية التي كانت تحتكر تسويق محصول الموز وهو المحصول الرئيسي للصومال .

ويبدو أن هذه الشركات كانت تنفذ خطة القصد منها الضغط على رئيس الوزراء لحمله على ترك هذه السياسة الجديدة . فامتنعت عن شراء الموز الصومالي وتركت أسعاره تهبط هبوطاً شديداً كان يهدد بكارثة لا يتحملها اقتصاد الصومال الضعيف . وكان هذا أسلوباً معروفاً واجهه كثير من الحكومات الافريقية حديثة الاستقلال . وشرح عبد الرشيد مشكلته أمام جمال عبد الناصر في مباحثات دارت بينهما أثناء زيارة رسمية للقاهرة تمت في ذلك الوقت . ورد عبد الناصر قائلاً أن مصر سوف تدخل مشترية لمحصول الصومال من الموز الذي سوف تطرحه للاستهلاك المحلي داخل أسواقنا . وأتينا سنقوم في نفس الوقت بتصدير معظم محصولنا من الموز المصري فلدينا القنوات والقدرة على تحقيق ذلك .

وجاء هذا العرض مفاجأة لعبد الرشيد نفسه الذي وجد فيه إنقاذاً للاقتصاد الصومالي ومخرجاً من هذه الأزمة دون أن يضطر إلى الخضوع لضغط الشركات أو تعديل سياسة اختارها . وبعد أن عبر عبد الرشيد عن امتنانه لهذا الموقف المصري الحاسم استطرد عبد الناصر قائلاً انه مع التزامه بما قال فإنه يعتقد أننا قد لا نحتاج إلى إتمام هذه الصفقة . حيث أن مجرد الاعلان عنها سوف يجعل الشركات الإيطالية تعدل عن موقفها هذا ، فهي بكل تأكيد لا تريد أن تخسر السوق الصومالية وسوف تعود غالباً لشراء الموز الصومالي .

وقد تحققت نبوءة عبد الناصر ، فما أن أعلن عن هذا الاتفاق حتى اندفعت الشركات الإيطالية تريد شراء المحصول كله وألحت على حكومة الصومال حتى تلغي الصفقة المصرية ، وألغيت بالفعل هذه الصفقة التي لم تكن في حاجة إليها بعد أن أصبحت حكومة عبد الرشيد في موقف أقوى أمام هذه الشركات ومن هم وراءها والعجيب أن سعر الموز الصومالي ارتفع ذاك العام عن أعوام كثيرة سابقة .

تقديم الخبرة الفنية لأفريقيا :

تختلف مصر عن معظم الدول النامية في العالم بوجود جيش هائل من الخبراء والفنيين وخريجي الجامعات في مختلف المجالات على عكس معظم الدول النامية الأخرى ومنها الدول الأفريقية التي كان الاستعمار يتركها عند الاستقلال دون أن يكون لديها الكوادر الفنية من الوطنيين لتسيير الحياة حتى يستمر اعتمادها على خبراء الدولة المستعمرة . وقد مكنتنا هذا الوضع من تلبية الكثير من احتياجات الدول الأفريقية من الخبراء والفنيين وقت الضرورة . فقد لجأت كثير من الدول الاستعمارية إلى سحب خبرائها وفنييها من بعض الدول الأفريقية حديثة الاستقلال كوسيلة للضغط على الحكومة الجديدة كمحاولة لفرض سياسات معينة ، وفي هذه الحالات كانت مصر دائماً جاهزة لإرسال خبرائها فوراً لإنقاذ الموقف .

وقد حدث ذلك على سبيل المثال في غينيا الاستوائية بعد الاستقلال مباشرة عندما حدث خلاف بين الحكومة الجديدة واسبانيا التي كانت تحتل الاقليم قبل الاستقلال . وسحبت اسبانيا جميع أطبائها ولم يكن في غينيا الاستوائية أطباء غيرهم كما سحبت خبراءها من بعض المجالات الأخرى .

وعرض رئيس جمهورية غينيا الاستوائية هذه المشكلة التي تتعرض لها بلاده وذلك في مؤتمر القمة الافريقي في اديس ابا عام ١٩٦٨ والذي كان يحضره لأول مرة بعد استقلال بلاده مباشرة . وسألت رئيس الجمهورية عن عدد الأطباء الاسبان الذين سحبتهم اسبانيا - وكنت وقتئذٍ أراس وفد مصر في المؤتمر - فأجاب بأنهم أربعة وأن هناك مثل هذا العدد من الخبراء الآخرين ، وأعلنت على الفور أن مصر سوف ترسل الأطباء والخبراء في حدود هذه الأعداد إلى غينيا الاستوائية لسد الفراغ الناتج عن خروج الاسبان ، ووصل الخبراء المصريون بالفعل بعد أيام قليلة وكانت هذه بداية لعلاقة فنية مع حكومة غينيا الاستوائية .

حدث أيضاً أثناء الحرب الأهلية في نيجيريا أن أرسلنا حوالي ٣٠٠ طبيب مصري إلى نيجيريا للعمل بعقود مع الحكومة النيجيرية بعد أن تركها عدد من الخبراء الأوروبيين أثناء هذه الحرب . وحدث نفس الشيء بالنسبة لبلاد كثيرة منها غينيا والكونغو برازافيل وغيرها . وسجدر بنا الإشارة إلى الجهد الذي حققه المدرسون المصريون في الصومال قبل الاستقلال وبعده للابقاء على صلة الشعب الصومالي بجذوره العربية والتي حاول الاستعمار أن يقتلها بشتى الطرق . ولكن انتشار المدرسين المصريين في جميع أنحاء الصومال حتى القرى الصغيرة كان من العوامل الأساسية التي وصلت الصومال بجذوره العربية وانتهت بارتباط هذا القطر الشقيق بالعالم العربي .

وبجانب الفائدة الكبيرة التي حققتها المساعدات المصرية لبعض الدول في هذا الميدان ، فقد فتحت هذه المساعدات مجالات واسعة للعمل في أفريقيا أمام الخبراء والفنيين وخريجي الجامعات المصرية . حيث لوحظ أنه ما من مرة أوفدت فيها الحكومة المصرية عدداً من

خبرائها إلى دولة أفريقية حتى نفاجاً بعد شهور قليلة بأعداد كبيرة من المصريين وقد تواجدوا في هذه الدولة بعقود شخصية سواء مباشرة مع حكومة هذه الدولة أو أجهزتها أو من خلال الأمم المتحدة التي تمد الدول الأفريقية بالخبراء والفنيين . فمثلاً عندما قمنا بحصر الرعايا المصريين في الكونغو لترحيلهم كإجراء وقائي عقب احتجاز تشومبي في القاهرة أثناء مؤتمر القمة لعدم الانحياز الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ وجدنا أن عددهم قد وصل إلى المائة فرد علاوة على عائلاتهم . وبخلاف الموظفين الذين أوفدتهم القاهرة وأجهزتها مثل أعضاء السفارة والمكاتب التجارية وشركة النصر للتصدير والاستيراد كان هؤلاء قد حصلوا على وظائفهم وأعمالهم هناك خلال فترة وجيزة رغم حالة عدم الاستقرار التي كانت تسود الكونغو .

وأعتقد أن الفرصة ما زالت كبيرة أمام خبرائنا وفنيين للعمل في الدول الأفريقية التي هي في أشد الحاجة لهذه الخبرة وخصوصاً في البلدان التي تسمح مواردها بتنفيذ برامج طموحة للتنمية .

وما لا شك فيه أن الخبراء المصريين باعتبارهم أفريقيين يكونون أكثر إخلاصاً وولاء لمصالح الدول الأفريقية من الخبراء الأوروبيين الذين عادة ما يكون ولاؤهم الأول للهيئات والشركات الأوروبية المرتبطة بمصالح الدول التي يتمتعون إليها والتي تتناقض عادة في مصالحها مع المصالح الحقيقية للدولة الأفريقية وخاصة إذا كانت من الدول الحريصة على تحقيق استقلالها الاقتصادي والمحافظة على هذا الاستقلال .

تقديم القروض إلى الدول الأفريقية :

قدمت مصر القروض لبعض الدول الأفريقية التي تعرضت لضغوط اقتصادية نتيجة مواقفها من الاستعمار ، وقد أراد عبد الناصر

من وراء ذلك أيضاً أن يثبت للدول الافريقية أن مصر قادرة هي الأخرى على حماية أصدقائها الذين رفضوا التعامل مع إسرائيل . وكان لا بد لنا من دخول هذا الميدان بعد أن كانت قد طرقت قبلنا إسرائيل التي كانت تمنح القروض للدول الافريقية كوسيلة للتسلل ثم تعمل على تسميم العلاقة بين هذه الدول وبين مصر والعرب جميعاً .

ومن الأسباب التي شجعت عبد الناصر على اتباع هذا الأسلوب في المساعدة أن معظم القروض التي كانت تطلب من مصر كانت تنفذ في أعمال البناء والتشييد سواء في إنشاء طرق أو منشآت أو تطهير موانئ وكلها من الأعمال التي كانت لشركاتنا القدرة والطاقة على القيام بها . كما كان هناك اعتقاد بإمكانية توسع هذه الشركات بعد ذلك في هذا المجال الذي يمكن أن يحقق لها عائداً كبيراً وسريعاً في الدول الافريقية الأخرى الأكثر ثراء والتي تستطيع الدفع بالعملة الحرة .

قرض غينيا :

كان من بين القروض التي قدمتها مصر إلى أفريقيا قرصاً قيمته عشرة ملايين من الجنيهات إلى جمهورية غينيا وذلك بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدين تقوم مصر بمقتضاها بتنفيذ بعض المشروعات الانشائية وتطهير ميناء كوناكري في حدود هذا القرض الذي تسده غينيا بفائدة ٥, ٢ ٪ على سبع سنوات . ولكن غينيا لم تستخدم من هذا القرض إلا ما يزيد قليلاً عن نصفه فقط استخدم معظمه في تطهير ميناء كوناكري وقامت بهذه المهمة هيئة قناة السويس بخبرائها وبالكرافات والمعدات التي تمتلكها هذه الهيئة .

وقد جاء هذا القرض في أعقاب ميثاق الدار البيضاء الذي كان

يجمع مصر بغينيا وثلاث دول أخريات هي مالي وغانا والمغرب . وكانت غينيا وقتها تتعرض لضغط اقتصادي تمارسه فرنسا منذ أعلنت غينيا استقلالها حيث كان ديجول مصمماً على إسقاط حكم سيكوتوري بأي ثمن لتكون غينيا أمثلة أمام أي دولة في المجموعة الفرنسية تفكر في الخروج عما سمي بالمجتمع الفرنسي .

فبمجرد استقلال غينيا أعلنت الحكومة الفرنسية عن عزمها على سحب جميع المستخدمين المدنيين الفرنسيين في ظرف شهرين اثنين ، وأوقفت جميع المساعدات المالية . وكذلك أوقفت الاستثمارات الفرنسية في غينيا وحاولت التأثير أيضاً على كثير من هيئات الاستثمار الأجنبية لتحذو حذوها وامتنعت عن الاعتراف بالدولة الجديدة حتى بعد أن اعترفت بها عشرون دولة أخرى منها بريطانيا .

وسحبت فرنسا وحدات الجيش من غينيا بما فيها أطباء الجيش الذين كانوا يتولون الخدمة الطبية في المجال المدني أيضاً وسحبوا معهم جميع الامدادات الطبية . كما سحبت فرنسا قوة البوليس بعد تحطيم ثكناتها ، وقطعت المنح الدراسية عن جميع الطلبة الغينيين في باريس وداكار .

لهذا كله كان تدعيم موقف سيكوتوري ومساعدته في مقاومة جميع أنواع الضغوط التي تمارسها ضده فرنسا أمراً ضرورياً لتدعيم الثورة الافريقية . ولم تكن مصر وحدها في تقديم المساعدة لغينيا وإنما وقفت معها دول أخرى كان أهمها غانا التي قدمت لها عشرة ملايين من الجنيهات وضعها الرئيس الراحل كوامي نكروما بالعملة الصعبة تحت تصرف الحكومة الغينية وأعلن في ٢٣ يوليو عن قيام اتحاد بين غينيا وغانا . كما قدم الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية مساعداتهم في مجالات مختلفة حتى استطاع سيكوتوري أن يجعل استقلال غينيا

حقيقة . وكان في ذلك القضاء الكامل على فكرة دييجول في إنشاء المجتمع الفرنسي .

قرض إلى جمهورية مالي :

تعرضت مالي لظروف سياسية قريية من تلك التي تعرضت لها غينيا . فقد كانت مالي أول دولة بعد غينيا تطلب الخروج من « المجتمع الفرنسي » الذي أسسه دييجول وإن كان زعيمها موديو كيتا قد حرص على ألا يتحدى دييجول بالأسلوب الذي اتبعه سيكوتوري عند الاستقلال . ولكنه لم يستطع أن يتجنب المواجهة مع فرنسا بعد ذلك عندما خرجت مالي عن دائرة الفرنك الفرنسي ، الأمر الذي جعلها تتعرض لضغوط اقتصادية عنيفة .

وقد سار موديو كيتا في نفس الطريق الذي اتبعه سيكوتوري ونكروما وجمال عبد الناصر في سياستهم الافريقية التحريرية وارتبط بميثاق الدار البيضاء الذي كان يضم الدول الراديكالية في أفريقيا .

وعقدت اتفاقية بين مصر ومالي تحصل الأخيرة بموجبها على قرض في حدود ستة ملايين من الجنيهات تنفذ في إقامة فندق عالمي في مدينة بجاكو (العاصمة) وفي رصف طريق . وقد أبدى جمال عبد الناصر تحفظاً أمام الرئيس كيتا قبل الاتفاق على هذا القرض ، حيث كان يفضل أن ينفذ القرض في مشروعات إنتاجية يمكن من عائدها تسديده . ولكن موديو كيتا أوضح أهمية الفندق بالنسبة لمالي حيث كانت معظم الدول الافريقية حديثة الاستقلال تعتبر أن وجود فندق عالمي في عاصمتها أمراً ضرورياً لتأكيد سيادتها واستقلالها . فهو ضروري لعقد المؤتمرات التي يحضرها الرؤساء ووزراء الخارجية وكذلك استضافة رجال الأعمال والوفود الكبيرة . وقد كانت مدينة

بما كوفت تقر إلى أي مكان مناسب لمثل هذا النشاط .

وكذلك كان إنشاء الطريق ضرورياً من وجهة نظر الرئيس كيتا لأن فرنسا أهملت البنية الأساسية في مالي ومنها شبكة الطرق اللازمة لنقل المحاصيل الزراعية .

وقد نفذ هذا القرض بالكامل وشيد المهندسون المصريون الفندق العالمي الذي تكلف حوالي ٣,٥ مليون جنيه كما شيدت الشركات المصرية الطريق المتفق عليه . وقد أطيح بحكم موديبو كيتا أثناء بناء الفندق وتوقف العمل فترة لعدم توفر العملة المحلية لدى حكومة مالي للصرف على أجور العمال الممالين والأعمال المحلية وخوفاً من أن ترتفع تكلفة المشروع أكثر من اللازم نتيجة توقف العمل لفترة طويلة ، تم الاتفاق مع الحكومة الجديدة على أن تقدم مصر لمالي سلعاً استهلاكية من الانتاج المصري بقيمة ما يلزم المشروع من النقد المحلي وذلك خصماً من القرض على أن تقوم حكومة مالي بتصرف هذه السلع عن طريق المجمعات والجمعيات الاستهلاكية التي تديرها الدولة وتستخدم حصيلة بيع هذه السلع في الاتفاق المحلي لاستكمال مشروع الفندق .

وبناء على هذا الاتفاق أغرقت أسواق مالي المنتجات الاستهلاكية المصرية من معلبات وثلاجات وأثاثات معدنية وماكينات خياطة ودراجات وأجهزة تكييف هواء وغيرها من الانتاج المصري الذي اهتمت حكومة مالي بتسويقه .

وبعد الانتهاء من تنفيذ هذا الاتفاق الأخير استمرت السلع المصرية في رواجها واستفادت شركة النصر للاستيراد والتصدير بهذا الوضع المميز الذي حصلت عليه السلعة المصرية بعد أن تعود عليها المستهلك في مالي .

وهكذا كانت القروض التي تمنحها مصر بجانب ما تحققه من أهداف سياسية تفتح أسواقاً وفرصاً جديدة أمام الانتاج المصري .

قروض لم تنفذ :

وقد تم الاتفاق مع دول أفريقية أخرى على تقديم قروض بنفس الشروط في ظروف مماثلة أيضاً . فقد اتفق على سبيل المثال على تقديم قرض بثلاثة ملايين من الجنيهات إلى الكونغو (برازافيل) وكان ذلك بعد الاطاحة بحكم الأب يولو الرجعي وتحول الكونغو إلى مجموعة الدول الثورية التي تؤيد حركات التحرير . وقرضاً آخر بأربعة ملايين جنيه إلى الصومال . ولكن لم ينفذ شيء من هذين القرضين لعجز حكومتي الكونغو والصومال عن توفير النقد المحلي اللازم لتنفيذ المشروعات التي نصت عليها هذه القروض وهي مشكلة عادة ما تصطدم بها معظم الدول حديثة الاستقلال والتي لا تجد لديها المدخرات الكافية التي تسمح لها باستخدام القروض المتاحة .

واتفقت القاهرة على قرض آخر بنصف مليون جنيه لحكومة زنبار يستخدم في إقامة فندق سياحي صغير . وقبل أن يوضع مشروع القرض في صيغته النهائية قامت الثورة في زنبار ، تلك الثورة التي أدت إلى الاتحاد مع تنجانيقا وقيام جمهورية تنزانيا ولم ينفذ هذا القرض أيضاً لتغير الظروف وتغير أولويات التنمية لدى الحكومة الجديدة .

وهكذا نجد أن المبالغ التي وضعتها مصر لإقراض الدول الافريقية كانت مبالغ صغيرة ولكن تأثيرها كان عظيماً وكان يعكس إلى حد بعيد معنى التضامن الحقيقي .

عبد الناصر يقضي على سياسة احتكار السلاح في أفريقيا :

عندما تعرضت مصر في بداية الثورة لغارات إسرائيل الجوية

المركزة على قطاع غزوة خرجت تبحث عن السلاح من أجل أمنها وأمن مواطنيها ، ولكنها وجدت جميع الأبواب مغلقة في وجهها ، فرفضت انجلترا ورفضت أمريكا وفشلت مصر في الحصول على ما تريده من سلاح لترد به عدوان اسرائيل فقد امتنعت جميع الدول الغربية التي كانت تحتكر هذه التجارة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن بيع مصر السلاح . وكانت هذه هي إحدى وسائل الضغط التي استخدمتها أمريكا وحلفاؤها لفرض سياسة الأحلاف على النظام الجديد في مصر .

وفاجأ جمال عبد الناصر العالم بحصوله على صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ . فقد كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ العالم التي تحصل فيها دولة من خارج الكتلة الشرقية على أسلحة سوفيتية الصنع . وهكذا كان جمال عبد الناصر أول من كسر احتكار السلاح في العالم وفتح بذلك الطريق أمام دول العالم الثالث التي تناضل من أجل استكمال استقلالها أو الدفاع عنه .

ولم يكتف عبد الناصر بذلك ولكنه ساهم مساهمة إيجابية وعملية في تسليح الدول الافريقية بهدف كسر احتكار الدول الاستعمارية لتجارة السلاح .

فقد كانت أعباء الدفاع من أول الأعباء التي تواجه الدول الافريقية حديثة الاستقلال ، فهي مهمة كانت تتولاها قبل الاستقلال مباشرة الدول الأوروبية المستعمرة والتي كانت تقوم بعمليات التدريب والتسليح ، ولكنها لم تكن تستخدم إلا الضباط الأوروبيين ، وعند الاستقلال نجدها تترك جيشاً دون قيادة وطنية حيث لا يوجد عادة ضابط واحد من الافريقيين الذين يقتصر وجودهم على رتب الصف والعساكر فقط . وكان هذا ما حدث على سبيل المثال في الكونغو

(زائير حالياً) الذي كان جميع ضباطه من البلجيكي وكان ذلك سبباً من الأسباب التي أدت إلى تمرد الجيش في الأيام الأولى للاستقلال .

وهكذا أريد للدول الافريقية حديثة الاستقلال أن تكون غير قادرة على الاعتماد على نفسها في المجال العسكري فهي تحتاج إلى دولة الاستعمار التي تمدّها بالسلاح والتدريب في كليتها ومدارسها العسكرية وأحياناً بالضباط الأوروبيين ، أو على الأقل القيادات العليا من الضباط ، فقد استمرت غانا على سبيل المثال ولعدة سنوات بعد الاستقلال معتمدة على الضباط الانجليز في القيادات العليا للجيش الغاني ، وقد سبب لها ذلك الكثير من المشاكل .

وقد استفادت الدول الاستعمارية التي تحتكر موارد السلاح من هذه الأوضاع واستخدمتها كوسيلة لاستمرار سيطرتها ومباشرة الضغط على الدول الحديثة وقت اللزوم . وكانت الدول الاستعمارية إذا امتنعت عن تقديم السلاح والتدريب فلا تقبل دولة غربية أخرى أن تحمل عملها .

أما الالتجاء إلى الاتحاد السوفيتي أو دول الكتلة الشرقية - حتى بعد أن فتحت مصر الطريق إلى ذلك - فقد كان في البداية أمراً محفوفاً بكثير من المخاطر التي لا تقوى على مواجهتها دولة حديثة الاستقلال ما زالت تجارتها واقتصادها في قبضة الشركات والاحتكارات الغربية .

ومن هنا جاءت أهمية الدور الذي لعبه جمال عبد الناصر في إمداد الدول الافريقية بالسلاح ومساعدتها على كسر احتكار تجارتها وإبطال مفعول هذا الاحتكار كأداة من أدوات الاستعمار الجديد ، وقد استطاع عبد الناصر أن يحقق ذلك أولاً لوجود كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الانجليزية الصنع لم تعد مصر في حاجة إليها بعد تحول الجيش المصري إلى الأسلحة السوفيتية الصنع . وكذلك توفر

المدارس العسكرية والمدرسين القادرين على التدريب على هذه الأسلحة ، وثانياً أصبح في إمكانه توفير الأسلحة الروسية لأي دولة أفريقية تريد ذلك دون أن تكون هذه الدولة مضطرة إلى التعامل مباشرة مع دول الكتلة الشرقية بعد أن أصبح جيش مصر قادراً على توفير الخبرة والتدريب بواسطة خبراء مصريين حيث كان قد اكتمل تدريبهم على الأسلحة الروسية .

وكان عبد الناصر من واقع تجربته يرى أن من حق أي دولة أن تحصل على السلاح الذي يحقق أمنها وأمن مواطنيها ولذلك لم يتردد في مساعدة العديد من الدول الأفريقية التي فرض عليها حظر السلاح وهي تناضل من أجل تحقيق استقلالها وتحرير إرادتها .

مصر تسلح وتدريب جيش مالي :

التقى جمال عبد الناصر بالرئيس موديبو كيتا لأول مرة في يناير سنة ١٩٦١ في الدار البيضاء في أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي الذي صدر عنه ميثاق الدار البيضاء وقد أعجب كل من الزعيمين بشخصية الآخر وتوطدت بينهما الصداقة بسرعة .

وفي هذا اللقاء سأل عبد الناصر الرئيس موديبو كيتا عن السبب الذي من أجله ترك دول العالم واتجه إلى إسرائيل لتسلح الجيش المالي وتدريبه .

فإسرائيل ذيل الامبريالية وأداة لها في الوقت الذي أصبحت فيه مالي في مقدمة الدول التي تحارب وترفض التبعية .

وقال كيتا أن لذلك قصة : فعندما خرجت مالي من المجتمع الفرنسي امتنعت فرنسا عن تسليم الجيش المالي فاتجه كيتا إلى دول

كثيرة يطلب شراء السلاح ولكن دون جدوى ، وكان طبيعياً أن يلجأ إلى كل من انجلترا وأمريكا ، فكانت ردودهما واحدة إذ أبدتا استعدادهما لمساعدة مالي في الحصول على السلاح الذي تريده ولكن عن طريق اسرائيل التي يمكنها أن تقدم السلاح والتدريب للجيش المالي . وهكذا لم يجد كيتا - كما قال - مصدراً واحداً لتسليح جيشه سوى اسرائيل .

وقال موديبو كيتا أنه في البداية لم يفهم الحكمة وراء ذلك ، ولكنه سرعان ما عرف الحقيقة . فعندما بدأت عملية التسليح كان السفير الاسرائيلي يتردد عليه كثيراً وكان كيتا يهتم به باعتباره سفير الدولة التي تقدم له السلاح ، وكان السفير الاسرائيلي دائم الحديث عن الطريقة التي قاوم بها اليهود الاستعمار البريطاني أثناء الاحتلال واستطاع من خلال ذلك أن يترك في نفسه انطباعاً بأن إسرائيل كدولة صغيرة - تريد حقاً أن تعيش في سلام كما أنه اقتنع بأنها دولة تقف ضد الاستعمار الأمر الذي جعله يطمئن إلى السفير الاسرائيلي ، إلى أن اكتشف أن هذا السفير يعمل في مالي بتنسيق كامل مع سفراء أمريكا وفرنسا . فقد حدث أن صارع كيتا السفير الاسرائيلي بنيته في اتخاذ بعض الاجراءات ضد مصالح فرنسا في بلاده ولم يمض وقت قصير حتى كان السفير الفرنسي قد أحيط علماً بكل أطراف الحديث . ولسوء حظ السفير الاسرائيلي أن كيتا لم يكن قد فاتح أحداً بذلك سواء . ثم تأكد له بعد ذلك من أحداث أخرى أن إسرائيل تعمل في مالي لحساب الدول التي تحارب نظامه .

وهنا عرض عليه عبد الناصر أن تقوم مصر بتسليح وتدريب الجيش المالي كما قدم له باسم مصر هدية من الأسلحة الصغيرة سوفيتية الصنع تكفي لألف مقاتل ، وكان هذا العدد هو قوام الجيش المالي في

ذلك الوقت وكانت هذه الهدية من الأسلحة بقصد إحلال الأسلحة السوفيتية محل الأسلحة الاسرائيلية المستخدمة في ذلك الوقت .

ووافق موديبو كيتا على الفور . وقامت مصر بناء على هذا الاتفاق بتدريب الجيش المالي وحضرت إلى القاهرة بعثات من الضباط وضباط الصف الماليين للتدريب على الأسلحة السوفيتية كما أوفدت بعثة عسكرية مصرية إلى مالي للإشراف على إنشاء مدارس ومراكز للتدريب على الأسلحة الروسية وتدريب وحدات الصاعقة . وقام منذ ذلك الوقت تعاون بين الجيش المصري وجيش مالي حتى أن زي الجندي هناك أصبح مشابهاً تماماً للزّي المستخدم في الجيش المصري .

وقد كان من الصعب على دولة في مثل ظروف جمهورية مالي الحديثة الاستقلال أن تنشئ علاقة سلاح مباشرة بينها وبين الاتحاد السوفيتي . فكلنا يعرف ردود الفعل التي أحدثتها صفقة الأسلحة التشيكية التي حصلت عليها مصر عام ١٩٥٥ وكيف آثر ذلك غضب أمريكا والدول الاستعمارية . أما التعامل مع مصر فكان أمراً لا يمكن أن يحدث مثل هذه المضاعفات . فمصر دولة أفريقية ، ووصول بعثة عسكرية مصرية إلى مالي لا يحدث التعقيدات وردود الفعل التي يمكن أن يسببها وصول بعثة عسكرية سوفيتية إلى هذه المنطقة في ذلك الوقت .

وعندما استطاعت مالي أن تجعل من استقلالها حقيقة ، واستطاع موديبو كيتا أن يدعم نظامه ، أصبح قادراً على التعامل مباشرة مع روسيا والحصول على ما يلزمه من سلاح وتدريب .

وجيش الصومال :

وحدث شيء مماثل مع الصومال فعندما كان عبد الرشيد

الشرماركي رئيساً للوزراء وأراد أن ينشئ جيشاً وطنياً يواجه به
تحرشات أثيوبيا على حدوده في منطقة الأوجادن ، ويحمي حدوده مع
كينيا حيث كانت القوات الانجليزية ما زالت موجودة قام رئيس
الوزراء بنفسه بزيارة دول أوروبا الغربية بحثاً عن السلاح الذي يريد
أن يشتريه . واصطحب معه في رحلته هذه الجنرال زياد بري نائب
القائد العام في الجيش في ذلك الوقت (رئيس الجمهورية بعد ذلك)
ولكنه لم يجد دولة واحدة من بين دول أوروبا تباع السلاح للصومال ،
فالحصول على السلاح قضية سياسية في المقام الأول وليس مجرد سلعة
تطرح في الأسواق العالمية ، فقد كانت الدول الغربية وقتها لا ترضي
عن سياسة عبد الرشيد وكانت تبأشر جميع ألوان الضغط على
حكومته .

وقرر عبد الرشيد أن يتوقف في القاهرة أثناء عودته ويبحث الأمر
مع جمال عبد الناصر وانقل هنا كلمات الرئيس زياد بري الذي حضر
المقابلة بين عبد الناصر وعبد الرشيد وذلك في حديث له مع الأستاذ
أحمد حمروش نشرته مجلة روز اليوسف في عددها رقم ٢٤٨٨ بتاريخ
١٦ فبراير سنة ١٩٧٦ . قال عبد الرشيد : كانت مقابلة جمال عبد
الناصر نقطة تحول في تاريخنا بددت كل اليأس وتدقق الأمل . فقد قرر
عبد الناصر أن يعطينا السلاح . بل وقال سوف نتقاسم ما غنمك وكان
عند كلمته . وأصبح عبد الناصر أملنا ويطلنا وأصبحت مصر قبلتنا
وأصبحت العسكرية المصرية الثورية نموذجنا . وعرفنا عبد الناصر على
السوفيت وبدأت علاقتنا بهم ويتوصية عبد الناصر حصلنا منهم على
السلاح وعلى الخبرة .

وقد قامت علاقة وثيقة أيضاً بين الجيش المصري والجيش
الصومالي منذ ذلك الوقت . وعندما قامت الثورة الصومالية بقيادة

الجنرال زياد بري كان عدد كبير من أعضاء مجلس الثورة من الضباط الذين حصلوا على تدريبهم في مصر وقد أعلنت الثورة الصومالية عند قيامها وعلى لسان قائدها : « ان ثورة الصومال ابنة شرعية ورشيدة ووفية لثورة ٢٣ يوليو » .

ويهمني أن أشير هنا إلى أنه رغم تحمس عبد الناصر للتعاون العسكري بين مصر والصومال . فقد كان ينصح دائماً بتحسين العلاقات الصومالية الكينية كما نصح الثورة الصومالية بتجميد خلافاتها مع جيرانها بما في ذلك أثيوبيا . فقد كان عبد الناصر يدرك تماماً أن جميع مشاكل الحدود التي ورثها الصومال هي من صنع وتخطيط بريطانيا التي تعمدت ذلك قبل رحيلها من الصومال لترهق كل دول المنطقة وتدفعها إلى الاعتماد عليها وعلى الدول التي تحتكر السلاح .

وكان ضد فكرة سباق التسلح بين الدول الأفريقية ويقول دائماً في مناسبات كثيرة أمام الزعماء الأفريقيين أن الخلاف مع الدول المجاورة أمر مكلف للغاية لأنه عادة يؤدي إلى استخدام السلاح . ولكن هذه النظرة لم تمنعه من تقديم السلاح للصومال على أساس مبدئي أيضاً وهو أن من حق أي دولة أن تحصل على السلاح اللازم لأمنها وأنه لا بد من تقديم المساعدة في هذا المجال لأي دولة أفريقية تتعرض لضغط الدول التي تحتكر تجارة السلاح .

جومو كينيا يطلب المساعدة العسكرية من جمال عبد الناصر :

أثارت العلاقة العسكرية بين مصر والصومال تساؤلات كثيرة لدى المسؤولين في كينيا بعد استقلالها خاصة وأن علاقتنا بالزعماء الكينيين كانت علاقة متينة بدأت منذ قيام حركة الماوماو .

وفي عام ١٩٦٤ عندما حضر جومو كنياتا إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة الافريقي الثاني الذي عقد في القاهرة تحدث معي وزير خارجيته (جوزيف مورمبي) متسائلاً كيف تسمح مصر بأن يستخدم سلاحها الذي تعطيه للصومال ضد الكينيين . فقلت أننا لا نسلح الصومال بقصد محاربة كينيا وشرحت له موقفنا من مشاكل الحدود بين الصومال وجيرانها ، وقلت ان مصر التي عرفت معنى احتكار السلاح وقامت منه كثيراً في الوقت الذي كانت حدودها وأمنها مهدداً ترى أن من حق أي دولة أفريقية أن تحصل على السلاح . وأننا على استعداد لتقديم المساعدة لأي دولة في أفريقيا يمنع عنها السلاح بسبب سياستها الوطنية ورغبتها في التحرر كما حدث في الصومال .

وعندما نقلت هذا الحديث إلى الرئيس جمال عبد الناصر كلفني بأن أبلغ وزير خارجية كينيا أن مصر على أتم استعداد للتعاون العسكري مع كينيا على غرار تعاونها مع الجيش الصومالي وذلك لإزالة أي شكوك تكون قد ترسبت في نفوس المسؤولين الكينيين نتيجة مساعداتنا العسكرية للصومال ، ولأننا أيضاً كنا على علم بأن الصومال لا تنوي فتح جبهة على الحدود الكينية . وكان تعاوننا العسكري مع كينيا أيضاً يجعلنا في موقف نستطيع معه تهدئة الجانبيين . وقد كان لهذه الرسالة بالفعل أثر كبير في تدعيم الثقة بين جومو كنياتا وجمال عبد الناصر بعد ذلك .

ففي أثناء مغادرة كنياتا لمطار القاهرة عائداً إلى بلاده تحدث إلى جمال عبد الناصر الذي كان في وداعه - مشيراً إلى حديثي مع وزير خارجيته وقال انه يريد التخلص من القوات البريطانية الموجودة في كينيا ويريد مساعدة مصر لكينيا في بناء الجيش الوطني . كما قال أنه يريد كذلك اتخاذ بعض الخطوات التي تمكنه من زيادة قبضة الدولة على

الاقتصاد الوطني ، وطلب من عبد الناصر أن أذهب أنا إلى نيروبي في أقرب وقت ممكن لبحث تفاصيل هذه الموضوعات معه والتباحث حول المساعدة التي تستطيع أن تقدمها مصر في هذا المجال .

وبناء على تكليف عبد الناصر سافرت في شهر أغسطس ١٩٦٤ إلى نيروبي واجتمعت بالرئيس كنياتا ووزير خارجيته عدة مرات حضرها سفيرنا هناك في ذلك الوقت - السيد مدوح جبه - كما اجتمعت ببعض مستشاري الرئيس كنياتا . وقد كان لنا لقاءات مثيرة حقاً ، فقد كانت كينيا على وشك أن تشهد تحولاً خطيراً في سياستها الداخلية والخارجية ، كان كنياتا يريد أن يتخلص من النفوذ الانجليزي ليس في الجيش فقط ولكنه كان يريد أن يتخلص من السيطرة الانجليزية على الاقتصاد الكيني أيضاً . وكانت لديه دراسات معدة لتنفيذ ذلك وفيها حصر للعديد من الوظائف الحساسة التي يشغلها انجليز ويريد أن يحل محلهم مصريون بمجرد البدء في تنفيذ الخطة وقبل أن تلجأ بريطانيا إلى سحب خبراتها .

كان واضحاً أن هناك صراعاً داخل الحكومة الكينية بين القوى اليمينية التي يتزعمها توم مبيوا والقوى اليسارية التي كان يتزعمها اليساري أوجنجا أودنجا . ويبدو أن كنياتا كان يريد أن يحسم الموقف لصالح الاتجاه اليساري التقدمي ولكن بعيداً عن زعامة أوجنجا أودنجا . وكان جوزيف مورمبي وزير الخارجية متحمساً لهذا الاتجاه .

وأثناء زيارتي هذه تم الاتفاق على عدة أشياء محددة تقوم بها مصر من بينها تدريب كتيبة مظلات وإرسال خبراء عسكريين مصريين لتدريب الجيش الكيني بعد التلخص من الضباط الانجليز . وطلب كنياتا عدداً من المستشارين العسكريين يكون من بينهم ضابط أركان حرب برتبة كبيرة للعمل كمستشار لرئيس الأركان . كما كان يترتب

على ذلك إرسال أعداد من الضباط الكينيين للتدريب في القاهرة . وتم الاتفاق أيضاً على تجهيز عدد من الخبراء والفنيين المصريين في بعض المجالات الحيوية الأخرى . وكان كينيا يريد مساعدة مصر كذلك في إنشاء شركة حكومية للتجارة الخارجية .

وقد تمت الاتصالات الخاصة بهذه الترتيبات بتكتم شديد . واتفقنا على أن تخطرنا الحكومة الكينية بعد ذلك بالتوقيات التي تحددها لتنفيذ هذه البنود عندما تكون مستعدة لذلك . ولكن أحداً في الحكومة الكينية لم يعاود الاتصال أو الحديث مع سفيرنا هناك بخصوص هذه الموضوعات بعد مغادرتي لنairobi . وفهم السفير بعد مدة أنه صرف النظر عن هذه الترتيبات .

ولم نعرف الأسباب التي جعلت كينيا يعدل عن تنفيذ خطته هذه التي تم الاتفاق من قبل على تفاصيلها . ولكن كان من الواضح أن الجناح اليميني في كينيا قد أصبح أكثر خطورة عند كينيا كما أصبح الزعماء اليمينيون أمثال توم مبويا أكثر قدرة على التأثير في الاتجاه العام للدولة . ويبدو أن هؤلاء قد استغلوا رغبة كينيا في اتخاذ مثل هذه الخطوات التي كانت ستضعه على طريق التحول الاشتراكي وتصفية النفوذ الانجليزي في كينيا ، وهو طريق صعب في بلد مثل كينيا حيث تتواجد أعداد كبيرة من المستوطنين الأوروبيين الذين ما زالت ارتباطاتهم وثيقة بالمصالح والشركات والاحتكارات الرأسمالية الأوروبية والانجليزية على وجه الخصوص .

ومات كينيا دون أن يعود إلى هذه الأفكار مرة ثانية بل انه عرف بأنه الرجل الذي رحب ببقاء الانجليز كشركاء في الاستثمار والتنمية بعد أن أخرجهم كقوة استعمارية كما أنه قاد بلاده في طريق الاقتصاد الحر . ولكن حكم كينيا أدى في النهاية إلى خلل فظيع في الوضع

الاجتماعي ، وأصبح التفاوت الكبير في الدخول ظاهرة خطيرة في المجتمع الكيني .

موقف مع أوغندا :

في عام ١٩٦٥ قام جيش تشومبي من المرتزقة الأوروبيين بتعقب الثوار الكونغوليين إلى داخل حدود أوغندا وشن بعض الغارات على المواطنين الأوغنديين بقصد الارهاب والتخويف من عواقب إساءة الثوار . كما كانت الطائرات القاذفة المقاتلة التابعة لتشومبي يقودها طيارون بلجيكي تغير على القرى الأوغندية القريبة من الحدود وتطير على ارتفاعات واطئة ويشكل استفزازي مثيرة رعب الأهالي في هذه القرى ، وكان الهدف الأساسي هو حمل أبوتي على وقف مساعداته للثوار الكونغوليين - وقد أثار هذا التصرف ثائرة الرئيس أبوتي وأزعج الحكومة الأوغندية التي لم تكن تملك من الوسائل ما تستطيع به منع مثل هذا الاستفزاز والعدوان الصارخ على أراضيها .

وإزاء هذا الخطر الذي يهدد بلاده ، طلب الرئيس ميلتون أبوتي من جمال عبد الناصر إرسال عدد من الطائرات المقاتلة المصرية بطيارها إلى أوغندا لوقف هذه الهجمات . وكان ذلك في رسالة خطية بعث بها الرئيس أبوتي لي شخصياً طالباً مني أن أشرح وجهة نظره لعبد الناصر وأبلغه بطلبه هذا . ويبدو أن أبوتي لم يكتب مباشرة لعبد الناصر لأنه كان يخشى رفض عبد الناصر لفكرة المساعدة العسكرية المباشرة التي يطلبها .

وكان من الواضح أن أوغندا تمر بمرحلة حاسمة في تاريخها مواجهتها للاستعمار . فأبوتي يريد أن يعرف ما إذا كان سيقف وحده في هذه المواجهة ليحدد تبعاً لذلك المدى الذي يستطيع أن يذهب إليه

في تأييد الثوار ومواجهة تشومبي والقوى التي تسانده . ولذلك كان لرد عبد الناصر أهمية كبيرة خاصة وأنه كان من المعتقد أن تشومبي سيتبع نفس الأسلوب مع السودان إذا نجح في وقف نشاط أوبوتي المؤيد للثوار .

ولذلك جاء قرار عبد الناصر بالموافقة على إرسال نصف سرب من الطائرات الميج ١٧ تنقلها طائرات الانتينوف إلى مطار عنتية في أوغندا وكلفني بالسفر فوراً إلى كامبالا لإبلاغ أوبوتي بهذه الموافقة ولأبحث معه بقية التفاصيل والترتيبات والاتفاقات اللازمة لتنفيذ ذلك . وقد قابلت الرئيس ميلتون أوبوتي بمجرد وصولي إلى العاصمة الأوغندية وكان بصحبي السيد جمال بركات سفيرنا هناك وحضر المقابلة أيضاً وزير الدفاع الأوغندي . وقد أبدى أوبوتي ارتياحه للاستجابة السريعة من الرئيس جمال عبد الناصر وخاصة أن الاعتداءات كانت قد تصاعدت في الفترة الأخيرة وأصبحت تسبب حرجاً شديداً له ولنظامه .

وأثرت مع أوبوتي موضوع وجود الطيارين الاسرائيليين في القوات الجوية الأوغندية وقلت له أنه لا يعقل بطبيعة الحال أن يعمل الطيارون المصريون بجانب الطيارين الاسرائيليين ورد أوبوتي على الفور بأن هذا مطلب عادل وأنه على استعداد للتخلص منهم جميعاً وطلب أن يحمل محلهم طيارون مصريون . واتفقنا على بقية التفاصيل الخاصة بحضور الطائرات والطيارين المصريين وكيفية عملهم ومعاملتهم . ثم ترك للرئيس أوبوتي أن يحدد التاريخ الذي يرغب أن تصل فيه الطائرات والبعثة التي ستحل محل الطيارين الاسرائيليين على أن يبلغنا بذلك التاريخ عن طريق سفيرنا في كامبالا ، وكان هذا ما طلبه أوبوتي نفسه .

ولكن مضت مدة طويلة لم يحدد أبوتي تاريخاً ، ثم أبلغنا سفيرنا في كامبالا أن العدوان على الحدود الأوغندية قد توقف تماماً وانتهت الاستفزازات التي كانت تقوم بها قوات تشومي وطائراته ، وأن أبوتي لا يريد تصعيد الموقف طالما أنه حقق غرضه .

ومما لا شك فيه أن الاستجابة السريعة من جانب عبد الناصر وتسرب أخبار هذه الاستجابة كان هو السبب المباشر في وقف العدوان على حدود أوغندا دون أن يرضخ أبوتي لتهديدات تشومي . واستمرت حركة الثوار الكونغوليين عبر الحدود واستمرت مساعدات أبوتي للثورة . وكانت هذه النتيجة مرضية دون شك لكل من أوغندا ومصر .

مساعدات عسكرية أخرى :

وقدمت مصر مساعدات عسكرية أخرى لدول أفريقية كثيرة وجدت في ظروف مماثلة ، ومن تلك الدول الكونغو (برازافيل) . فعندما زحفت جماهير الشعب على قصر الأب يولو مسقطه بذلك أهم ركائز النفوذ الفرنسي في أفريقيا - حيث كانت المجموعة الفرنسية تسمى باسم عاصمتها برازافيل - تعرض النظام الجديد بزعامة ماسمبا ديبا لضغط فرنسا التي كانت تحاول إسقاط حكمه . وبرزت حاجة الحكومة الجديدة في برازافيل لبناء جيش وطني ، ولذلك كان لجوئها إلى مصر طالبة مساعدتها في إنشاء قوة من المظليين .

ووصلت برازافيل بعثة من الخبراء والضباط المصريين لإنشاء أول مدرسة للمظليين في الكونغو . وكان من بين الضباط الذين تخرجوا على أيدي الضباط المصريين الرئيس الراحل نجواي الذي استولى على الحكم بعد ذلك لأسباب قبلية في المقام الأول ولكنه استمر في السياسة

التقدمية التي كان قد أيدها سلفه ، بل ربما كان أكثر تطرفاً في مناهضة الاستعمار . وقد كانت الكونغو برازافيل بزعامة نجواي من بين الدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل في أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ودون أي طلب أو تدخل من أحد .

وحدث أيضاً أن قدمت مصر هدية أسلحة إلى بورندي عبارة عن كمية من الأسلحة الصغيرة وعدد من الحمايات (وهي عربات مدرعة صغيرة تسليح برشاش البرن كان يستخدمها الجيش المصري قبل التسليح الروسي) وكان ذلك في أعقاب إعلان الجمهورية في بورندي بعد الاطاحة بالحكم الملكي هناك .

وهذه مجرد أمثلة لإيضاح الفكرة والهدف من المساعدات العسكرية التي كان يقدمها عبد الناصر للدول الافريقية . وهي تختلف بطبيعة الحال عن فكرة وأهداف الدول الكبرى في تقديم هذا النوع من المساعدة . فلم يكن عبد الناصر بطبيعة الحال يبغى نفوذاً أو سيطرة على دولة أفريقية وإنما كان الهدف تشجيع هذه الدول على أن تتحرر وأن تقف في وجه أي سيطرة أجنبية ولذلك كان عبد الناصر متنبهاً إلى خطورة سباق التسلح في أفريقيا ولا يريد للدول الافريقية أن تنزلق إلى هذا الطريق ، ولذلك كان يعمل دائماً على احتواء المشاكل التي تنشأ بين هذه الدول وجيرانها سواء من خلال منظمة الوحدة الافريقية أو بتدخله المباشر .

سلامح اسلامية سياسة مصر الافريقية

- * مساعدات مصر لمسلمي أفريقيا وأثر ذلك على سياستها الافريقية .
- * عبد الناصر يقدم المساعدة لنيجيريا لإنهاء الحرب الأهلية في بيافرا .

مساعداات مصر لمسلمي أفريقيا وأثر ذلك على سياستها الافريقية :

كان لمصر بعد ثورة يوليو نشاط إسلامي واسع في أفريقيا . وقد أخذ هذا المجال جزءاً كبيراً من المساعدات المادية التي قدمتها مصر للقارة وكان ذلك في شكل بعثات تعليمية إلى المناطق الإسلامية والمدارس التي تفتتحها الجمعيات الإسلامية في أماكن كثيرة من القارة ، في زنجبار والصومال وسيراليون وتنزانيا وكنيا ونيجيريا وكل مكان طلب هذا النوع من المساعدات كما أرسلت كميات كبيرة من الكتب الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى جميع أنحاء القارة .

وقد أقام عبد الناصر الكثير من المساجد في أفريقيا أو ساهم في بناءها من خلال الجمعيات الإسلامية العديدة التي تنتشر في كل أنحاء القارة كما أنشأ المراكز الإسلامية التي تجمع المسجد مع المدرسة وتقدم العلاج المجاني .

ووجهت مصر لأفريقيا إذاعة القرآن الكريم على موجة قصيرة كما خصصت إذاعة لتعليم اللغة العربية حيث لوحظ أن معظم المسلمين في القارة وخاصة في شرق أفريقيا يقرأون القرآن بحروفه العربية دون

معرفة باللغة نفسها ، وكان من السهل عليهم تعلمها بعد ذلك بالراديو وخاصة انهم يعتبرون تعلمها جزءاً مكملأ لدينهم . ووزعت أعداد هائلة من كتب تعليم العربية بالراديو وكان الاقبال عليها مذهلاً .

وخصصت المنح الدراسية لأفريقيا في جميع الميادين بما فيها الأزهر الشريف والجامعات والمدارس الأخرى وكان هناك اهتمام خاص بالمناطق الاسلامية . فعلى سبيل المثال كانت المنح الدراسية مفتوحة لارتريا منذ عام ١٩٥٥ بحيث لا يرد أي طالب علم يأتي من ارتريا . وأعطيت التعليمات لأجهزة الأمن على الحدود بالألا يمنع ارتري من دخول الأراضي المصرية حيث كان الارتريون يحضرون إليها سيراً على الأقدام للالتحاق بالأزهر وذلك نتيجة للاضطهاد الذي كانوا يلاقونه أثناء حكم الامبراطور هيلاسلاسي حتى أنه طلب من جمال عبد الناصر - في إحدى زيارته إلى القاهرة - أن تقدم المنح المخصصة للارتريين في الأزهر عن طريق الحكومة الاثيوبية ولكن عبد الناصر رفض متحججاً بأنه لا يستطيع التدخل في شؤون الأزهر .

فقد كان عبد الناصر يرى ضرورة فتح أبواب العلم أمام المسلمين وخاصة في المناطق التي حرموا فيها من فرص التعليم لمجرد أنهم مسلمون . وكان يشعر أن مسؤولية خاصة في هذا المجال تقع على عاتق مصر بصفتها أقدم دولة إسلامية في أفريقيا ، وأكثر دولها قدرة على تقديم هذا النوع من المساعدات .

ورغم أن الدين الاسلامي هو أوسع الأديان انتشاراً في أفريقيا إلا أن المسلمين في معظم أنحاء القارة لم ينالوا من التعليم نفس الحظ الذي ناله المسيحيون فيها . ففي نيجيريا على سبيل المثال كان عدد الطلاب من الشمال المسلم الموجودين في جامعة أبادان عام ١٩٥٩ يبلغ ١٤ طالباً فقط في حين كان عدد الطلاب المسيحيين من الشرق

٣٥٤ طالباً^(١) علماً بأن تعداد الشمال المسلم يصل إلى ما يقرب من ثلاثة أضعاف سكان الاقليم الشرقي المسيحي .

اجتذاب الأفارقة إلى الدين المسيحي ، ونشأ عن ذلك أوضاع غريبة في كثير من البلاد التي توجد فيها أغلبية إسلامية حيث نجد الأقلية المسيحية التي نالت قسماً أوفر من التعليم تتولى مناصب الإدارة والحكم في عهد الاستعمار فتستقل الدولة وعلى رأسها هذه الأقلية المسيحية ، وقد حدث ذلك على سبيل المثال في تشاد التي استقلت تحت حكم تومبلباي المسيحي في حين أن الأغلبية الساحقة من سكان تشاد تدين بالاسلام ، وكانت هذه هي نفس الأوضاع التي أدت إلى الثورة هناك ، ورأينا أيضاً مشاكل عديدة في نيجيريا وترجع هذه الأوضاع إلى أن الدول الاستعمارية كانت تترك التعليم للارساليات التبشيرية حيث يتمتع المسلمون عن إرسال أبناءهم كما أن هذه الارساليات بدورها كانت تركز نشاطها في المناطق الغير إسلامية حتى يسهل بسببها التفاوت في التعليم بين قبائل الايوو المسيحية في شرق نيجيريا وقبائل الهوسا والفولاني في الشمال المسلم .

ولذلك كان عبد الناصر يرى أهمية تعليم المسلمين في أفريقيا وضرورة أن يكون من بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات وربما كان ذلك أحد أسباب تطوير الأزهر الشريف وتوسيع مجال الدراسة فيه لتشتمل على بعض الكليات العملية والتخصصات الأخرى .

وبطبيعة الحال لم يكن في مقدور مصر أن تتولى مسؤولية التعليم في هذه المناطق كلها ولكنها كانت تريد أن توجد النخبة المتعلمة من

(١) R. Sklar, Nigerian Political Parties Princeton University U.S.A., 1963

المسلمين في كل مكان من أفريقيا . وكانت مصر تقدم المساعدات إلى مسلمي أفريقيا عن طريق هيئات عديدة منها وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية والأزهر والمؤتمر الإسلامي في بداية الثورة علاوة على أجهزة الدولة الأخرى .

ولم تشأ مصر أن يصحب هذه المساعدات ضجيج أو دعاية تتناسب مع حجمها ، وذلك لأن مساعدة المسلمين في كثير من الأحوال كانت تثير شكوكاً وحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات خاصة المسيحية التي كانت تسيء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة في ذلك بالدعايات الاستعمارية المغرضة التي حاولت التشكيك في دور الأزهر الشريف ورسالته في أفريقيا .

وحق الرئيس سيكتوري لم يسلم من التأثير بهذه الدعاية الظالمة في وقت من الأوقات وكان ذلك في بداية عام ١٩٦٠ عندما لاحظنا فتوراً فجائياً يصيب العلاقات المصرية الغينية . ولم نستطع الاهتمام إلى أسباب ذلك إلا بعد أن اتصل بنا سراً أحد موظفي وزارة الخارجية الغينية من الذين تخرجوا من جامعة القاهرة وكان يعرف حقيقة نشاطنا الأفريقي بما فيه النشاط الإسلامي وأهدافه وذلك من خلال ترده على الرابطة الأفريقية ومكتب الشؤون الأفريقية قبل استقلال غينيا عندما كان يعيش في القاهرة فكشف لنا هذا الموظف عن سر الفتور الفجائي عندما اطلعنا على عدة تقارير سرية أعدت في وزارة الخارجية الغينية وعرضت على الرئيس سيكتوري وكانت هذه التقارير تحتوي على أخبار مضللة وتحليلات خاطئة تدعي أن عبد الناصر يسعى من خلال الأزهر الشريف ونشاطه الإسلامي العظيم في أفريقيا إلى إقامة امبراطورية إسلامية في القارة تحكم من القاهرة وأن نشاطه هذا يستهدف في المقام الأول الدول ذات الأغلبية الإسلامية مثل غينيا التي

يريد لها أن تصبح جزءاً من امبراطوريته .

وأغلب الظن أن هذه التقارير كانت قد أعدت بناء على أخبار مضللة دستها المخابرات الفرنسية بطرق غير مباشرة حيث كانت فرنسا في دعايتها السوداء ضد مصر تحاول إعطاء هذه الصورة وخاصة في الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . واستغلت فرنسا في ذلك ما كتبه عبد الناصر عن الدائرة الاسلامية في كتابه فلسفة الثورة .

وقد مكنتنا الاطلاع على هذه التقارير من القضاء على مخاوف سيكوتوري وإجلاء كل الحقائق أمامه عن نشاطنا الاسلامي في القارة الافريقية فزال كل حساسية في هذا المجال حتى اننا كنا نرسل إلى غينيا في كل عام عدداً من الوعاظ والمقرئين لإحياء ليالي شهر رمضان المعظم فكان سيكوتوري يصطحب بعضهم في جولاته إلى جميع أنحاء غينيا ويقدمهم لجماعه باعبارهم علماء الاسلام من الأزهر الشريف منارة الاسلام ، وقد ساعدهم ذلك كثيراً في أداء رسالتهم التي كانوا يذهبون إلى غينيا من أجلها ، وذهب سيكوتوري بعد ذلك إلى حد أنه كان يرسل جميع الطلبة الغينيين الذين يعيشون في منح دراسية إلى أوروبا لقضاء عدة أيام في القاهرة قبل توجيههم إلى مكان البعثة وذلك حتى يشاهدوا بأنفسهم ويلمسوا مدى التقدم الحضاري الذي وصلت إليه دولة إسلامية أفريقية قبل أن تبهرهم الحضارة والعواصم الأوروبية .

ورغم أن مصر استطاعت بسرعة أن توطد علاقاتها بالجمعيات الاسلامية والطرق الصوفية ومشايخ الاسلام في جميع أنحاء القارة إلا أنها حرصت على أن تبقى هذه العلاقة في نطاقها الديني والثقافي فقط وبعيدة تماماً عن نشاطنا السياسي الذي كنا نباشره من خلال الأحزاب الوطنية وحركات التحرير في المناطق الخاضعة للحكم الاستعماري

ومن خلال الحكومات الافريقية وتنظيماتها السياسية بعد الاستقلال .

فعلى سبيل المثال كانت لنا علاقة قوية متينة بالطريقة التيجانية الواسعة الانتشار في غرب أفريقيا وشيخها ابراهيم انياس الذي كنا نقدم له العون المادي والثقافي قبل استقلال دول غرب أفريقيا وبعد ذلك أيضاً . وكان هذا الشيخ يستقبل في القاهرة بكل حفاوة وتكريم حتى أنه كان في كثير من الأحيان ينزل في أحد قصور الضيافة وكان عبد الناصر يستقبله في منزله كلما حضر إلى القاهرة هذا في الوقت الذي نعلم فيه أن من تعاليم هذه الطائفة الاذعان للسلطة حتى ولو كانت سلطة الاحتلال ، فقد كان عبد الناصر يقول انه مهما كان ومهما قيل عن هؤلاء المشايخ فهم الذين حفظوا الاسلام ونشروا الثقافة الاسلامية والعربية في هذه المناطق الافريقية ، ومن هذا المنطلق كانت مساعدة مصر لهم .

وقد زرت بنفسى الشيخ ابراهيم انياس حيث يعيش في مدينة كاواك بالسنگال ورأيت المدارس والجوامع التي تعلم الدين واللغة العربية ورأيت الكتب والمجلات المصرية تصل إلى هذا المكان البعيد والجميع في كاواك كان يستمع إلى إذاعة صوت العرب من إذاعة القاهرة علاوة على برامج الولوف التي تذيعها القاهرة من خلال البرامج الموجهة إلى شعب السنگال ، وفوجئت عندما رأيت العديد من تلاميذ الشيخ يحفظون مقتطفات طويلة من خطب عبد الناصر في مجالات مختلفة ، وكان ذلك كله قبل الاستقلال وفي وجود الاستعمار الفرنسي . ويبدو أن تعاليمهم الخاصة بالاذعان للسلطة مكتتهم من ممارسة نشاطهم الثقافي والديني في فترات القهر الاستعماري . وقد كانت صلتنا بهذه الطرق والطوائف فقط من أجل المساعدة في تعليم المسلمين ونشر الدعوة الاسلامية الصحيحة .

وقد ابتعد عبد الناصر عن إقامة أي تكتلات من الدول الإسلامية في أفريقيا حتى لا يضيف تقسيمات جديدة تركز على أسس دينية إلى جانب التقسيمات الأخرى العديدة التي فرضت على القارة والتي من شأنها تعطيل الوحدة في أفريقيا وإرهاق الدول الحديثة الاستقلال وصرفها عن عدوها الحقيقي وهو الاستعمار ووسائله الجديدة .

ولنفس هذه الأسباب كان عبد الناصر يفضل دائماً أن يعرض مشكلة فلسطين في أفريقيا كقضية سياسية وليست مجرد قضية دينية ، فهي قضية استعمار استيطاني وتفرقة عنصرية وهو أمر تفهمه الدول الأفريقية جيداً حيث توجد نماذج الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا وروديسيا وحيث المعاناة من التفرقة العنصرية .

وقبل استقلال كينيا مباشرة ظهرت فكرة استقلال الساحل الكيني بعيداً عن كينيا . فمعظم سكانه من أصل عربي ويعتقون الإسلام . وحضرت وفود من مسلمي هذه المنطقة تطلب مساعدة مصر لتحقيق هذه الفكرة وأبلغنا هؤلاء أن الانجليز أوحوا لهم بأنهم لا يمانعون في استقلال الساحل ولكنهم يريدون أن يروا تزايد الدعوة حول هذه الفكرة حتى يمكنهم الاستناد إلى ذلك عندما يقدمون على هذه الخطوة . كما علمنا منهم أنهم حضروا إلى القاهرة بعلم السلطات البريطانية .

ولا أعرف إذا كان الانجليز في ذلك الوقت يريدون بهذا التحريض السافر تحقيق فكرة تقسيم كينيا بالفعل أم كان هدفهم هو فقط توريث مصر للوقعية بينها وبين الحركة الوطنية في كينيا بزعامة كنياتا وحزب كانو . ومهما كان الهدف وراء ذلك فقد كانت مصر ترفض الفكرة من أساسها . فمصر ضد سياسة البلقنة التي كانت تقوم بها الدول الاستعمارية في أفريقيا بقصد إنشاء دويلات صغيرة مع توريثها كل أسباب الخلاف بينها وبين جيرانها الأمر الذي يجعلها تعيش

في خطر دائم معتمدة على حماية الاستعمار . وأهم من ذلك كله كانت مصر تخشى أن يؤدي قيام دولة إسلامية عربية في هذه المنطقة وعلى حساب دولة أفريقية هي كينيا إلى حملة اضطهاد ضد بقية العرب والمسلمين في منطقة شرق أفريقيا كلها وظهور التفرقة بين العربي والافريقي وهو أمر ليس في مصلحة العرب ولا مصلحة الاسلام الذي استعاد قوته وسرعته في الانتشار من مبادئه السمحة . فالاسلام لم يعرف الحاجز اللوني الذي لا يسمح للرجل الأبيض بأن يندمج ويختلط مع قرينه صاحب البشرة السوداء . فقد كان لسمو الحضارة الاسلامية في هذا الشأن أثره في انتشار الاسلام وتكوين الشعب السواحلي في هذه المنطقة . هذا الشعب الذي نشأ من اختلاط الجاليات العربية والفارسية بقبائل البانتو الافريقية . ولا شك ان اقتطاع هذا الجزء من كينيا وتركها دون منفذ على المحيط كان من شأنه أن يثير بقية العناصر الغير مسلمة في المنطقة على العرب والمسلمين ، ويحد بالتالي من انتشار الاسلام الذي ما زال ينمو في سرعة تفوق ثوأي دين آخر .

ولنفس هذه الأسباب كان موقف مصر من ثورة زنبار عندما قامت في يناير سنة ١٩٦٤ وأنهت حكم السلطان وقتلت أعداداً كبيرة من مؤيديه . فقد أثارت هذه الثورة اهتمام مصر وقلقها في البداية . فالنظام القديم هناك كان على صلة وثيقة بمصر كما كان زعيم الحزب الحاكم السيد علي محسن شديد الالتصاق بالقاهرة وكانت لنا بحزبه صلات ثقافية وثيقة قبل الاستقلال ويحكومته بعد الاستقلال . وقد صورت أجهزة الاعلام الغربية هذه الثورة في البداية على انها مقتل أمة عربية بل قال عنها الكثيرون انها مذبحه المسلمين في زنبار .

وكان الأمر أبعد ما يكون عن ذلك ، فجميع سكان زنبار من المسلمين وبالتالي لا يمكن لهذه الثورة أن تكون ضد المسلمين . ولكنها

في حقيقة الأمر كانت ثورة اجتماعية ، ثورة ضد السلطان والطبقة الحاكمة التي تراكمت في يدها ثروة البلاد . وكانت هذه الطبقة التي قامت ضدها الثورة تتكون في معظمها من العرب . فالسلطان من أصل عربي منذ بسطت عمان في عهد أسرة اليعاربة سيطرتها على الجزيرة في أوائل الثلاثينات من القرن الثامن عشر بعد أن خلصتها من الحكم البرتغالي .

أما غالبية الشعب في زنجبار فهم ممن اختلطت فيهم الدماء الفارسية بقبائل البانتو الافريقية منذ أن خضعت الجزيرة لدولة الزنج التي أسسها الفرس عام ٩٧٥ ميلادية على ساحل أفريقيا الشرقي متخذين من كلوة عاصمة لهذه الدولة . كما اختلطت فيهم أيضاً الدماء العربية اختلاطاً كبيراً نتيجة اختلاط العرب الذين جاءوا إلى هذه الجزيرة كتجار واختلطوا بأهلها منذ فجر التاريخ .

وكانت سيطرة القلة الحاكمة التي كانت تزهو بأصلها العربي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور الافروشيرازية كائتاء وأصل جذب الأغلبية العظمى من شبه الجزيرة في مواجهة هذه القلة . حدث ذلك رغم أنه من غير الممكن في حقيقة الأمر وضع الحدود الفاصلة بين ما هو عربي وما هو شيرازي أو فارسي في الشعب السواحلي الذي تتكون منه الغالبية العظمى من سكان زنجبار والتي اختلطت فيها الأصول العربية والفارسية بأصل البانتو الافريقي .

ورغم إدراك القاهرة للأبعاد الاجتماعية لثورة زنجبار منذ البداية إلا أنها كانت قلقلة خشية أن تتجاوز الثورة هذه الأبعاد فتتحول إلى كراهية واضطهاد تنتقل من الجزيرة إلى الساحل الافريقي ضد كل ما هو عربي ، خاصة وان إذاعات معظم الدول العربية كانت قد بدأت

حملة من الهجوم الشديد على الثورة في الوقت الذي كانت المشاعر الافريقية في دول الساحل تؤيدها وتباركها .

ورأى عبد الناصر أن اعتراف مصر السريع بثورة زنبار من شأنه أن يضع حداً لعمليات القتل والاضطهاد ضد العناصر القديمة في زنبار ، كما أنه يعطي الفرصة للثورة لكي تؤكد بعدها الاجتماعي وتكشف عنه فتعمل على وقف حملة الكراهية ضد العرب . وقرر إيفادي لمقابلة القادة الجدد في زنبار بقصد تحقيق هذه الأهداف .

وقد رحب النظام الجديد في الجزيرة بخطوة مصر هذه واستقبلت بحفاوة بالغة . فكان في استقبالي في المطار أعضاء مجلس قيادة الثورة ووجدت انني أعرف معظمهم والكثير منهم كان قد سبق له الإقامة في مصر . وقد تأكد لنا ما كان قد سبق وصوله لنا من معلومات وما كان قد سبق وصولنا إليه من تقديرات بخصوص هذه الثورة التي شوهت أجهزة الاعلام الغربية وجهها في الأيام الأولى ، ولمسنا حرص النظام الجديد في زنبار على تعزيز صلته بالدول العربية ويمصر على وجه الخصوص .

وفي هذا الجو الجديد استطاعت مصر أن تبدي اهتمامها بسلامة الزعماء السابقين الذين كانوا قد أُعتقلوا والذين كانوا على صلة سابقة بنا ومنهم السيد علي محسن . وبعد أن استقرت الأمور وأفرج عنهم حضر العديد منهم للإقامة في القاهرة .

وكان من نتائج ثورة زنبار اتحاد الجزيرة مع تنجانيقا في دولة جديدة هي تنزانيا (زنبار وتنجانيقا) وقد أيدنا هذا الاتحاد الذي رأى فيه البعض اختفاء دولة إسلامية ورأينا نحن فيه ازدياد نفوذ المسلمين في شرق أفريقيا . فتعداد المسلمين في تنجانيقا يفوق تعداد زنبار

كلها ، ولكن تأثيرهم كان محدود لتخلف مستواهم الثقافي ، فالتعليم كما سبق أن أوضحنا من قبل كان متروكاً في عهد الاستعمار الانجليزي للاراساليات التبشيرية في معظمه ، بعكس زنجبار التي كان سكانها جميعاً من المسلمين وحصلوا على نصيبهم من التعليم علاوة على جهود مصر الثقافية في هذه الجزيرة والاعداد الضخمة التي كان يرسلها علي محسن لتتلم في القاهرة . هذا علاوة على ارتفاع المستوى الحضاري للجزيرة التي كان يحكم منها الساحل الشرقي الافريقي في وقت من الأوقات .

وبعد الاتحاد مع زنجبار استفادت تنزانيا بالكفاءات الموجودة في الجزيرة وعين منهم الوزراء والمديرون والسفراء وحتى نائب رئيس الجمهورية أصبح يعين من المسلمين من أبناء زنجبار ، وانعكس ذلك كله على أوضاع المسلمين في تنزانيا وزالت الحساسيات التي كانت تتواجد عادة ضد المسلمين في الدول الأفريقية التي تستقل بعد أن يصبح الحكم فيها للوطنيين من غير المسلمين . فقد سبق أن حاولت مصر على سبيل المثال إقامة مركز إسلامي في دار السلام بعيد الاستقلال مباشرة ولكنها لم تنجح في الحصول على موافقة الحكومة الجديدة . أما بعد إعلان الاتحاد الجديد وإقامة دولة تنزانيا فقد أنشأت مصر أكبر مركز إسلامي لها في أفريقيا في دار السلام العاصمة التنزانية بعد أن أصبح المسلمون هناك يتمتعون بمكانة خاصة .

وهكذا بعد أن كان الاسلام في منطقة شرق أفريقيا محصوراً في دويلة صغيرة لم يتعد عدد سكانها المليون نسمة تحيطها دول تترصد بها وتحشى نفوذها الاسلامي في المنطقة حيث تنتشر الأقليات المسلمة ، أصبح تأثير الاسلام ونفوذه عظيماً في دولة أكبر تعداداً (عشرة ملايين في ذلك الوقت) قادرة بدورها على التأثير في منطقتها وفي أفريقيا كلها . وقد انعكس ذلك بالتالي على العلاقة الوثيقة التي نشأت بعد ذلك بين

عبد الناصر والرئيس نيريري فزار عبد الناصر تنزانيا وجزيرة زنبار وحضر نيريري الى القاهرة وتوثقت الروابط بين البلدين إلى حد بعيد . ولم يقتصر تأثير ثورة زنبار واتحادها في دولة تنزانيا على هذا المجال الاسلامي فقط وإنما تعداه إلى أبعد من ذلك . فقد كان الاتحاد بداية التحول نحو الاشتراكية في تنزانيا . فرغم أن الرئيس نيريري عبر عن فكره الاشتراكي بعد ستة شهور فقط من الاستقلال في تنجانيقا في ورقته المشهورة التي عرفت باسم يوجاما « Ujama » أي أسس الاشتراكية الأفريقية إلا أن الخطوات العملية لم تبدأ إلا بعد قيام الدولة الجديدة وتشجيع شركاءه الجدد الذين كان حماسهم للتحول الاشتراكي كبيراً . فكان إعلان أروشا الشهير في عام ٦٧ الذي أعلن فيه نيريري ما سمي « إعلان السياسة الاشتراكية وسياسة الاعتماد على النفس » وكانت هذه هي الخطوات العملية نحو التحول الاشتراكي الحقيقي في تنزانيا .

وكان من نتائج الاتحاد أيضاً فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل التي كانت قد نجحت في إقامة علاقات طيبة مع تنجانيقا عقب الاستقلال مباشرة في الوقت الذي كانت فيه زنبار ترفض إقامة أي علاقة مع إسرائيل وحاولت إسرائيل فتح قنصلية لها في زنبار بعد الاتحاد الجديد ولكنها قوبلت أيضاً بالرفض كما رفضت محاولاتها في إقامة أي علاقة من نوع آخر مع الجزيرة ، وكان على نيريري والحكومة التنزانية مراعاة شعور شركاءهم الجدد وشعور المسلمين في كل تنزانيا الذين تأثروا بموقف زنبار فأصبحت تنزانيا بعد ذلك من الدول المؤيدة للحق العربي في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجميع المحافل الدولية ، وأدى ذلك إلى فتور العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل . وهكذا نجد أن ثورة زنبار كانت ثورة في صالح الاسلام

والمسلمين وفي صالح العرب وأصبح لهذه الثورة تأثير عظيم في الدولة الجديدة ، فقد عيماً قالوا : « إذا دقت الطبول في زنجبار رقصت شرق أفريقيا » .

وفي ارتيريا حيث الأغلبية الاسلامية ، كانت مصر أول دولة في العالم تقف مع الشعب الارتري وتساعد على مقاومة اضطهاد حكم الامبراطور هيلاسلاسي الرجعي وتعصبه ضد المسلمين .

فقد كانت ارتيريا ترتبط بأثيوبيا في اتحاد فيدرالي أقرته الأمم المتحدة وكان هذا الاتحاد يسمح لارتيريا بأن تحتفظ بشخصيتها وكيانها حيث كانت لها لغتها الخاصة وقوميتها كما كان لها برلمانها وحكومتها . ولكن الامبراطور هيلاسلاسي كان يسير في مخطط يهدف إلى القضاء على الشخصية الارتيرية تماماً تمهيداً لإذابتها وجعلها مجرد إقليم من أقاليم أثيوبيا ، وتركزت السلطة في يد الحاكم العام لارتيريا والذي كان يعينه الامبراطور وزاد عدد الموظفين الاثيوبيين بشكل جعلهم سيطرين على الجهاز الاداري سيطرة تامة هناك . ووصل الأمر إلى حد إلغاء اللغة التجريدية لغة ارتيريا الأصلية وحلت محلها اللغة الأمهرية التي أصبحت وحدها اللغة الرسمية لكل أثيوبيا .

وكان المسلمون الارتريون مضطهدين أيضاً لكونهم مسلمين شأنهم في ذلك شأن جميع مسلمي أثيوبيا الذين يشكلون أكثر من نصف السكان هناك . ورغم ذلك لم تكن نجد لهم أثراً في المناصب الرئيسية للدولة وتركوا في حالة من الفقر والتخلف يرثى لها .

وكان يحلو لهيلاسلاسي أن يصف بلاده بأنها جزيرة مسيحية يحيط بها المسلمون من كل ناحية ، وهذا ما كان يقرأه القادم إلى إديس أبابا في كتيبات السياحة التي تقدمها الدولة متجاهلة بذلك نصف سكانها من المسلمين .

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أمريكية ، وسمح هيلاسلاسي لأمريكا بإقامة قاعدة جوية وقاعدة اتصال في أسمرة العاصمة الارترية ، كما سمحت أثيوبيا لإسرائيل بعمل شركات في ارتيريا كان أهمها شركة انكودا توطئة لجعل ارتيريا قاعدة لتجارتها ونشاطها الاقتصادي في شرق أفريقيا ، واتخذت إسرائيل من أسمرة أيضاً قاعدة لنشاط مخبراتها في المنطقة كلها .

وقامت أثيوبيا أيضاً بنشاط واسع في السودان لحساب الولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان وكان ذلك في فترة الانتقال التي حددتها الاتفاقية التي أبرمتها مصر مع إنجلترا بشأن السودان في فبراير سنة ١٩٥٣ ، وأصبح مكتب الاتصال الاثيوبي في الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك .

وكان لأثيوبيا دور خطير في تدعيم الحركات الانفصالية في جنوب السودان كما عملت باعتبارها إحدى الدول المشتركة في حوض نهر النيل على عرقلة أي اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل . وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها في حوض النيل أمراً ضرورياً في ذلك الوقت حتى تستطيع مصر المضي في تنفيذ مشروع السد العالي .

وذهب هيلاسلاسي في عداته للثورة المصرية إلى حد العمل على فصل الكنيسة الاثيوبية واستقلالها تدريجياً عن كنيسة الاسكندرية التي كانت تعين بطريرك أثيوبيا وترسم مطارنة الكنيسة الاثيوبية وكانت تتمتع بمكانة ونفوذ عظيمين هناك .

ومن أجل ذلك كله اتخذت مصر موقفاً واضحاً من القضية الارترية وفي بداية عام ١٩٥٥ اتخذت عدة قرارات متعلقة بهذه القضية

وذلك بعد تقييم شامل لموقف أثيوبيا ودراسة الأوضاع في أرتيريا وهي :

أولاً : توجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب ارتريا باللغة التجريدية لغة البلاد التي ألغاه هيلاسلاسي - وخصصت هذه الاذاعة لفصح خطط أثيوبيا التي كانت تتخذها للقضاء على الكيان الارتري كما كان من أهداف هذه الاذاعة مواجهة ومهاجمة سياسة الامبراطور المتخلفة والمبنية على التعصب الديني .

ثانياً : فتح أبواب الأزهر الشريف والتعليم العام والجامعة في مصر أمام الطلبة الارتيريين وعمل خطة لاستجلاب أعداد كبيرة منهم لشغل المنح التي تخصص لهم وذلك رداً على إهمال هيلاسلاسي لتعليم المسلمين هناك .

ثالثاً : قبول اللاجئين السياسيين من ارتريا واحتضانهم والسماح لهم بالعمل السياسي في القاهرة . وقد حضر إلى القاهرة الزعيم الارتري المعروف ولد آب ولد ماريام الذي نجا من سبع محاولات اغتيال دبرتها ضده السلطات الاثيوبية مما جعل منه أسطورة في ارتريا . ثم جاء زعماء غيره هم ابراهيم سلطان وآدم ادريس وكثيرون آخرون بعد ذلك .

رابعاً : تقديم المساعدات المادية للحركات الارترية التي تناهض هيلاسلاسي وسياسته .

ورغم أن مصر تقيدت في سياستها الافريقية بعدم التدخل في شؤون أي دولة أفريقية مستقلة وقصرت مساعداتها لحركات التحرير على تلك الموجودة في مناطق الاستعمار فقط حتى لا تضع أعباءاً على الحكومات الافريقية ، إلا أن الوضع بالنسبة لأثيوبيا كان مختلفاً تماماً

لعدة أسباب : أولها لأن هيلاسلاسي هو الذي بدأ في سياسته العدوانية ضد مصر وتحالف مع إسرائيل . وثانيها لأن الوضع في ارتريا يختلف عن مجرد رغبة شعب أو إقليم في الانفصال كما حدث على سبيل المثال في كاتنجا أو بياfra أو جنوب السودان ، فقد كان شعب ارتريا يناضل من أجل الحفاظ على الأوضاع الدستورية التي أقرتها الأمم المتحدة وكان هيلاسلاسي هو المعتدي على هذه الأوضاع علاوة على الاضطهاد الديني الذي قام على أساسه حكم هيلاسلاسي .

وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ واتخذت اديس ابابا مقراً لها ، حاول هيلاسلاسي أن يغير من صورته امام الأفارقة ، فعمل على ألا يصطدم بالمشاعر الوطنية في أفريقيا حتى ولو أدى الأمر إلى الوقوف في صف حركات التحرير في كثير من الأحيان ، كما عمل الامبراطور على ألا ينحاز بصفة دائمة داخل منظمة الوحدة الافريقية إلى القوى الرجعية التي كان هو بكل تأكيد جزءاً منها ، فكانت سياسة هيلاسلاسي الافريقية لا تعكس بأي حال من الأحوال أوضاعه أو سياسته الداخلية بل على العكس من ذلك كان يحاول بسياسته الافريقية المتطورة أن يصرف الأنظار عن حقيقة أوضاعه الداخلية المغرقة في التخلف والرجعية والتعصب الديني ، كما كان يحاول أيضاً أن يصرف الأنظار عما يرتكبه من جرائم في حق الشعب الارتيري . وكان أخطر هذه الجرائم هو قراره بضم ارتريا نهائياً إلى أثيوبيا مستنداً إلى تمثيلية جرت في البرلمان الارتيري اتخذ فيها هذا القرار المصيري الخطير بالتصفيق وليس بأخذ الأصوات ودون سماع صوت المعارضة بعد أن كان قد أعد لهذه التمثيلية مزوراً بذلك إرادة الشعب الارتيري ، وبفعلته هذه كان هيلاسلاسي قد بذر بذور الثورة الارتيرية .

ولا شك أن قيام منظمة الوحدة الافريقية كان سبباً في الحد بعض الشيء من نشاطنا في ارتريا ، على الأقل من الناحية الاعلامية والدعائية ، فرغم أننا رفضنا طلب هيلاسلاسي المتكرر بوقف الاذاعة التجريبية من القاهرة إلا أننا اضطررنا إلى وقف الهجوم الذي كانت تشنه هذه الاذاعة ولكن مجرد الاصرار على بقاء هذه الاذاعة كان يحدد بكل تأكيد موقف مصر المؤيد للكيان الارتري .

ويهمني في هذا المجال أن أشير إلى نقطتين : الأولى أننا لم ننظر لمشكلة ارتريا كمجرد مشكلة دينية فقط بل اننا كنا نرى الأبعاد السياسية للقضية ونضعها في المقدمة وهي تتلخص في حق الشعب الارتري في تقرير مصيره ، ولذلك حرصنا على أن يكون لنا اتصال أيضاً بالعناصر المسيحية في ارتريا من أمثال ولد آب ولد ماريايم الذي كان يتولى الاذاعة التجريبية . والنقطة الثانية هي انه لم يكن وليس لنا أي مصلحة في أن تستقل ارتريا بعيداً عن أثيوبيا ، فهذا شيء متروك للشعب الارتري نفسه . ولكننا كنا مع شعب ارتريا وهو يقاوم اضطهاد الامبراطور وقهره وحكمه الفاسد عندما أراد أن يعتدي على حقوق الشعب الارتري التي ضمنها له دستوره وأقرتها الأمم المتحدة . وإذا استطاع أن يعود الشعب الارتري في يوم من الأيام إلى الوضع الفيدرالي القديم أو إلى وضع شبيه بذلك وحصل على ما يضمن له حقوقه في وجود حكم وطني في أثيوبيا اعتقد ان ذلك سيكون في مصلحة كل مسلمي أثيوبيا ويشد من أزهرهم ويجعلهم أكثر قدرة على التأثير في أثيوبيا كلها خصوصاً إذا أمكن القضاء على روح التعصب الديني الذي توطد في حكم هيلاسلاسي ولن يكون ذلك بخلق تعصب مضاد من جانب المسلمين ، واعتقد أن موقف الدول العربية من هذه القضية وطريقة معالجتها في هذه الفترة بالذات سيكون له تأثير كبير في حسم الموقف .

عبد الناصر يقدم المساعدة لنيجيريا لإنهاء الحرب الأهلية في
بيافرا:

في شهر أغسطس ١٩٦٧ تسلم جمال عبد الناصر رسالة من
الكولونيل جوان رئيس حكومة نيجيريا الفيدرالية ، ورئيس المجلس
العسكري هناك يعرض فيها الخطر الذي تتعرض له بلاده نتيجة
غارات الطائرات التي أصبح يمتلكها أجوكو قائد الانفصال ببيافرا -
والتي أصبحت تقصف العاصمة لاجوس يومياً دون أن تجد أي مقاومة
الأمر الذي خلق حالة من الذعر أصابت الأهالي وسكان العاصمة على
وجه الخصوص .

وأوضح جوان في رسالته أنه استطاع الحصول على عدد من
الطائرات الميج ١٧ أمده بها الاتحاد السوفيتي ولكنه لا يجد الطيارين
الذين يمكنهم العمل على هذه الطائرات . ومضى جوان يقول انه
يعرف الظروف العسكرية الصعبة التي تمر بها مصر كما يعرف انها تحتاج
لكل مقاتل ولذلك فإنه لا يرجو مساعدة منها ولكنه فقط يرجو
عبد الناصر أن يستخدم نفوذه لإقناع الرئيس الجزائري هواري بومدين
حتى يمدّه بعدد من الطيارين الجزائريين المدربين على طائرات الميج ١٧
الموجودة لديه حيث أنه فشل في الحصول على طيارين من أي مكان
آخر بما في ذلك الاتحاد السوفيتي ، وأوضح الرسالة أن مسألة
الحصول على هؤلاء الطيارين أصبحت مسألة حياة أو موت .

وكانت الحرب الأهلية في نيجيريا قد اندلعت منذ أعلن الكولونيل
أجوكو الحاكم العسكري لإقليم شرق نيجيريا استقلال الاقليم باسم
جمهورية بيافرا وذلك في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ ، والزم أجوكو شركات
البترول بعدد من الرسوم الجمركية وعوائد البترول تدفع لحكومته
الجديدة ، واستطاع الحصول على عدد من الطائرات يعمل عليها

طيارون من المرتزقة الأوروبيين أغلبهم من الذين كان قد استأجرهم تشومي عندما قام بمحاولته الانفصالية في إقليم كاتنجا ، وأصبح الخطر الذي تتعرض له نيجيريا الفيدرالية بمحاولة انفصال إقليم بيافرا الغني بالبتروئ شديداً الشبه بذلك الخطر الذي سبق أن تعرض له الكونغو بمحاولات فصل إقليم كاتنجا الغني بالمعادن .

وكان انفصال بيافرا يعني تمزيق نيجيريا تماماً واستقلال بقية الأقاليم النيجيرية الأخرى . وكان هذا بالفعل ما ينادي به اجوكو الذي كان يرى أن أسس الوحدة الفيدرالية قد انهارت تماماً بعد المذابح التي أقامها الشماليون المسلمون لقبائل الايو من سكان الاقليم الشرقي . كما كان يرى أن الحل الوحيد هو إقامة اتحاد (كونفدرالي) من أربعة دول مستقلة تماماً هي الأقاليم الأربعة في نيجيريا وأن يكون لكل منها جيش وبوليس مستقلين وسيطرة كاملة على مواردها الاقتصادية .

وكانت المشكلة في حقيقتها ذات أبعاد دينية وقبلية وثقافية وسياسية فنيجيريا التي كان يبلغ تعدادها ٤, ٥٥ مليون نسمة (وفقاً لإحصاء عام ١٩٦٣) مقسمة إلى أربعة أقاليم متحدة فيدرالياً علاوة على منطقة لاجوس العاصمة حيث توجد الحكومة الفيدرالية . وأكبر هذه الأقاليم هو الاقليم الشمالي الذي كان تعداداه قد وصل إلى ٨, ٢٩ مليون نسمة معظمهم (أكثر من ٧٥ ٪) من قبائل الهوسا المسلمة . والاقليم الغربي ٤, ١٤ مليون نسمة منهم حوالي ٥٠ ٪ من المسلمين ، أما الاقليم الشرقي وفقاً لنفس الإحصاء - فيبلغ تعداداه ٣, ١٠ مليون نسمة يكاد يكون جميعهم من المسيحيين ، وأخيراً الاقليم الغربي الأوسط وكان تعداداه يبلغ ٥, ٢ مليون نسمة فقط غالبيتهم من المسيحيين .

وقد جاء تمركز المسيحيين في شرق نيجيريا نتيجة للسياسة التي وضعها الانجليز أثناء الحكم الاستعماري ، فقد اهتموا بتعليم قبائل الايوو التي لم يكن قد دخلها الاسلام وذلك عن طريق الارساليات التبشيرية التي انتشرت في كل مكان من شرق نيجيريا فتحوّلت هذه القبائل إلى المسيحية وارتفعت نسبة التعليم فيها في الوقت الذي أهملت فيه المناطق الاسلامية من كل جهد حقيقي للتعليم . وأصبحت أهم المناصب الادارية في نيجيريا في يد المتعلمين من قبائل الايوو المسيحية وهي الأقلية التي اعتمدت عليها الادارة الانجليزية كعاداتها في الاعتماد على الأقليات أينما وجدت .

ثم ظهرت الثروة البترولية في الاقليم الشرقي فتولد إحساس لدى قبائل الايوو بأنهم أصحاب القوة الاقتصادية والثقافية وانهم التعبير عن التقدم التكنولوجي . واتجه هؤلاء بأنظارهم إلى الدول الغربية حيث الحضارة والمدنية التي بهرت مثقفهم وجعلتهم يتصورون فيها الخلاص من كل مشاكلهم خاصة وانهم كانوا قد ضاقوا بسيطرة الشمال المسلم رغم تخلفه كثيراً عن شرق نيجيريا .

فالشماليون المسلمون في نيجيريا يسيطرون على الحكم الفيدرالي هناك بحكم الأغلبية والارتباط القبلي والاقليمي الذي تدور حوله الحياة السياسية . وهي سيطرة يكفلها لهم نظام الحكم الفيدرالي والديموقراطية الليبرالية التي نص عليها دستور البلاد الصادر عام ١٩٦٣ ، وقد زادت الممارسات الحزبية بعد الاستقلال من الاحساس بالمرارة الناتجة عن سيطرة الشمال وذلك لدى سكان المناطق الجنوبية في نيجيريا بصفة عامة ولدى قبائل الايوو في شرق نيجيريا على وجه الخصوص .

وكانت هذه هي الأسباب التي أدت إلى الانقلاب الأول في نيجيريا

في ١٥ من يناير سنة ١٩٦٦ حيث قام عدد من ضباط الجيش معظمهم من قبائل الايوو بتدبير مؤامرة اغتالوا فيها معظم الزعماء المرموقين للشمال المسلم وعلى رأسهم زعيم الشمال المعروف السردونا أحمدوييللورئيس الوزراء في الإقليم الشمالي وتفادوا باليورئيس الوزراء الفيدرالي . وتولى السلطة في البلاد الجنرال ايروني وهو من الاقليم الشرقي . وعطل ايروني الدستور بعد أن حول جميع السلطات التنفيذية والتشريعية الفيدرالية وأصبح قائداً للقوات المسلحة ورئيساً للحكومة العسكرية التي تولت السلطة التنفيذية في البلاد .

ثم أصدر الجنرال ايروني مرسوماً بإلغاء النظام الفيدرالي في نيجيريا وجعلها دولة بسيطة موحدة وألغى الأقاليم الأربعة . وكان القصد من هذه الاجراءات الجديدة القضاء على سيطرة المسلمين في الشمال ، وصحب ذلك ازدياد أعداد المتعلمين من قبائل الايوو في الجهاز الاداري والفني في شمال نيجيريا . وكانت هذه الأعداد قد استقدمت لتدعيم سيطرة النظام الجديد .

وقد أدت هذه القرارات والاجراءات إلى مظاهرات واضطرابات عنيفة في الاقليم الشمالي الذي وجد أبناءه أن النظام الجديد يسلبهم كل شيء بعد أن قتل قادتهم وزعمائهم الذين كانوا يتمتعون أيضاً بمكانة دينية كبيرة . وخرجت الجماهير الغاضبة في الشمال تطالب بالانفصال الفوري للشمال . ثم امتد هذا السخط إلى العناصر الشمالية داخل الجيش فكان الانقلاب الثاني الذي تم في أول أغسطس سنة ١٩٦٦ . وقتلت القوات الثائرة الجنرال ايروني وعدداً كبيراً من ضباط وجنود الايوو انتقاماً لمقتل زعماء الشمال في يناير السابق . كما حدثت مذابح شعبية للعديد من أفراد قبائل الايوو الذين كانوا قد نزحوا للاقامة في الشمال . وهرب أكثر من مليون ونصف

مواطن من الشمال إلى الشرق تاركين وظائفهم وأموالهم وممتلكاتهم .
وأعلن تعيين الكولونيل يعقوب جوان وهو ضابط من الشمال
خلفاً للجنرال ايروني . ثم أصدر جوان مرسوماً أعاد فيه النظام
الفيدرالي إلى نيجيريا كما كان قبل الانقلاب الأول وبالتالي هدأت
النفوس في الاقليم الشمالي .

ورغم أن الجنرال الجديد كان شمالياً إلا أنه اختير مسيحياً حتى
تهدأ النفوس في الأقاليم الأخرى ، وكان لذلك بالفعل أثره الطيب في
اقليمي الغرب والغرب الأوسط ، أما في الاقليم الشرقي فقد كانت
المرارة تملأ القلوب لما حدث لعناصر الايوو من مذابح وتشريد مضافة
إلى خيبة الأمل الناتجة عن فشل الانقلاب الأول الذي وإن كان قد
انتهى إلا أن أسبابه لم تكن قد انتهت وعادت لتفرض نفسها من جديد
بعودة النظام الفيدرالي القديم .

وجاء رد الفعل لهذه المرارة من الحاكم العسكري للاقليم الشرقي
أجوكو الذي قاد الحركة الانفصالية هناك . فقد أعلن أنه لا يعترف
بالجنرال جوان رئيس الحكومة العسكرية الجديدة لأن ما تم ضد
الجنرال ايروني أمر غير شرعي وأنه من المستحيل أن يعمل أفراد
القوات المسلحة من الاقليم الشرقي في جيش يضم الشماليين بعد
المذابح التي قاموا بها ضد قبائل الايوو .

وطالب أجوكو بإنشاء اتحاد كونفدرالي من الأقاليم الأربعة لتصبح
دولاً مستقلة تماماً لكل منها جيش ويوليس واقتصاد مستقل على أن
تجمعها منظمة خدمات مشتركة وسوق اقتصادية يكون مقرها لاجوس
العاصمة .

وقد بذلت محاولات كثيرة لإعادة القانون والنظام إلى نيجيريا

كلها . وكانت هذه المحاولات تسعى إلى تعديل الأوضاع بما يضمن حقوق الأقليات في نيجيريا ، ولكن مع الابقاء على وحدة نيجيريا داخل الإطار الفيدرالي ، فقد تدخلت حكومة غانا للتوفيق بين القادة العسكريين والسياسيين ، ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل وأعلن أجوكو استقلال الاقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ ، وذلك لأن فكرة الانفصال كانت قد اختمرت في ذهنه بعد أن وجد العون والتشجيع من بعض الدول الغربية التي رأت في مصلحتها قيام دولة جديدة من عناصر الايو المسيحية التي يتوفر لديها الكوادر الفنية الادارية بالاضافة إلى الثروة البترولية فمن الطبيعي أن يكون ارتباط هذه الدولة المسيحية الجديدة بالدول الغربية وبالتالي يمكن تسليحها واستخدامها لإخضاع هذه المنطقة الاسلامية . وكان يشجع على هذا الاعتقاد وجود العداء القبلي التقليدي بين قبائل الايو في الشرق وقبائل الهوسا في الشمال . هذا العداء الذي عمقته الأحداث الأخيرة التي سالت بسببها الدماء من كلا الطرفين بما يؤكد استمرار العداء بينهما ووجوده بالقدر الذي يضمن مصالح هذه القوى .

وقد كان على رأس هذه القوى صاحبة المصلحة في الانفصال والتي شجعت أجوكو الولايات المتحدة الامريكية التي كانت استثماراتها في نيجيريا قد بلغت ٢٠٠ مليون دولار معظمها في ميدان البترول الموجود في هذا الاقليم الشرقي . وما لا شك فيه أن الولايات المتحدة الامريكية تهتم بالسيطرة على منابع البترول في هذه المنطقة التي يصل بترولها إلى العالم الغربي دون المرور في قناة السويس أو دول منطقة الشرق الأوسط الملتهبة بأوضاعها السياسية المضطربة .

وكانت شركات الاستثمار والمؤسسات ذات النفوذ القوي في

غرب افريقيا وأهمها المؤسسات الانجليزية والألمانية تجد هي الأخرى مصلحتها في انفصال الاقليم الغني وتجد في خلق كيان جديد على هذا النحو في بيافرا أمراً يمكن أن يحمي مصالحها في المنطقة كلها .

ولهذه الأسباب تدفقت على أجوكو كميات كبيرة من الأسلحة وحصل على الطائرات التي كانت تغير على لاجوس العاصمة حيث توجد الحكومة العسكرية الفيدرالية كما وصل بيافرا المرتزقة الأوروبيون من الذين يؤيدون كل انفصال يحدث في الأقاليم الافريقية الغنية والتي تركز فيها رؤوس الأموال والسيطرة الأوروبية . وكانت المؤسسات الأوروبية والأمريكية ذات المصالح في هذه المنطقة تشارك في تمويل عمليات التسليح وتسهيل وصول الأسلحة إلى الاقليم الشرقي .

وكانت قد توفرت لدينا في ذلك الوقت معلومات تفيد بتدفق كميات كبيرة من الأسلحة الاسرائيلية إلى بيافرا . وقد يكون ذلك أيضاً من تخطيط السياسة الأمريكية إلا أن إسرائيل نفسها كانت لها مصلحة في تفتيت نيجيريا التي تضم أكبر تجمع إسلامي في أفريقيا . كما كان لإسرائيل استثمارات هي الأخرى في نيجيريا وتطمع في أن يكون لها وضع مميز في الدولة الجديدة الغنية ، لذلك شجعت الانفصال وقدمت مساعداتها إلى أجوكو .

كان هذا هو الوضع في نيجيريا عندما تسلم جمال عبد الناصر طلب رئيس الحكومة العسكرية في نيجيريا التوسط لدى بومدين من أجل إرسال الطيارين القادرين على التصدي لغارات أجوكو الجوية . . وكان ذلك أيضاً بعد أسابيع قليلة من هزيمة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وفي الوقت الذي يستعد فيه عبد الناصر لحرب الاستنزاف وتهيئة الجيش لتحرير أرض مصر المحتلة ولكنه لم يكن قد انتهى بعد من تهيئة الأوضاع الداخلية - بمشاكلها المترتبة على هزيمة يونيو العسكرية -

لمواجهة المرحلة الجديدة . فقد كان المشير عبد الحكيم عامر ما زال في بيته بالجيزة ، وقد حوله إلى قلعة عسكرية ويحاول الاتصال بضباط الجيش والوحدات لتعزيز مركزه من جديد .

وفي ٢٥ أغسطس طلبني عبد الناصر لبحث معي موضوع رسالة الكولونيل جوان . وقال عبد الناصر أنه يعرف جيداً أن الحكومة العسكرية في نيجيريا لن تحصل على طيارين لا من الجزائر ولا من أي مكان آخر . فقد تعرضنا في مصر لموقف مشابه في يونيو سنة ١٩٦٧ ولم يستجب أحد لنداءنا ، فإرسال طيارين أمر يختلف كثيراً عن مجرد إرسال معدات عسكرية .

وقال عبد الناصر أنه لا يريد أن يلقي الحكم في نيجيريا نفس الصدمة التي لقيناها في مصر لأن هذا الحكم العسكري قد يضعف أمام صدمة مماثلة فيدعن لقوى الانفصال والقوى المحركة له . وهذا ما تريده أمريكا التي يهجمها ارهاب الحكومات الأفريقية حتى تخضع لسيطرة وحكم المؤسسات والشركات الرأسمالية والاحتكارات المرتبطة بالامبريالية .

وقال عبد الناصر أننا لا نريد أن تتكس أفريقيا بما حدث لنا في يونيو ١٩٦٧ . يجب أن يكون هذا أساساً واضحاً في استراتيجيتنا .

وكان من الواضح أن استقلال بيافرا بهذه الطريقة هو خلق لكيان جديد في هذه المنطقة يمكن أن يلعب لحساب أمريكا والدول الاستعمارية دوراً مماثلاً لذلك الدور الذي تلعبه إسرائيل في الشرق الأوسط .

ولهذه الاعتبارات كلها قرر عبد الناصر مساعدة الحكومة الفيدرالية في نيجيريا لمقاومة الحركة الانفصالية في بيافرا والابقاء على

وحدة نيجيريا . وكان ذلك بالاستجابة لطلب الكولونيل جوان بإرسال الطيارين المطلوبين . ونظراً لأن الظروف وقتها لم تكن تسمح للقوات الجوية المصرية بالاستغناء عن أي طيار مقاتل فقد كلفني عبد الناصر بأن يكون ذلك من بين الطيارين الذين تركوا الخدمة بالقوات الجوية لأية أسباب .

وقام مكتب الشؤون الأفريقية بمصر بحصر هؤلاء الضباط واستدعائهم على دفعات وتم الاتفاق مع السلطات النيجيرية على أن تأخذ العملية شكل التعاقد الفردي بين الأفراد والحكومة النيجيرية وذلك لتجنب التعقيدات الدولية الناتجة عن تدخل مصري مباشر . أي أنها اتخذت في مظهرها شكل المرتزقة الأوروبيين ، ولكن في حقيقة الأمر كان هؤلاء أبعد ما يكونوا عن أن يوصفوا بهذا الوصف . فقد كانت الحكومة المصرية هي التي تكلفهم وتنظم هذا التعاقد معهم وتستدعي منهم من تريد . كان هناك ضابط اتصال مصري في لاجوس على اتصال مباشر بمكتب الشؤون الأفريقية يتم عن طريقه كل ما يتعلق بشؤون هؤلاء الضباط ويقوم بالتنسيق مع السلطات النيجيرية .

وكان دافع هؤلاء الضباط هو خدمة الأهداف الوطنية المصرية في المقام الأول ، تلك الأهداف التي اتفقت مع مصلحة نيجيريا الفيدرالية . ولا زلت أذكر لقائي مع الدفعة الأولى من الطيارين الذين استقبلتهم لأكلفهم بهذه المهمة وكيف تركز اهتمامهم كله على الرغبة في معرفة مدى وكيفية تأثير نتائج هذه الحرب النيجيرية علينا وأهمية ذلك بالنسبة لمعركتنا الأساسية التي مع إسرائيل دون أن يسأل أحد عن قدر المرتب أو المكافأة والامتيازات التي سوف يحصل عليها . وكنت سعيداً لمشاهدة هذا الحماس قبل أن أبلغهم بالمرتبات العالية التي

كانت الحكومة النيجيرية قد قررت دفعها للطيارين المقاتلين . وقد أعيد معظم هؤلاء الطيارين بعد ذلك إلى الخدمة في القوات الجوية المصرية مكافأة لهم على أعمالهم في نيجيريا ، وكان ذلك كله في واقع الأمر بعد عنهم صفة المرتزقة تماماً . ولكننا في ذلك كنا نحارب القوى الاستعمارية بأحد أساليبها التي استخدمتها ضد قوى التحرير في الكونغو وجنوب السودان وفي أماكن كثيرة من أفريقيا لضرب حركات التحرير .

ووصلت الدفعة الأولى من الطيارين المصريين بقيادة المقدم الطلياي إلى لاجوس بعد أيام قليلة ، وقام هؤلاء في نفس يوم وصولهم بالطيران الواطي بطائرات الميج في سماء العاصمة النيجيرية ، وكان ذلك إيذاناً بإنهاء غارات أجوكو الجوية بصفة نهائية حيث لم تكن أنواع انطائرات التي يستخدمها بقادرة على مواجهة طائرات الميج الروسية والتي كان يستخدمها الطيارون المصريون . وقد استقبل سكان العاصمة لاجوس ظهور طائرات الميج في سماءهم بالفرح والتلهيل حيث كانوا يعيشون في رعب من هذه الغارات ومن القصف الجوي الذي كانت قد زادت حدته في الفترة الأخيرة .

وكان الواجب الذي كلف به الطيارون المصريون هو الدفاع عن سماء نيجيريا في المناطق التي تحدد لهم وكذلك ضرب المطار الذي كانت تمتلكه بيافرا وجعله غير صالح للعمل بصفة دائمة ، وكان معنى ذلك وقف الامداد العسكري إلى بيافرا والذي كان معظمه يصل عن طريق الجو .

وزاد عدد الطيارين المصريين في نيجيريا بتقدم الحرب وإنشاء كلية طيران في لاجوس لتدريب الضباط النيجيريين واضطرونا إلى الاستعانة بطيارين من القوات الجوية المصرية لاستكمال الأعداد المطلوبة

وكذلك أطقم الصيانة والخدمة الأرضية والاتصال اللاسلكي . ولم يكن من السهل وقتها إقناع الفريق فوزي وزير الحرية بذلك إلا بعد قبول شروطه وقتها في أن يتغير الأفراد كل ٣ شهور وأن يكون له الحق في استدعاء جميع الأفراد التابعين للقوات الجوية المصرية الموفدين في هذه المهمة وذلك في ظرف ٤٨ ساعة من إبلاغي بهذا الطلب . وقد حدث بالفعل أن أستخدم الفريق فوزي حقه في هذا الاستدعاء عندما تصاعدت حرب الاستنزاف . وقد كانت الصعوبة في استعواض الفنيين من غير الطيارين لأن عددهم كان كبيراً . ولكن أمكن استعواضهم جميعاً خلال ٤٨ ساعة عن طريق الحصول على كشوفات بأسماء المسرحين من القوات الجوية المصرية من الفنيين وأطقم الصيانة واللاسلكي والخدمات الأرضية الأخرى ، ثم تم الاتصال بهم والعمل على إخلاء سبيلهم من الجهات التي كانوا يعملون بها في الوزارات المختلفة ، وبذلك لم تتوقف العمليات الجوية في نيجيريا .

أما بالنسبة للطيارين فقد بقي منهم من كان خارج قوة السلاح الجوي المصري وكان عليهم القيام بمجهودات مضاعفة . واستمرار بقاء هؤلاء الطيارين إلى أن تحقق النصر لقوات نيجيريا الفيدرالية وهرب اجوكو إلى ساحل العاج واستسلمت قواته وتم القضاء نهائياً على محاولة الانفصال في بيافرا . وما لا شك فيه أن قرار عهد الناصر الثوري بإرسال الطيارين المصريين إلى نيجيريا كان له فضل كبير في حسم المعركة لصالح القوات الفيدرالية .

وحتى لا أَدع مجالاً لما قد يراود القارىء من تساؤلات حول الأعباء الإضافية التي تكون قد تحملتها مصر نتيجة لموقفها من مساندة الحكومة الفيدرالية في هذا الوقت ، أوضح أن مصر لم تتحمل أي عبء مادي . فقد كانت الحكومة النيجيرية تدفع ثمن المعدات التي تحصل

عليها من مصر بالعملات الصعبة ، وقد كانت هذه المعدات في أغلبها قطع غيار وبعض الطائرات التي كانت تستغني عنها القوات الجوية المصرية وذخيرة وقنابل طائرات وبعض المعدات الأخرى التي كان من السهل استعواضها من الاتحاد السوفيتي . وكان الثمن يدفع فور الاستلام لحساب وزارة الحرية المصرية التي كانت تستخدم هذه الحصيلة في شراء بعض مستلزماتها من الأسواق الأوروبية التي تحتاج إلى العملة الصعبة مثل الجنازير اللازمة لصناعة المدرعة التي تنتجها مصر والتي تشتري من اسبانيا .

وقد دفعت حكومة نيجيريا أجور ومرتبات جميع الطيارين والفنيين المصريين الذين اشتركوا في هذه المهمة وكذلك أجر النقل الجوي الذي كانت تستلزمه عمليات الاستعواض السريعة . وكان ذلك كله يدفع بالعملة الصعبة . فقد كان الاتفاق مع حكومة نيجيريا على أن تتحمل جميع الأعباء المالية المترتبة على المساعدات المصرية وذلك نظراً للظروف التي كانت تمر بها مصر من إعادة بناء لقواتها المسلحة وحاجتها إلى تعبئة كل مواردها من أجل معركتها مع إسرائيل ولأن نيجيريا كانت قادرة على الدفع الذي لم يكن مشكلتها .

وكانت أهم مشاكل نيجيريا في حربها هذه تتركز أولاً في الحصول على الطائرات وما يلزمها من أسلحة ومعدات وهذه حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي بعد أن فشلت في شرائها من أسواقها التقليدية التي كانت تتعامل معها قبل الحرب الأهلية . فقد فرضت الدول الغربية حظراً على نيجيريا في الوقت الذي كان أجوكو يحصل فيه على ما يريد من الطائرات والأسلحة التي كان يصله بعضها على طائرات الصليب الأحمر وذلك على حساب ما كان يؤكده المسؤولون في حكومة نيجيريا الفيدرالية . أما المشكلة الثانية فكانت الحصول على الأفراد المدربين

للعمل على هذه الطائرات والمعدات الجديدة وكانت مصر هي الدولة الوحيدة التي استجابت لنداء نيجيريا في الوقت المناسب ثم كانت مشكلة الاستعاضة السريع للذخيرة وقطع الغيار ووصولها في الوقت المناسب وهذا أيضاً ما قدمته مصر .

ولا بد لنا من وقفة أمام الظروف التي اتخذ فيها عبد الناصر قرار تقديم المساعدة . فهذا القرار وإن لم يكلف مصر أعباءً مالية إلا أنه دون شك كان يحمل معنى التحدي للقوى التي تقف خلف حركة الانفصال في بيفرا . وكان يعني أن عبد الناصر رغم هزيمة يونيو العسكرية ورغم مشاكله الداخلية التي كان يواجهها في ذلك الوقت لم يتحول عن سياسته المناهضة للاستعمار والامبريالية وأنه كان ما زال يؤمن بوحدة النضال بين الشعوب التي تقاوم نفس العدو كما كان يؤمن بأن انتكاسة أي شعب من هذه الشعوب لا بد وأن تؤثر على نضال الشعوب الأخرى ، ولذلك أحس عبد الناصر بمسؤوليته حيال أحداث نيجيريا باعتبارها بداية لهجمة جديدة يقوم بها الاستعمار والولايات المتحدة الأمريكية لإرهاب الشعوب الأفريقية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ .

ولنفس هذه الأسباب كانت فرحة عبد الناصر بشورة السودان وبثورة ليبيا من بعدها لأنها كانت تعني في نظره عودة المد الثوري إلى العالم العربي وإلى القارة الأفريقية من جديد .

وقد ترتب على موقف مصر من المساعدة النيجيرية أن أصبحت نيجيريا من الدول المؤيدة للقضية الفلسطينية والحق العربي وذلك في جميع المجالات الدولية والأفريقية بعد أن كانت من الدول المتحفظة في ذلك .

وقد أيدت معظم الدول الأفريقية حكومة نيجيريا في موقفها من

أجوكو وطريقة معالجتها لمشكلة الانفصال . فموضوع الانفصال بصفة عامة موضوع كرهه عند معظم الدول الأفريقية خصوصاً تلك التي يهددها شبح الانفصال دائماً وهي كثيرة في أفريقيا . وذلك لوجود تقسيمات قبلية غير منسجمة أو وجود مناطق داخل الدولة لم تنصهر بعد في الوطن الجديد .

أما الدول الأفريقية التي أيدت الانفصال في نيجيريا ودافعت عن حق بيافرا في الاستقلال فكان عددها قليلاً كما كانت في معظمها من بين الدول التي عرفت بارتباطاتها بدول غربية مثل ساحل العاج وملاوي ولم يكن لرأي هذه الدول وزن كبير أو تأثير داخل منظمة الوحدة الأفريقية . ولكن المشكلة الحقيقية كانت في موقف الرئيس نيريري رئيس جمهورية تنزانيا من هذه القضية . فقد كان يرى هو الآخر أن من حق بيافرا أن تنفصل عن نيجيريا وأن تحصل على استقلالها . وكان نيريري يقف موقفه هذا من منطلق مختلف تماماً عن موقف الدول التي أيدت الانفصال لمجرد أنه يخدم السياسة الغربية في أفريقيا . فتورية نيريري وإحساسه بالانتهاء الأفريقي وتقدميته كلها ليست موضعاً لجدل أو نقاش . فكان نيريري يقول أنه يرفض الوحدة إذا كان ثمنها أرواح المواطنين . وهو بذلك يعارض العنف الذي كانت تقوم به الحكومة الفيدرالية في مواجهة الحركة الانفصالية في نيجيريا . واعتقد أن وراء منطق نيريري هذا كانت هناك أيضاً أسباب دينية فالرئيس نيريري كاثوليكي متدين ويبدو أنه تأثر كثيراً بحملة الدعاية الواسعة التي قامت في أوروبا واشتركت فيها جميع أجهزة الاعلام الغربية لصالح أجوكو واستقلال بيافرا مصورة المشكلة على أنها صراع بين أقلية مسيحية في مواجهة الأغلبية المسلمة التي تريد أن تقضي على كيان هذه الأقلية وتنتقص من حقوقها . وبالغت هذه الدعاية كثيراً في

تصوير المجاعات والأخطار التي تعرض لها سكان بيافرا حتى انها نجحت في هز مشاعر أوروبا كلها وتحريك الكنيسة الكاثوليكية . وقد تناست هذه الدعاية ان اجوكو ورفاقه هم السبب في هذه الكارثة وأن القتل والعنف بدأ أولاً من الاقليم الشرقي عندما قامت مجموعات من قبائل الايبو بذبح الزعماء المسلمين في الشمال واستولت على السلطة في الانقلاب العسكري الأول .

وكان الرئيس كاوندرا رئيس زامبيا المتدين يقف هو الآخر موقفاً مشابهاً لموقف نيريري ولكن ربما بدرجة أقل حماساً . ولذلك كنا في مصر حريصين على ألا يتسبب موقفنا في قضية بيافرا المخالف لموقف نيريري وكاوندرا في تعكر العلاقات الطيبة والوثيقة التي كانت تربطنا بكل من تنزانيا وزامبيا . كما كنا نخشى أن تمتد آثار الحرب النيجيرية - إذا فهمت على أنها مجرد حرب دينية بين الشمال المسلم والشرقي المسيحي - لتصبح حرباً أو صراعاً بين المسيحيين والمسلمين في أفريقيا كلها فتكون وبالا على الأقليات الاسلامية في بعض بلاد القارة . ولذلك فقد كلفت بالذهاب إلى دار السلام ولوساكا في زامبيا لأشرح لكل من الرئيسين نيريري وكاوندرا دوافع مصر وراء مساعدة نيجيريا ولأوضح لها أننا نعالج هذه المشكلة من منطلق بعيد كل البعد عن أي نظرة دينية متعصبة .

وبعد انتصار الحكومة الفيدرالية واستعادة نيجيريا لوحدها أراد جوان أن يعبر عن شكره وتقديره للرئيس جمال عبد الناصر وذلك بأن جعل القاهرة أول عاصمة يزورها بعد انتهاء الحرب الأهلية وكان ذلك في سبتمبر سنة ١٩٧٠ ، حيث حضر إلى القاهرة في زيارة رسمية وكان أول لقاء بين عبد الناصر وجوان . وأبدى الرئيس النيجيري رغبته في توثيق عرى الصداقة بين البلدين وخاصة في ميدان العلاقات التجارية

والتبادل الفني . وكانت هذه العلاقات قد قطعت بالفعل شوطاً كبيراً أثناء الحرب النيجيرية ، فعلى سبيل المثال وصل عدد الأطباء المصريين الذين تم لهم التعاقد مع الحكومة والمستشفيات النيجيرية خلال هذه المدة أكثر من ٣٠٠ طبيب بالمستشفيات النيجيرية علاوة على عدد من أساتذة الجامعات أعيروا لجامعة ابادان في نيجيريا .

كما زاد نشاط شركة النصر للتصدير والاستيراد المصرية في نيجيريا وامتد عملها إلى الاشتراك في تسويق المحاصيل النيجيرية إلى جميع أنحاء العالم سواء عن طريق العمليات الثلاثية أو مباشرة . هذا علاوة على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين زيادة ملحوظة .

وهكذا نجد أن الموقف المبذئي الذي وقفته مصر بمساعدتها نيجيريا الفيدرالية لإنهاء الحرب الأهلية في بياfra فتح أمام مصر أيضاً أفاقاً جديدة لعلاقاتها الاقتصادية والثقافية مع نيجيريا .

الفصل الخامس

عبد الناصر وأزمة الكونغو

- * بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها .
- * إرسال قوات مصرية إلى الكونغو .
- * مهمة خاصة لمقابلة لومومبا .
- * مقتل لومومبا واندلاع الثورة في الكونغو .
- * رد عبد الناصر على مقتل لومومبا .
- * عودة الحكم المركزي وإنهاء الانفصال في كاتنجا .
- * اشتعال الثورة من جديد .
- * موقف عبد الناصر من الغزو البلجيكي الأمريكي للكونغو .
- * نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها .

كانت أزمة الكونغو في بداية الستينات علامة بارزة في تاريخ النضال الافريقي أدت إلى صراع عنيف بين قوى الاستعمار والامبريالية من ناحية وقوى التحرر الوطني في أفريقيا تساندها قوى التقدم العالمية من ناحية أخرى .

وقد كشفت أزمة الكونغو عن أبعاد جديدة لهذا الصراع ، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الولايات المتحدة الأمريكية بثقلها في مجال السياسة الافريقية . وكان هناك قبل ذلك من يعتقد في تعاطف أمريكا مع الأماني الوطنية للشعوب وانه في مقدور الحركات الوطنية الاستفادة من هذا التعاطف في معركتها للتخلص من الاستعمار والاحتلال الأجنبي ، ولم يكن قد سبق لأحد من الزعماء الافريقيين ان اصطدم اصطداماً فعلياً بالسياسة الأمريكية سوى جمال عبد الناصر الذي كان قد خاض معركة الأحلاف العسكرية عندما حاولت أمريكا فرضها على المنطقة .

لقد كانت أزمة الكونغو صراعاً تجسد فيه أمام الافريقيين المعنى الحقيقي للاستعمار الجديد . وقد لعبت مصر دوراً هاماً ورئيسياً في هذا الصراع ، وقفت فيه إلى جانب القوى الوطنية . وكان لدورها

هذا أثر كبير في سير الأحداث ليس في الكونغو فقط ولكن في أفريقيا كلها التي تأثرت كثيراً بأزمة الكونغو وبالصراع الدائر بسببها .

وقد أحدثت أزمة الكونغو انقسامات خطيرة بين دول أفريقيا وقامت بسببها تكتلات سياسية في القارة أدت في النهاية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية بمجرد انفراج هذه الأزمة . ولكن سرعان ما عادت أزمة الكونغو من جديد لتعيد الانقسام والتكتل مرة ثانية بين دول القارة ولكن داخل المنظمة الجديدة هذه المرة . وكادت الانقسامات أن تعصف بمنظمة الوحدة الأفريقية الوليدة لولا تدخل الحكماء من رؤساء الدول الأفريقية الذين استطاعوا أن يوجدوا الصيغة الملائمة للتعايش بين الاتجاهات المختلفة للدول الأفريقية ووضع الحدود لهذا الصراع التي لا يجوز الخروج عنها .

بداية الأزمة الكونغولية وأسبابها :

بدأت قصة الكونغو والأزمة التي ألفت بظلالها على القارة الأفريقية كلها وشغلت العالم لأكثر من خمس سنوات في ٨ يوليو ١٩٦٠ بعد ثمانية أيام من إعلان الاستقلال . وكان ذلك عندما تمرد الجيش الكونغولي بتحريض من ضباطه وكانوا جميعاً من البلجيكي - ووزع الجيش أسلحته على المدنيين البلجيكي فعمت الفوضى في البلاد وأنها القانون والنظام .

بعد ثلاثة أيام من هذا التمرد أعلن مويس توشمبي حاكم إقليم كاتنجا انفصال الإقليم الذي تتركز فيه معظم ثروات الكونغو . وكان ذلك بتحريض من البلجيكي الذين سارعوا بإرسال خمسة آلاف جندي إلى الكونغو ، رغم اعتراض رئيس الوزراء وحكومته التي أعلنت أن تصرف بلجيكا هذا عدوان على سيادة الكونغو .

واتضححت المؤامرة الاستعمارية التي استهدفت الاستيلاء على المناطق الغنية في الكونغو وذلك باختلاق بلجيكا للظروف والأسباب التي تبرر عودتها ثانية للسيطرة على مقدرات الكونغو من جديد . وقد جاء ذلك بعد أن كانت قد فشلت خططها في السيطرة على الأحزاب الكونغولية حيث استطاع لومومبا أن يكتل عدة أحزاب ويكسبها إلى جانبه فحصل على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله للحكم . ولم تجد بلجيكا مفرأ من إسناد رئاسة الحكومة إليه .

وكان هذا مخالفاً تماماً لما أرادته بلجيكا ومخالفاً لتقديراتها عندما سبق أن سمحت بتكوين الأحزاب في الكونغو على أساس قبلي . فقد كانت تتصور حينئذ أن في استطاعتها - بواسطة المستوطنين البلجيك وإمكانياتهم الضخمة - السيطرة على هذه الأحزاب التي ستبقى محصورة في اتجاهاتها القبلية وانتهاءها الاقليمية .

ولكن لومومبا الذي كان يدعو إلى إقامة حكومة موحدة مركزية على غرار حكومة الرئيس انكروما في غانا ، حقق بدعوته هذه نجاحاً لم يكن يتوقعه البلجيك الذين كانوا يساعدون الزعماء القبليين للابقاء على النفوذ القبلي في الأقاليم حتى يسهل لهم استمرار السيطرة . ومن المعروف ان بلجيكا طوال حكمها للكونغو لم تقم بأي محاولة جدية لتأهيل الوطنيين أو تدريبهم لتسلم السلطة أو الاشتراك فيها . ففي يناير سنة ١٩٦٠ عندما تقرر استقلال الكونغو بعد ستة شهور وكان ذلك في ما عرف باسم مؤتمر المائدة المستديرة ، لم يكن هناك أفريقي واحد من الوطنيين يشغل منصباً هاماً في الحكومة المحلية . وكان عدد الوطنيين في الجهاز الاداري كله ٦٤٠ أفريقي جميعهم في الوظائف الدنيا من ١٠,٠٠٠ إجمالي عدد المشتغلين في هذا الجهاز . كما لم يكن هناك اعداد تذكر من الافريقيين خريجي الجامعات . ولم يكن هناك

وطنياً واحداً برتبة ضابط في الجيش الكونغولي حيث اقتصرت هذه الرتب على البلجيكي وحدهم .

وبناء على حالة الفوضى والنهب والسلب التي سادت العاصمة بعد انهيار الأمن في البلاد ، طلب لومومبا - في ١١ يوليو سنة ١٩٦٠ - من الأمم المتحدة إرسال قوة دولية لحفظ القانون والنظام في الكونغو . وكان ينبغي من وراء ذلك وقف التدخل البلجيكي ومنع بلجيكا من العودة للسيطرة من جديد على مقدرات البلاد . وأبدى لومومبا رغبته لبعض الدول الافريقية في أن تشترك في هذه القوة وكانت مصر من بين هذه الدول .

وكانت القاهرة على صلة قديمة بلومومبا حيث كانت تقدم لحركته بعض المساعدات المادية وذلك منذ عام ١٩٥٨ عندما قابلت لومومبا لأول مرة في أكرا في مؤتمر الشعوب الافريقية . وكانت هذه هي المرة الأولى التي يخرج فيها لومومبا ليلتقي بعدد من الزعماء والساسة الافريقيين الذين حضروا هذا المؤتمر . ونشأت بيننا منذ ذلك الوقت علاقة قوية أساسها من جانب لومومبا انبهاره الشديد بما حققه عبد الناصر لتخليص بلاده من الاحتلال الانجليزي وتأييمه لقناة السويس الأمر الذي يعني الكثير من الأمل بالنسبة لبلد غني مثل الكونغو تمتلك الشركات الأوروبية كل ثرواته ، وكذلك لموقف عبد الناصر في مساندة حركات التحرير الافريقية ومساعداته الفعالة لها . أما من ناحيتنا فقد كنا نعلم أن حزب لومومبا « الحركة الوطنية الكونغولية » « M. N. C. » Mouvement National Congolaise هو أنسب الحركات والأحزاب الوطنية في الكونغو لقيادة الحركة الوطنية وأكثر هذه الأحزاب وضوحاً في مقاومة الاستعمار البلجيكي . كما كان لومومبا هو الزعيم الكونغولي الوحيد الذي تمتد شعبيته ويتواجد اتباعه

خارج نطاقه الاقليمي والقبلي ، بعكس بقية الزعماء الذين كانت تنحصر زعامتهم داخل الحدود القبلية فقط .

وكننت أراسل لومومبا قبل الاستقلال على عنوان صندوق بريد في برازافيل الخاضعة للاستعمار الفرنسي ويفصلها عن ليوبولدفيل (كينشاسا حالياً) نهر الكونغو ويبدو أنه اختار هذا العنوان لأن السلطات البلجيكية لم تكن لتسمح بمثل هذه الاتصالات أو لأنه أراد أن يخفي هذه الصلة عن الإدارة البلجيكية .

ومما لا شك فيه ان سرعة تطور الحركة الوطنية في الكونغو خلال الستين الأخيرتين قبل الاستقلال مثيرة للدهشة . فقد كان هناك اعتقاد بتخلف الحركة الوطنية هناك عنها في أي مكان آخر من القارة بسبب اسلوب الحكم البلجيكي الذي كان يؤمن بسياسة « ملء البطون وقفل العقول » كما كانوا يسمونها . فقد كانت ثروات الكونغو الهائلة والعائد الكبير الذي يحصل عليه البلجيكيون يسمح لهم بأن يرتفعوا نسبياً بمستوى معيشة الوطنيين الافريقيين الذي يعملون معهم ولكنهم في نفس الوقت لا يسمحون لهؤلاء الوطنيين بأي مشاركة في الحياة السياسية .

وقد كان الذهن البلجيكي بطيئاً في هضم فكرة التخلص من المستعمرات حتى أن أحد البلجيكي « A. A. J. Von Bilsen » وهو أستاذ في معهد أنتويرب « Antwerp Overseas » كتب في عام ١٩٥٥ يدعو إلى استقلال الكونغو في خلال ثلاثين عاماً ، وطالب الحكومة البلجيكية بعمل خطة تستهدف تدريب الوطنيين وتأهيلهم للاشتراك في الحكم قبل انتهاء هذه المدة ، فاعتبرت هذه الأفكار - وقتها - أفكاراً ثورية هاجها الكثير من البلجيكي .

وقد سبق لشعب الكونغو أن تعرض لأبشع أنواع الاستعمار والاستغلال الذي لم يتعرض له شعب آخر في أفريقيا عندما كان تحت الحكم الشخصي للملك ليوبولد الثاني ملك بلجيكا . ففي خلال ١٥ سنة من حكمه قضى هذا الملك الذي كان يدعي دائماً تمسسه للنزعة الانسانية والذي كان يعتبر أحد عمد الكنيسة - على حوالي أحد عشر مليوناً من سكان مملكته الافريقية البالغ عددهم وقتئذ ٢٠ مليون نسمة بحيث لم يبق سوى تسعة ملايين فقط . ولكل هذه الأسباب كان هناك اعتقاد بأن الحركة الوطنية في الكونغو متخلفة جداً وأن - الكونغو سيكون من أواخر الدول الافريقية في الحصول على استقلاله .

ولكن رياح التغيير كانت قد هبت على افريقيا وحدث من الأحداث ما هز الوجدان الافريقي والهيب الشعور الوطني في القارة . ففشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وخروج عبد الناصر منتصراً ، والتقدم المستمر في ثورة الجزائر ثم استقلال غانا وغينيا ووقوف انكروما وسيكوتوري بجانب عبد الناصر في تأييد حركات التحرير الافريقية وإعلان وحدة النضال ضد الاستعمار والامبريالية . غير ذلك كله من إيقاع مسيرة التحرير في القارة الافريقية وامتد التأثير إلى أعماق الكونغو .

ولا شك أيضاً أن الحركة الوطنية في الكونغو قد تأثرت بشكل مباشر بالتطور الذي حدث في الكونغو الفرنسي وفي المستعمرات الفرنسية الأخرى المتاخمة للكونغو التي كانت قد حصلت على الحكم الذاتي . ثم جاء إعلان ديمبول لسياسته الجديدة في المستعمرات الفرنسية ودستوره الجديد الذي أعطى هذه المستعمرات حق الاختيار بين الاستقلال التام أو الدخول في الرابطة الفرنسية ، وجاءت في أعقاب هذا الاعلان زيارة ديمبول إلى برازافيل (عاصمة الكونغو

الفرنسي) والتي لا يفصلها عن ليوبولد فيل سوى نهر الكونغو . حدث هذا في عام ١٩٥٨ ، وكانت له أثاره في الهاب الشعور الوطني في الكونغو البلجيكي حيث أدرك الوطنيون مدى تعنت الحكم البلجيكي بمقارنته بموقف ديمبول المتطور .

وبعد أن حضر لومومبا مؤتمر الشعوب الافريقية الذي عقد في أكرا عام ١٩٥٨ والتقى بالثوار الأفارقة من كل أنحاء القارة ، عاد إلى بلاده ليعلن التزامه بقرارات المؤتمر الذي كان قد قرر تصفية الاستعمار من أفريقيا بصفة نهائية . وطالب لومومبا بالاستقلال الفوري للكونغو استناداً إلى هذه القرارات . واستجاب الشعب الكونغولي إلى نداء لومومبا بالاستقلال استجابة واسعة وبطريقة لم تكن متوقعة . وحاولت السلطات البلجيكية قمع الحركة الوطنية بالعنف والقوة التي عرفت بها ، إلا أن الأمر كان قد خرج من يدها تماماً ، واضطرت بلجيكا إلى الدخول في محادثات المائدة المستديرة مع الزعماء الكونغوليين كما اضطرت إلى تحديد تاريخ لاستقلال الكونغو (بعد ستة شهور فقط) . وأعلن هذا التاريخ تحت الضغط المتعاظم للحركة الوطنية دون أن تكون السلطات البلجيكية قد استعدت استعداداً حقيقياً لمثل هذه الخطوة .

جمال عبد الناصر يرسل قوات مصرية إلى الكونغو :

بناء على طلب لومومبا قوات من الأمم المتحدة اجتمع داج همرشولد السكرتير العام للمنظمة الدولية بمندوبي الدول الافريقية في الأمم المتحدة طالباً مساهمة هذه الدول في القوة اللازمة لحفظ الأمن والنظام في الكونغو . وكان الاتجاه في بادئ الأمر إلى قصر تشكيل هذه القوة على الدول الافريقية وحدها .

ووصل عبد الناصر طلب الأمم المتحدة كما كانت قد وصلته رغبة لومومبا في أن تشترك مصر في القوة التي سترسلها المنظمة الدولية إلى الكونغو . ولم يتردد عبد الناصر في الموافقة على هذا الطلب ، واشتركت مصر بالفعل بقوة قوامها كتيبة من قوات المظليين بقيادة العقيد سعد الشاذلي (الفريق رئيس الأركان بعد ذلك) وضعت تحت القيادة العسكرية للأمم المتحدة في الكونغو .

وقد جاءت موافقة عبد الناصر السريعة على هذا القرار لأسباب عديدة أهمها :

أولاً : كانت هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها زعيم أفريقي إلى الدول الأفريقية الأخرى لحماية استقلال بلاده والحفاظ على وحدة أراضيها ، ورغم أن ذلك كان عن طريق الأمم المتحدة فإن تحلي الدول الأفريقية وخاصة مصر عن تلبية رغبة لومومبا كان يعتبر في رأي عبد الناصر تجريداً للوحدة الأفريقية من مضمونها الإيجابي .

ثانياً : كان عبد الناصر يدرك تمام الإدراك أن معركته ضد الاستعمار والامبريالية ليست بأي حال من الأحوال معركة محلية وإنما هي معركة ممتدة إلى أعماق القارة الأفريقية كما هي ممتدة على طول الوطن العربي وإلى كل مكان يقاوم الاستعمار والسيطرة الأجنبية . وقد كان هذا خطأً رئيسياً في فكر عبد الناصر ، كما كانت المواجهة الجريئة لقوى الامبريالية والاستعمار الجديد منهجاً ثابتاً في سياسته باعتبار أن هذه القوى تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد البلاد المستقلة حديثاً .

ثالثاً : أهمية الموقع الجغرافي في الكونغو بالنسبة لمصر . فتأمين منابع النيل هدف من أهداف الاستراتيجية المصرية تضمنته سياسة حكام مصر منذ عرف التاريخ ومنذ عرفت عبارة هيرودوت الشهير

« مصر هبة النيل » فقد كان عبد الناصر يعرف جيداً أن تأمين منابع النيل لا يتأتى إلا باستقلال الدول المشتركة معنا في نهر النيل وتخليصها من السيطرة الاستعمارية حتى نستطيع أن نقيم معها علاقات الصداقة وحسن الجوار .

رابعاً : متاخمة الكونغو لجنوب السودان تجعل له أهمية خاصة . فمشكلة الجنوب في السودان والمحاولات المستمرة للانفصال كان يغذيها الوجود الاستعماري في المناطق المحيطة به . وكان حل هذه المشكلة مرهون بوقف النشاط المعادي للسودان في الدول المتاخمة .

ولم يمض وقت طويل على وصول قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو حتى ظهر خلاف شديد بين لومومبا وبين قيادة هذه القوات . وأرسل لومومبا إلى همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة في ٢٤ أغسطس ١٩٦٠ يتهمه باستخدام القوات الدولية للتأثير في الصراع الدائر بين كاتنجا والحكومة المركزية ، وإن قيادة الأمم المتحدة في الكونغو لم تأخذ رأي الحكومة في إحلال قوات أوروبية محل بعض القوات الأفريقية التابعة للأمم المتحدة ، وأنها بتصرفها هذا تحاول أن تجعل نفسها صاحبة السلطة الشرعية في البلاد ، كما هاجم لومومبا السكرتير العام علناً متهماً إياه بأنه ينفذ سياسة الدول الاستعمارية .

وكان هذا الخلاف مثيراً لقلق عبد الناصر . فهو خلاف بين قيادة الأمم المتحدة التي تتبعها القوة المصرية في الكونغو والتي تتلقى الأوامر منها وبين لومومبا الذي ذهبت هذه القوات من أجله وبناء على طلبه . وزاد قلق عبد الناصر عندما أصبح واضحاً أن لومومبا يريد المساعدة العسكرية من الدول الأفريقية ولكن بصفة مباشرة هذه المرة وخارج نطاق الأمم المتحدة .

وانتجه لومومبا إلى الدول الافريقية طالباً عقد مؤتمر قمة أفريقي بصفة عاجلة في ليوبولدفيل . وبناء على هذا الطلب تقرر عقد مؤتمر تحضيرى من وزراء خارجية الدول الافريقية المستقلة في المدة من ٢٥ - ٣١ أغسطس ١٩٦٠ في ليوبولدفيل للتمهيد لمؤتمر القمة .

مهمة خاصة لمقابلة لومومبا :

في مساء يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٠ استدعت لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان وقتئذٍ في الاسكندرية ، وبعد بحث شامل للموقف في الكونغو كلّفني عبد الناصر بالسفر إلى ليوبولدفيل عاصمة الكونغو لمقابلة الرئيس لومومبا وحملني رسالة إلى لومومبا الذي كنت على صلة سابقة به ، كما سبق أن أوضحت ، ولم تكن القاهرة قد أقامت تمثيلها الدبلوماسي في الكونغو حتى ذلك الوقت .

وقد وجدت جمال عبد الناصر في قلق شديد على الأوضاع في الكونغو . فلم يكن سعيداً بتطور العلاقة بين لومومبا والسكرتير العام للأمم المتحدة وكان يرى أن إرسال قوات عسكرية أفريقية إلى الكونغو خارج نطاق الأمم المتحدة كما يريد لومومبا سوف يعطي الفرصة لعودة القوات البلجيكية والتدخل السافر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

ويسبب الخلاف الذي نشأ بين القيادة العسكرية للأمم المتحدة في الكونغو وبين لومومبا لم يعد عبد الناصر مطمئناً حتى للقوات الافريقية الموجودة هناك والتي ما زال معظمها يحتفظ بالقيادة العسكرية الأوروبيين . فغانا على سبيل المثال التي كانت أكثر الدول تحمساً في تأييد لومومبا - كانت قوتها الموجودة في الكونغو تضم قادة انجليز من الذين كانوا في جيش غانا قبل الاستقلال .

وكان عبد الناصر يعتقد أن اجتماع مؤتمر القمة الافريقي في ليوبولدفيل بسرعة وعلى الوجه الذي يريده لومومبا سوف يسفر عن انقسامات خطيرة بين صفوف الافريقيين ولن يستفيد منه لومومبا ، بل انه قد يشل حركته السياسية لأن مواجهة خطيرة قد بدأت بين لومومبا وقوى الاستعمار والامبريالية وهناك دول افريقية لن تستطيع أن تقف في صف لومومبا وكان عبد الناصر يرى أنه بدلاً من الاعتماد على مؤتمر القمة الافريقي يستطيع لومومبا الاعتماد في حركته السياسية على مجموعة من الدول الافريقية الثورية مثل غانا ومالي وغينيا ومصر .

وكان واضحاً أن مشكلة الكونغو أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من تفكير جمال عبد الناصر بعد أن تواجدت لنا قوات عسكرية في الكونغو ومطلوب تأمين سلامتها وضمان عدم استخدامها أو تكليفها بواجبات تتنافى مع الأهداف التي أرسلت من أجلها وهي مساندة القوى الوطنية بزعماء باترس لومومبا للمحافظة على استقلال الكونغو ووحدة أراضيها .

كان عبد الناصر مدركاً لأبعاد هذه المشكلة في ذلك الوقت المبكر . واذكر انه قال يومها ان لومومبا سوف يواجه معركة شرسة وسيحاول الاستعمار أن يجعل من حكومته أمثلة بقصد إرهاب الدول الافريقية التي استقلت والتي يريدون لها أن تكتفي بعلم ونشيد الاستقلال وأن تعرف أنه غير مسموح لها أن تفكر فيها هو أبعد من ذلك .

وكان عبد الناصر محقاً في قوله . فقد كان عدد الدول التي استقلت في هذا العام (١٩٦٠) ثمانية عشرة دولة معظمها من الدول التي كانت تحتلها فرنسا ، وقد وضع هذا التطور الفجائي أفريقيا كلها في وضع ومزاج يشجعها على التحرك نحو مزيد من التحرر . ونشطت

بالفعل حركات التحرر في المستعمرات الأفريقية وارتفع صوتها .
وأصبح هناك اعتقاد بأن كل شيء بات ممكناً أمام القوى الوطنية ، وان
الاستعمار في طريقه إلى الزوال تماماً .

وكان الكونغو بشرواته الضخمة معقلاً للاحتكارات الاستعمارية
الامبريالية وغموضاً لتشابك المصالح ورؤوس الأموال الأوروبية
والأمريكية . وكان ضرب الحركة الوطنية في الكونغو معناه تغيير
الوضع والمزاج الذي وضعت فيه أفريقيا ليتناسب من جديد مع
المصالح الاستعمارية والامبريالية التي تريد بقاء قبضتها وسيطرتها على
مقدرات أفريقيا وإن كانت لا تمانع في رفع أعلام الاستقلال .

وكلفني عبد الناصر أن أنقل مخاوفه هذه إلى لومومبا وأن أتعرف
على وجهة نظره مع إبلاغه أن القاهرة تقف معه بكل ما تستطيع كما
كلفني بأن أبحث معه ما يمكن أن نقدمه له من مساعدة .

ولم ينس عبد الناصر أن يطلب إبلاغ لومومبا بأن القاهرة ترحب
بأولاده وعائلته في أي وقت يراه وأنهم سيكونون تحت رعايته
شخصياً . فقد كان عبد الناصر مدركاً للخطر الذي تتعرض له حياة
لومومبا وأراد بهذه الدعوة أن يحرر لومومبا من عبء القلق على مصير
عائلته . وقد حضر أولاد لومومبا وزوجته بالفعل إلى القاهرة ولكن بعد
فترة وبعد أن ساءت الأحوال حتى أننا اضطررنا إلى تهريبهم بواسطة
السفارة المصرية في ليوبولدفيل وبصحبة أحد الدبلوماسيين المصريين
(المرحوم عبد العزيز اسحق) ويجوزات سفر مصرية على أنهم أبناء
هذا الدبلوماسي . وادخل أولاد لومومبا المدارس المصرية واستمروا
تحت رعاية جمال عبد الناصر وعلى صلة مستمرة بعائلته .

وصلت مطار ليوبولدفيل على طائرة خاصة صباح يوم ٢٧
أغسطس وكان على نفس الطائرة السيد عبد المجيد فريد سكرتير عام

رئاسة الجمهورية في ذلك الوقت والذي جاء لإعداد كل ما يتعلق بالشؤون الادارية الخاصة بزيارة عبد الناصر إلى ليوبولدفيل في حالة إصرار لومومبا على عقد مؤتمر القمة الذي كان قد دعي إليه .

واتضح لنا بمجرد الوصول ان الحكومة الكونغولية لا سيطرة لها على المطار . فكانت هناك قوات تابعة للأمم المتحدة تعسكر داخل المطار ولكنها لا تتدخل في حركة الطائرات ولا حركة المسافرين من وإلى المطار . وإلى أن أصبحنا خارج ليوبولدفيل لم نقابل مسؤولاً واحداً يسأل عن جوازات السفر أو إجراءات الجمارك أو غيرها من الاجراءات التي يقابلها أي مسافر عند الوصول إلى مطار من المطارات الدولية .

كان الشعور بمجرد أن وطأت أقدامنا مطار ليوبولدفيل أن هناك حالة من الفوضى ، لدرجة أن قائد الطائرة وطاقمها اضطروا للبقاء في المطار لحراسة الطائرة لحين انتهاء مأموريتنا ونقل عائدين ، واقتربوا الأرض تحت ظل جناح الطائرة احتباء من حرارة الشمس المحرقة .

وهكذا كان حال الكونغو كله ، حالة من الفوضى ، فالأجهزة الادارية والفنية ما زال يرأسها ويتحكم فيها الاداريون والفنيون البلجيكي وهم لا يتعاونون مع السلطة الشرعية . والوطنيون تسلموا الحكم ولكن الخيوط اللازمة لتشغيل دقة الأمور لم توضع في أيديهم ، وهكذا أراد البلجيكيون للبلاد أن تصل إلى حالة من الشلل والفوضى .

استقبلني لومومبا في مكتبه بمبنى رئاسة الوزراء بعد فترة وجيزة من الوصول إلى ليوبولدفيل ، وكان يصحبني السيد عبد المجيد فريد . وأبلغت لومومبا برسالة جمال عبد الناصر ثم بحثت معه النقاط التي كلفت بها . وقد بدت على ملامحه السعادة والارتياح لاهتمام

عبد الناصر بقضيته وتأيدته له . وتكلم لومومبا كثيراً عن الوحدة الافريقية بمناسبة المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في ليوبولدفيل وأوضح أن هذه الوحدة تعني لديه أول ما تعني وحدة النضال من أجل تخليص أفريقيا من السيطرة الأجنبية .

وتعرض لومومبا للمشاكل الرئيسية التي عاني منها الكونغو . فشرح حالة الخراب التي ترك فيها البلجيك خزينة الدولة وعمليات النهب التي تمت في الشهور القليلة التي سبقت الاستقلال ، وكيف سحب البلجيك الأطباء والمعلمين حتى يظهر عجز الحكومة الوطنية في الوقت الذي يتصور فيه كل مواطن كونغولي ان الاستقلال يعني أن تتحسن حالته ومستواه المعيشي فوراً .

وشرح لومومبا موقف الأمم المتحدة وخلافه مع السكرتير العام وقيادة قوات الأمم المتحدة التي احتلت المطارات دون أن يطلب منها ذلك . ثم انها تغير القوات الافريقية التي يطمئن إليها والموجودة في بعض المناطق الحيوية وتضع بدلاً منها قوات أوروبية لا يثق فيها . وقال لومومبا ان ذلك كله يتم دون علمه أو استئذانه . وقال انه أصبح متأكداً من أن الأمم المتحدة تعمل في مخطط يبغي إبقاء السيطرة البلجيكية على بلاده ، وإنما لا تريد المساعدة الحقيقية في إنهاء الانفصال في اقليم كاتنجا ، وهاجم لومومبا السكرتير العام للأمم المتحدة هجوماً عنيفاً أدركت معه أن العلاقة بينهما قد وصلت بالفعل إلى نقطة اللاعودة .

وقال لومومبا انه لا يواجه الاستعمار والأمم المتحدة فقط ولكن هناك شخصيات كونغولية رسمية تعمل لحساب الاستعمار وأمريكا بالاتفاق مع قيادة الأمم المتحدة ، وان هذا هو أخطر ما يواجهه في الوقت الحالي .

ورغم أن لومومبا لم يفصح عن أسماء هذه الشخصيات إلا أنني كنت أعلم أنه يقصد كازافويو رئيس الجمهورية . فقد كان الخلاف قد احتدم بينهما . فهدف كازافويو البعيد هو إقامة حكومة إقليمية في « باكونجو » منطقة نفوذه . وهو لذلك يرتاح لوجود الاتجاهات الانفصالية في الكونغو وكان يدرك في قرارة نفسه أن نجاح تشومبي في الانفصال بكانتجا يمكنه من تحقيق هذا الهدف .

وكان هذا الخلاف بين لومومبا وكازافويو - يعيد إلى الأذهان الخلاف القديم الذي كان قائماً بين الزعيمين قبل الاستقلال مباشرة . فقد كان كازافويو يطالب بإقامة حكومة فيدرالية على غرار حكومة نيجيريا تسمح للأقاليم بالتمتع بالحكم الذاتي . وكان ذلك يتمشى مع عقليته وطبيعته القبلية وهو أيضاً ما كان يريده البلجيك . أما لومومبا فكان يريد دولة موحدة وحكومة على غرار حكومة الرئيس انكروما في غانا ، وهذا ما استطاع أن يحققه لومومبا بالفعل عند الاستقلال ، وهو أيضاً ما كانت تقاومه بلجيكا .

ورغم أن كازافويو وقف مع لومومبا في بداية الأزمة عندما قطعت حكومة لومومبا علاقاتها مع بلجيكا وألغت معاهدة الصداقة التي كان قد اتفق عليها وعقدت قبل الاستقلال مباشرة ، نجد تحولاً واضحاً في موقفه هذا بعد وصول قوات الأمم المتحدة وتأييدها له . وتحالف كازافويو من جديد مع المصالح البلجيكية والأمريكية التي وجدت فيه أداتها للقضاء على لومومبا وأفكاره الثورية .

أما لومومبا فقد كان شخصية مختلفة تماماً عن كازافويو ، فهو عنيد إلى أبعد الحدود ، لا يقبل الحلول الوسط . وكان لومومبا يطالب منذ عام ١٩٥٩ بنظام اقتصادي سليم لا يسمح بالاستغلال ، فاتهمه البلجيك بالشيوعية . كما كان دائم التصريح بضرورة التخلص من

كل سيطرة أجنبية بما فيها الارساليات التبشيرية التي كان يطالب
بضرورة أبعادها عن ميدان التعليم .

ومن مواقف لومومبا المعروفة خطابه الشهير عندما وقف يرد على
ملك بلجيكا الذي كان قد ألقى كلمة بمناسبة الاحتفال باستقلال
الكونغو في ليوبولدفيل ذكر فيها الاصلاحات التي قامت بها بلجيكا في
الكونغو ، فرد عليه لومومبا مشيراً بكل وضوح إلى ما فعلته بلجيكا
بالكونغو والكونغوليين من قتل وتعذيب وسخرة وظلم جاوز كل
الحدود ، وكانت هذه الكلمات بالنسبة لبلجيكا تجاسراً لا يغتفر .

كان هذا هو لومومبا . يريد كل شيء للكونغو ويطلب به في جراءة
وعناد وشجاعة نادرة ، ولكنه للأسف لم يكن على دراية كافية بالأعيب
الاستعمار ودسائسه .

كان هذان الزعيمان ، كازافوبو وباتريس لومومبا ، نموذجين
مختلفين ولكنها صورتان متكررتان للزعامات التي وجدت في أفريقيا في
ذلك الوقت . كازافوبو يمثل هؤلاء الذين اختاروا الطريق السهل
واكتسوا باعلام الاستقلال وللأسف كان هذا هو النموذج الأكثر
تكراراً . أما النموذج الآخر من أمثال لومومبا فقد كان قليلاً نادراً في
ذلك الوقت ، كان عبد الناصر وسيكوتوري وانكروما كل من هؤلاء
واجه ظروفاً صعبة ، وكلهم يقاومون السيطرة الأجنبية بكل أشكالها في
إصرار عظيم حتى أثاروا حفيظة الاستعمار وتكتلت ضدهم قوى
الامبريالية . ولكن هذه النماذج على قلتها كانت قادرة على تعبئة
ال جماهير وراءها ، ليس في بلادها فقط ، وإنما في القارة كلها لأنها
كانت تعبر عن آماني الشعوب الأفريقية واستطاعت أن تعكس نبضها
الحقيقي ، فألهبت المشاعر الوطنية وأشعلت روح المقاومة في القارة

كلها ، ولكنها لهذا السبب أيضاً تعرضت لكثير من المخاطر والمؤامرات .

وأعود مرة ثانية لمقابلتي مع لومومبا ، فقد خرجت بانطباع جديد عن مدى الخطورة التي يتعرض لها لومومبا ، وخاصة لعبة الشرعية التي يحاول الاستعمار لعبتها للتخلص من زعيم الأغلبية وذلك باستخدام كازافوبورئيس الجمهورية بدلاً من استخدام القوة المباشرة .

وكان تطور الأحداث يؤكد خطورة الدور الذي يمكن أن تلعبه القوات التابعة للأمم المتحدة إذا استمر السكرتير العام في موقفه المعادي للومومبا . وكان هذا ما نقلته لجمال عبد الناصر عند عودتي إلى القاهرة وأبديت تخوفاً من أن تستغل قواتنا الموجودة هناك والتابعة للأمم المتحدة في غير ما ذهبت من أجله هذه القوات .

وفي هذه المقابلة أيضاً طلب لومومبا مبلغاً محدداً (عشرين ألف جنيه استرليني) بصفة عاجلة كسلفة لحزبه « حزب الحركة الوطنية الكونغولية » « M. N. C. » حيث كانت الظروف تحتاج إلى تحريك بعض أنصاره إلى مناطق معينة لمواجهة التكتلات الأخرى ، وضرورة توافر المال اللازم لإعاشتهم والانفاق عليهم ، وقد أرسل عبد الناصر هذا المبلغ إلى لومومبا بعد أيام قليلة مع السفير مراد غالب أول سفير لمصر في الكونغو .

وطلب لومومبا أيضاً أن تمده مصر ببعض الخبراء والفنيين - الذين تم إرسالهم إلى الكونغو فوراً - وأخيراً أبلغني لومومبا أنه لن يدعو إلى مؤتمر قمة أفريقي في ليوبولدفيل إلا إذا جاءت نتائج مؤتمر وزراء الخارجية مشجعة .

وقد تم خلال هذه الرحلة إقامة اتصال لاسلكي مباشر بين

ليوبولد فيل والقاهرة بواسطة جهاز وصل معنا على نفس الطائرة . منذ ذلك الوقت بدأت العلاقة بين القاهرة وقوى التحرير الوطني في الكونغو بزعامه لومومبا تدخل مرحلة جديدة من الدعم والتأييد زادت بعد وصول السفير المصري مراد غالب . واستمرت هذه العلاقة بعد مقتل لومومبا ، وظلت القاهرة لفترة طويلة هي السند الرئيسي للثورة الكونغولية ونافذتها على العالم الخارجي .

مقتل لومومبا واندلاع الثورة :

عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية الذي دعى إليه لومومبا في ليوبولد فيل في المدة من ٢٥ - ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٠ بقصد التحضير لمؤتمر قمة افريقي لبحث مشكلة الكونغو ، وقد تحققت مخاوف عبد الناصر . فقد ظهر الانقسام بين الدول الافريقية قبل أن تبدأ جلسات المؤتمر حيث لم يحضر هذا الاجتماع سوى ١٤ وفدًا فقط من بينهم الحكومة المؤقتة للجزائر ، وتغيبت معظم الدول الافريقية التي كانت تستعمرها فرنسا (حضرت منها الكاميرون وتوجو فقط) .

وكان معنى ذلك أن هذه الدول التي لم تحضر المؤتمر لا تؤيد لومومبا .

ومن بين الحاضرين كان هناك مجموعة ثورية من بينها مصر تعتبر مشكلة الكونغو مشكلة أفريقيا كلها ، وأن ما حدث في الكونغو يمكن أن يتكرر في أي دولة من دول القارة ، ولذلك كانت هذه الدول مستعدة لتحمل نصيبها في هذه المعركة باعتبارها معركة بين قوى التحرير من جانب وبين الاستعمار والامبريالية من جانب آخر ، كما كان في المؤتمر مجموعة دول أخرى وان كانت تتعاطف مع لومومبا

وتؤيد وحدة أراضي الكونغو ، إلا أنها كانت لا تريد أن تزج بنفسها في هذا الصراع .

ورغم أن قرارات المؤتمر النهائية كانت مؤيدة للحكومة المركزية في الكونغو وأدانت الحركة الانفصالية في كاتانجا إدانة صريحة ، إلا أن هذا المؤتمر كان مخيباً لرجاء لومومبا . أولاً لأن تغيب الأغلبية العديدة للدول الأفريقية قد حال دون تحقيق الهدف الرئيسي من الاجتماع وهو الضغط على الأمم المتحدة والسكرتير العام لتغيير سياسته في الكونغو . وعلى العكس من ذلك فإن النتيجة ربما تكون قد شجعت الأمم المتحدة على التماهي في مخططاتها والوقوف بشكل سافر بجانب كازافوبو رئيس الجمهورية . وثانياً لأنه اتضح جلياً للومومبا انه لا يستطيع الحصول على المساعدة العسكرية المباشرة من الدول الأفريقية حيث لم تجد الفكرة الحماس الكافي حتى بين الدول التي حضرت المؤتمر .

ورغم أن وزراء الخارجية أوصوا بعقد مؤتمر قمة للدول الأفريقية قبل دورة الأمم المتحدة التي تبدأ في سبتمبر ، إلا أن لومومبا كان قد اقتنع بعدم جدوى ذلك وصرف النظر عن هذه الفكرة .

وبعد أيام من انتهاء وزراء الخارجية من مؤتمرهم الذي عقد في ليوبولدفيل في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٠ على وجه التحديد - فوجئ العالم بقرار من كازافوبو رئيس الجمهورية يعزل فيه باتريس لومومبا رئيس الوزراء ويكلف ايليورئيس مجلس الشيوخ بتأليف الوزارة .

ويبدو أن كازافوبو في قراره هذا كان معتمداً على تأييد موبوتو قائد الجيش وحاميته الموجودة في ليوبولدفيل ، كما كان كازافوبو يعلم أيضاً أن القيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو والتي كانت قواتها تحتل المطارات ودار الاذاعة الكونغولية سوف ترتاح لهذا القرار .

وقد رفض لومومبا زعيم الأغلبية البرلمانية هذا القرار واعتبره غير دستوري ، وأقر البرلمان وجهة نظر لومومبا في رفض هذا القرار . ولكن الكولونيل موبوتو قائد الجيش (رئيس الجمهورية بعد ذلك) أعلن استيلاءه على السلطة وحل البرلمان وأعلن أنه أنهى الخلاف القائم بين كازافوبو ولومومبا بطرد كليهما .

ثم سرعان ما وجدنا كازافوبو يعود من جديد ولكن في انسجام وتعاون كامل مع موبوتو ، كما وجدنا الأمم المتحدة تتعامل مع كازافوبو وكأنها اعترفت بهذا الوضع الجديد رغم اعتراض لومومبا الذي استمر في موقعه مصراً على الاحتفاظ بالرئاسة للحكومة الشرعية .

وأصبح في الكونغو سلطتان تدعى كل منهما الشرعية ، هذا بالإضافة إلى السلطة العسكرية بقيادة موبوتو ، وسرعان ما انتقل هذا الانقسام من الكونغو إلى الدول الأفريقية نفسها عندما أرسل كل من كازافوبو ولومومبا وفداً يمثل الكونغو إلى الأمم المتحدة . فقد انقسمت الدول الأفريقية هناك إلى مجموعتين الأولى ومنها مصر والدول الثورية تؤيد وفد لومومبا وتعتبره الوفد الشرعي والثانية ومعظمها من الدول الناطقة بالفرنسية وتؤيد وفد كازافوبو .

وأخيراً جاء قرار الأمم المتحدة باعتبار الوفد الأخير - وفد كازافوبو هو الوفد الرسمي والممثل المعترف به للدولة الكونغولي بولدفيل . وأصبح هناك وضعاً غريباً ، فقد صوتت معظم الدول الأفريقية التي لها قوات في الكونغو ومنها مصر ضد هذا القرار ولصالح وفد لومومبا . وكان معنى ذلك أن قوات هذه الدول موجودة في الكونغو لمساندة سلطة لا تعترف بها . أصبحت هذه القوات معرضة لأن تقوم بتنفيذ سياسة تتعارض مع سياسة دولها وكان ذلك بطبيعة الحال مصدر قلق شديد لهذه الدول ، ومن هنا جاءت دعوة الملك محمد الخامس ملك المغرب

للعقد مؤتمر يحضره رؤساء الدول الافريقية التي تؤيد لومومبا وذلك لبحث موضوع الكونغو بصفة أساسية .

وعقد مؤتمر الدار البيضاء في المدة من ٣-٧ يناير سنة ١٩٦١ وحضره الرئيس جمال عبد الناصر ، والمملك محمد الخامس والرئيس الغاني كوامي انكروما والرئيس الغيني أحمد سيكوتوري ، والرئيس المالي موديبوكتا ، ورئيس حكومة الجزائر المؤقتة ، ووزير خارجية ليبيا ، كما أرسلت سيلان مراقباً . وقد أسفر هذا الاجتماع عن قيام تكتل سياسي أفريقي جديد حيث وقع ميثاق منظمة الدار البيضاء وعرفت مجموعة هذه الدول بعد ذلك باسم مجموعة الدول الثورية . أو دول الدار البيضاء .

وكان أهم ما أثار الجدل في هذا المؤتمر هو موضوع بقاء قوات هذه الدول في القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو . فقد كانت كل من مالي وغينيا قد سحبت قواتها بالفعل بعد أن انتصح موقف الأمم المتحدة من معاداة لومومبا . ولكن انكروما كان متحمساً لبقاء هذه القوات وعدم سحبها حتى لا يترك المجال خالياً أمام أعداء لومومبا .

وفي الحقيقة كان عبد الناصر يميل في ذلك الوقت إلى سحب القوات وخاصة أن شكوكه في القادة العسكريين لبعض هذه القوات كانت قد تأكدت . فالجنرال كاتاني Kattani القائد المغربي كان مستشاراً عسكرياً لموبوتو قائد الجيش الذي أيد كازافوبو عندما عزل لومومبا . واتضح بعد ذلك أن هذا القائد كان على صلة مريبة بجهات أمريكية وبلجيكية ، وأثيرت كثير من الشكوك حول تواطؤه مع هذه الدول رغم سياسة المغرب الواضحة والتي كانت في ذلك الوقت تقف مع لومومبا . ورغم ذلك فقد وافق عبدضالناصر على البقاء للقوات

بعض الوقت وذلك تحت إلحاح انكروما . وكان ذلك ما اتفق عليه الرؤساء ولكنهم أعلنوا في قرارات المؤتمر عن نية الدول المجتمعة في سحب قواتها الموضوعة تحت قيادة الأمم المتحدة في الكونغو ، إلا إذا عدلت الأمم المتحدة سياستها وقامت فوراً بتأييد الحكومة المركزية في سحب الأسلحة من جيش موبوتو وتمكين البرلمان الكونغولي من العودة للاجتماع .

واستمر الصراع بين كازافوبو ولومومبا فقد أصبح وضعه في ليوبولدفيل غريباً هو وحكومته بعد أن فقد كل الخيوط التي يستطيع بها تصريف الأمور داخل عاصمته ولكنه كان في نفس الوقت يتمتع بنفوذ قوي في استانلي فيل التي انتقلت إليها أعداد كبيرة من أنصاره وكان هذا النفوذ هو مصدر قوته الذي يعتمد عليه أساساً .

وانقسمت السفارات في ليوبولدفيل ، بعضها يعترف بكازافوبو والبعض الآخر يعترف بلومومبا ، ومن بين هذه المجموعة الأخيرة دول الدار البيضاء بطبيعة الحال ، والتي كان سفراءها على صلة مستمرة ببعضهم البعض ويقومون بتقديم المشورة والعون للومومبا وحكومته .

وكان لومومبا قد طلب من القاهرة مستشارين عسكريين ، فبعثنا إليه اثنين من الضباط الأركان حرب هما العميد أحمد اسماعيل (المشير ووزير الحرية بعد ذلك) والمقدم محمود جبه (السفير بعد ذلك) ولكنها الحقا على السفارة المصرية في ليوبولدفيل .

وكانت الأوامر لدى القوة المصرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو هي تنفيذ تعليمات القيادة العسكرية للأمم المتحدة إلا فيما يضر بموقف لومومبا حيث كانت مصر على استعداد لسحب قواتها فوراً إذا شعرت بأن قواتها ستستخدم ضد لومومبا بأي شكل . وكان وجود

المستشارين العسكريين في ليوبولدفيل وعلى صلة بلومومبا وبقواتنا في الكونغو في نفس الوقت وهو الضمان لتنفيذ هذه التعليمات . ولم يحدث أن كلفت قواتنا بأي شيء يثير الشكوك ، ولكن الأمم المتحدة أيضاً كانت حريصة على أن تضع القوات المصرية في أماكن وتكليفها بمهام لا تستطيع من خلالها تقديم أي عون مباشر للومومبا .

أما موقف الأمم المتحدة بصفة عامة فقد استمر معادياً للومومبا ومتعاطفاً مع كازافوبو . فعلى سبيل المثال احتلت الأمم المتحدة الاذاعة الكونغولية (بواسطة قوات أوروبية) وحرمت كلا الطرفين لومومبا وكازافوبو وأعوانها من استخدام هذه الاذاعة ، حدث ذلك في الوقت الذي كانت الأمم المتحدة تعلم جيداً أن كازافوبو يستخدم اذاعة برازافيل التي لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهر الكونغو . وعلى ذلك فقد كان هذا الاجراء موجهاً ضد لومومبا وحده الذي حرّمته الأمم المتحدة من وسيلة الاتصال السريع بالجماهير من خلال الاذاعة في الوقت الذي لم تتأثر فيه مصالح كازافوبو . وحدث أيضاً أن احتلت قوات الأمم المتحدة المطارات ومداخل ومخارج المدينة وقطعت الاتصال بين العاصمة والأقاليم فعزلت لومومبا عن منطقة نفوذه وعن أعوانه الموجود غالبيتهم خارج العاصمة فتركت لومومبا وحيداً في العاصمة في الوقت الذي بقي فيه كازافوبو بين مؤيديه في داخل العاصمة .

وأخيراً وجد لومومبا أن بقاءه في ليوبولدفيل أصبح مستحيلاً فأراد الانتقال إلى استانلي فيل حيث يوجد أنصاره وحيث يستطيع أن يجد حرية العمل . وكان عليه أن يخترق الحصار الذي فرضته عليه قوات كازافوبو ، ولكن كازافوبو تمكن من القبض على لومومبا في ١٧ يناير سنة ١٩٦١ وهو يحاول الهرب إلى استانلي فيل وكان ذلك بواسطة قوات موبوتو . ثم أمر كازافوبو بتسليم الزعيم لومومبا إلى أعدائه

مويس تشومبي قائد الانفصال في كاتنجا . وقام تشومبي بقتل لوموبا على الفور ثم ادعى انه هرب من سجنه .

وبعد فترة قصيرة أصدر تشومبي بياناً سخيفاً لم يصدقه أحد . فقد أعلن أن القرويين الغاضبين على لوموبا قد هاجموه وأردوه قتيلاً . وتصور كازافوبو وتصور تشومبي معه انهما بذلك قد تخلصا من مشكلة الشرعية التي كان - يستند إليها لوموبا وان الأمر قد استتب لهما ان هما اتفقا .

ولكن الأمر سار على غير هواهما ، فقد تمكن عدد من وزراء لوموبا ومعاونيه من الوصول إلى ستانلي فيل . وبدأ جيزنجا نائب رئيس الوزراء واحد المخلصين للوموبا في تنظيم اللومومبيين وتنظيم المقاومة في أنحاء كثيرة من الكونغو . وظهرت الميليشيا التابعة للثورة واشتعلت المشاعر الوطنية في الكونغو وقامت ثورة حقيقية كرد فعل لمقتل لوموبا . واعتبر الثوار الكونغوليون أن الشريعة انتقلت من لوموبا إلى نائبه جيزنجا وهي وان لم تكن شرعية دستورية فهي بكل تأكيد شرعية ثورية .

رد عبد الناصر على مقتل لوموبا :

أصبح لوموبا بعد مقتله رمزاً للثورة والوحدة الوطنية ، ليس في الكونغو فقط ، ولكن في أفريقيا كلها بعد أن هز هذا الحدث وجدان الشعوب الافريقية كلها وعمق فيها الاحساس بالتمرد والكراهية ضد الاستعمار والامبريالية .

وما زلت أذكر - كما يذكر الكثيرون غيري بكل تأكيد - منظر لوموبا وهو يساق إلى حتفه ، وكانت شاشات التليفزيون قد عرضت فيلماً استطاع أحد المصورين التقاطه للوموبا بعد القبض عليه ، كان

مقيد اليدين يدفعه حراسه ويضربونه بكعوب بنادقهم فيسقط على الأرض ثم يجذبونه من شعر رأسه ليقف فيلاقي الضرب والركل من جديد . ولكن نظرات لومومبا وملامح وجهه كانت تعكس كل معاني التحدي والشموخ والكبرياء ، وإن كان قد بدأ على شاشات التليفزيون صامتا مستسلماً لمصيره . وفي هذه اللحظات التي كنت أشاهد فيها هذه المأساة ، كنت أشعر أكثر من أي وقت مضى بالاعجاب والتقدير لهذا الرجل العظيم الذي استطاع أن يجسد معنى الاصرار والتضحية من أجل تحقيق الأهداف السامية التي يؤمن بها الانسان . وكان هدف لومومبا هو الاستقلال الكامل لبلاده وإنهاء السيطرة الأجنبية والاحتفاظ بوحدة الأراضي الكونغولية .

ان مقتل لومومبا الذي اعتبر في ذلك الوقت انتصاراً كبيراً لتشومبي وكازافوبو والقوى التي كانت تحركها ، لم يكن الا انتصاراً مؤقتاً فقط . فقد كان مقتل لومومبا في حقيقة الأمر وقوداً للحركة الوطنية في الكونغو ومبرراً لكثير من الدول - ومنها مصر - لكي تعلن عن وقفها مع حكومة جيزنجا وتأييدها لها وللحركة اللومومبية وأن تقدم لها كل المساعدات الممكنة بدلاً من المساعدات المحدودة التي كانت تقدم للومومبا على استحياء حتى لا تتجاوز هذه المساعدات الحدود إلى ما يمكن اعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية للكونغو . فمهما كانت النظرة السابقة لشرعية وضع لومومبا قبل مقتله ، فقد كان من الصعب تجاهل شرعية كازافوبو .

وكرد فعل لمقتل لومومبا سحبت دول كثيرة - ومنها مصر - اعترافها بحكومة ليوبولدفيل وأعترفت بحكومة ستانلي فيل باعتبارها الحكومة الشرعية . أما رد الفعل الشعبي فقد كان عنيفاً في معظم عواصم العالم . فقد هوجمت السفارات البلجيكية في باريس ولندن وبلغراد

وطوكيو وموسكو ، كما هوجمت في القاهرة حيث زحفت الجماهير الغاضبة معتدية على مبنى السفارة وأدى ذلك إلى قطع بلجيكا لعلاقتها مع مصر .

وفور مقتل لومومبا قرر جمال عبد الناصر سحب القوات المصرية التابعة للأمم المتحدة في الكونغو . كما عين سفيراً لمصر في استانلي فيل هو السيد ممدوح جبه الذي كان عليه أن يقوم هو وطاقم سفارته بمغامرة مثيرة للوصول إلى مقر عمله . فلم يكن أمامه إلا اتخاذ الطريق البري من جنوب السودان والمرور بمناطق لم يكن معروفاً وقتها مدى سيطرة حكومة جيزنجا عليها . وهكذا كانت السفارة المصرية من أول السفارات التي تواجدت في استانلي فيل واستطاعت هذه السفارة أن تقوم بدور هام في مساعدة الحركة الوطنية هناك بقيادة جيزنجا . وأقامت السفارة اتصالاً لاسلكياً بين استانلي فيل والقاهرة بمجرد وصول السفير ، وكانت بذلك - ولفترة طويلة - وسيلة حكومة الثورة في الاتصال بالخارج .

ووصل إلى القاهرة بعد مقتل لومومبا مباشرة أحد الزعماء الكونغوليين البارزين وهو بيير موليلي الذي كان وزيراً للتربية والتعليم في حكومة لومومبا . وكان موليلي مع لومومبا عندما قبض عليه وهو يحاول مغادرة ليوبولدفيل ولكن موليلي استطاع أن يفلت من الاعتقال كما استطاع الوصول إلى استانلي فيل . وحضر موليلي إلى القاهرة على رأس لجنة ثورية كلفت بالاقامة في العاصمة المصرية لتكون حلقة الاتصال بين حكومة الثورة في استانلي فيل والعالم الخارجي كما كانت هذه البعثة مكلفة بإعداد كل ما يلزم الثورة من الخارج . وكان موليلي يستقبل الوفود الأجنبية والسفراء الذين لم يكن من السهل عليهم القيام بهذا الاتصال في استانلي فيل نفسها .

وأصبحت القاهرة القاعدة الأساسية التي تركز عليها الثورة الكونغولية سواء في تدريب الكوادر العسكرية والامداد بالسلاح أو التحرك الدبلوماسي أو الاعلامي ، وخصصت إذاعة موجهة من القاهرة إلى الكونغو كانت تذيع باللغات الرسمية للبلاد ، وكان لهذه الاذاعة دوراً هاماً في تعبئة الشعور الوطني في الكونغو .

وكان طبيعياً أن تختار الثورة الكونغولية القاهرة لتجعل منها قاعدة ارتكازها حيث كانت مصر في ذلك الوقت أهم قاعدة للنضال الثوري في أفريقيا وتساند جميع حركات التحرير الافريقية وفي مقدمتها الثورة الجزائرية ، وفي ذلك الوقت أيضاً لم تكن العواصم المحيطة بالكونغو بقدرة على تقديم العون للثورة ، فتنجانيا وأوغندا لم يكونا قد حصلوا على استقلالهما بعد . أما برازافيل القريبة من ليوبولدفيل فكان بها حكم شديد الرجعية برئاسة الأب يولو . وهذا يجعلنا ندرك أهمية الدور الذي لعبته القاهرة في مساندة الثورة الكونغولية .

ولم يكن هذا هو رد الفعل الوحيد الذي قام به عبد الناصر بعد مقتل لومومبا . فقد أعلن عبد الناصر عن تأميم المصالح والأموال البلجيكية في مصر . وقد جاء هذا القرار رداً بليغاً من جانب عبد الناصر باعتبار أن المسؤولية الأولى عن أحداث الكونغو ترجع إلى الاحتكارات الرأسمالية هناك . والتي هي أوروية أمريكية وإن كانت بلجيكية في معظمها . وهي أيضاً التي لعبت دوراً خطيراً في نهب الكونغو وتخريب اقتصاده وتوصيل هذه البلاد الغنية إلى حافة الهاوية .

وقد ظهر هذا الدور التخريبي بوضوح قبل وعقب الاستقلال مباشرة ، فقد كانت الادارة البلجيكية في الكونغو قبل الاستقلال تمتلك جزءاً كبيراً من رأس مال الشركات والمشروعات الخاصة ، وهو وضع ورثته الادارة البلجيكية منذ كان الكونغو ملكاً خاصاً للملك

ليوبولد الثاني . كما كان هناك كثير من الأجهزة ذات الطابع شبه حكومي تستطيع عن طريقها الحكومة أن تؤثر في الاقتصاد الكونغولي وتوجهه . كما كانت الحكومة تتمتع ببعض الحقوق التي تزيد من قدرتها في توجيه الاقتصاد مثل حق ترشيح مجالس الادارات وحق التصويت عند اختيارهم وذلك حتى في المشروعات التي لم تكن الادارة البلجيكية تساهم في رؤوس أموالها .

ورغم هذه السلطات الواسعة التي كانت تتمتع بها الادارة في الكونغو فقد كانت الشركات الكبرى بدورها تسيطر على الادارة البلجيكية نفسها سيطرة شاملة بعد أن تمكنت هذه الشركات من أن تخصص مزايا مادية ضخمة لممثلي الدولة من البلجيك فأصبحوا بذلك تحت أمرتها .

وقبل استقلال الكونغو مباشرة خشيت الشركات أن تتقل تلك السلطات إلى الحكومة الافريقية الجديدة والتي قد يصعب السيطرة عليها بنفس الطريقة ، فعجلت هذه الشركات بمناورتها حتى تمنع الشعب الكونغولي من أن يسيطر على ثرواته وأمكن هذه الشركات الموجودة أن تحمل الحكومة البلجيكية على اتخاذ العديد من الاجراءات بقصد حرمان الحكومة الوطنية الجديدة من أدوات السيطرة القوية على اقتصاديات الكونغو .

ولإيضاح هذه الصورة نذكر على سبيل المثال شركة C. N. K. I وكان يطلق عليها اسم « اللجنة الوطنية لكيغو » وكانت مؤسسة شبه حكومية تمتلك الكثير من العقارات والمناجم والأراضي الواسعة . وفي ٣٠ مايو ١٩٦٠ أي قبل الاستقلال بشهر واحد صدر مرسوم تم بمقتضاه انهاء وضع حكومة الكونغو البلجيكي كشريكة في الامتياز بانسحابها وتنازلها عن حقها في المؤسسة .

وهكذا بجرة قلم فقدت الشركة وضعها كمؤسسة شبه حكومية ،
وقرر حلة اسهمها تحويلها إلى شركة مساهمة عامة باسم « شركة كيغو
البلجيكية الافريقية » .

وقد حدث نفس الشيء بالنسبة لشركة C. S. K. التي كانت
أيضاً مؤسسة شبه حكومية تمتلك غالبية أسهم اتحاد المناجم الشهير .
وكان من حق هذه الشركة التي تسيطر عليها الحكومة تعيين المجلس
الاداري لاتحاد المناجم وتعيين عدد من المديرين ، وفي ٢٧
يونيو ١٩٦٠ - أي قبل إعلان الاستقلال بثلاثة أيام - صدر مرسوم
يقضي بحل هذه الشركة وتقسيم أصولها بين شركتين من بينهما شركة
كاتنجا . ومنح نفس المرسوم شركة كاتنجا فوائده ومزايا إضافية
ضخمة ، واستولت هذه الشركة بناء على ذلك على ثلث الأراضي التي
استصلحتها شركة C. N. K. I كما استولت على عقاراتها وأموالها في
المصارف ، كما استولت أيضاً على حق حصولها على ثلث الايجارات
التي كان ينتظر أن تحصل عليها شركة C. S. K. من امتيازات التعدين
في المستقبل .

وهكذا تمكن البلجيكيون بالأعب بهلوانية ومناورات وتحايل ،
يدخل في عداد النصب ، من حل الشركات شبه الحكومية وحرمان
الحكومة الوطنية من الكثير من الامتيازات التي كانت تتمتعها على
الأقل من الاشتراك في توجيه الاقتصاد القومي للكونغو .

لقد أرادت بلجيكا أن تكون السلطة الحقيقية والسيطرة الكاملة
لرأس المال والشركات ، وبذلك تستمر سيطرتها الفعلية على البلاد وان
تغير وجه الحكومة بعد رفع اعلام الاستقلال .

ويلاحظ أن بلجيكا والشركات الأجنبية في الكونغو عملت على

جذب المزيد من رؤوس الأموال الأمريكية للمساهمة في الاستثمارات الكونغولية وذلك قبل الاستقلال مباشرة .

فقد حصل بنك أمريكا منذ عام ١٩٦٠ على ٢٠٪ من مجموعة بنك لامبرت (سوكونانك) ، وقام فورد بتأسيس شركة فورد موتورز بالكونغو وقام عام ١٩٦٠ أيضاً باستغلال منجم الكلور الحراري . وقد قام روكفلر بجولة في الكونغو عام ١٩٥٩ قامت جماعته بعدها مباشرة بشراء ١٠٣٠ سهماً من أسهم شركة البحوث والتنقيب عن البوكسيت في الكونغو (بوكسيكونجو) وفي يونيو ١٩٦٠ أعلن على عزمه شراء ٨٪ من رأس المال البالغ ٦٥ مليون دولار الخاص بشركة الكونغو للتجارة الصناعية . هذا علاوة على نشاط شركة « يور أفريكان الأمريكية » وشركات استثمار أمريكية أخرى بدأ نشاطها في الشهور القليلة قبل استقلال الكونغو .

وهكذا وجد التشابك في المصالح الرأسمالية البلجيكية والامريكية علاوة على المصالح الأوروبية الأخرى الموجودة من الأصل وخاصة في اتحاد المناجم الذي توجد فيه نسبة كبيرة لرأس المال البريطاني . وهذا بالإضافة إلى الشبكة المعقدة التي تربط بين المصالح المصرفية في أوروبا وأمريكا وبين المشروعات الصناعية في أفريقيا . وبذلك أصبح للولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى مصلحة ذاتية في حماية واستمرار سيطرة هذه الاحتكارات والشركات على مقدرات الكونغو .

ولم تكف السلطات البلجيكية بذلك وإنما اتخذت عدة إجراءات من شأنها أن تجعل الكونغو غير قادر على الاستغناء عن معونة بلجيكا المالية . ومن هذه الاجراءات سحب مبالغ ضخمة من رؤوس الأموال الموجودة في الكونغو . وقد تعرض الرئيس كوامي نكروما في كتابه

« الاستعمار الجديد آخر مراحل الامبريالية » إلى الكثير من هذه الاجراءات التي أدت إلى تخريب الاقتصاد الكونغولي قبل الاستقلال مباشرة . فعندما تسلم لومومبا الحكم كانت خزينة البلاد خاوية ومثقلة بالتزامات كثيرة ، والأسواق المحلية خالية من كثير من السلع والاحتياجات الضرورية كما كانت الشركات والمؤسسات الاجنبية تمتلك ثروة البلاد وتتحكم فيها .

لذلك كله جاء تأميم عبد الناصر للمصالح البلجيكية في مصر باعتبارها رمزاً للاحتكارات الرأسمالية في الكونغو . وكان ذلك يعني إدانة هذه الاحتكارات وتحميلها مسؤولية ما حدث في الكونغو . وقد أراد عبد الناصر أيضاً أن يلفت أنظار العالم والدول الافريقية على وجه الخصوص إلى خطورة الاحتكارات الرأسمالية ودورها في خدمة الاستعمار . وجاء هذا التأميم دعوة في نفس الوقت إلى ضرب هذه الاحتكارات باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار .

عودة الحكم المركزي وإنهاء الانفصال في كاتنجا :

في فبراير سنة ١٩٦١ تقدمت مصر التي كانت تشترك وقتئذٍ في عضوية مجلس الأمن مع كل من سيلان وليبيريا ، بمشروع قرار إلى المجلس بخول قيادة الأمم المتحدة في الكونغو . . استخدام القوة إذا كان هذا ضرورياً كملاذ أخير . . « وذلك بقصد تحقيق وحدة الكونغو » . وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار بعد جهد شاق ونشاط واسع قامت به الدول الافريقية الثورية والدول التقدمية في الأمم المتحدة . وقد ساعد أيضاً على استصدار هذا القرار أن كينيدي كان قد استقر في البيت الأبيض وبدأت الولايات المتحدة تراجع سياستها الافريقية لتكون أكثر واقعية .

ورغم صدور هذا القرار إلا أنه مضت فترة دون أن تبدو أي بادرة من الأمم المتحدة لتنفيذه . وفي نفس الوقت كانت هناك محاولات تؤيدها بلجيكا والمؤسسات الرأسمالية في الكونغو للتقريب بين تشومبي وكازافوبو على حساب استنالي فيل بطبيعة الحال .

ففي مارس ١٩٦١ عقد مؤتمر مائدة مستديرة في تتاريف (عاصمة مدغشقر) حضره كل من كازافوبو وتشومبي والرئيس سيرانانا رئيس جمهورية مدغشقر بدعوة من الأخير . وأعلن عقب هذا الاجتماع عن الموافقة على قيام اتحاد كونفيدرالي في الكونغو . وكان معنى ذلك تأكيداً لانفصال كاتنجا والتسليم لتشومبي بذلك .

وقد أثارت هذه المناورات هجوماً عنيفاً على السكترير العام للأمم المتحدة لتقاعسه عن استخدام القوة في إنهاء انفصال كاتنجا . ففي نفس الشهر عندما اجتمع المؤتمر الثالث لكل الشعوب الافريقية في القاهرة (المدة من ٢١ - ٢٥ مارس ١٩٦١) والذي اشتركت فيه جميع التنظيمات والأحزاب الثورية في أفريقيا ، كما حضرته جميع حركات التحرير الافريقية ، كان موضوع الكونغو وموقف الأمم المتحدة في مقدمة الموضوعات التي بحثها المؤتمر . وصدر بيان يدين السكترير العام للأمم المتحدة داج هرشولد ويعتبره مسؤولاً عن مقتل لومومبا بجانب كازافوبو وتشومبي وموبوتو .

وفي مقابل هذا التيار الثوري المؤيد للثورة الكونغولية ظهر تكتل آخر يخشى هذا المد الثوري ويعمل على وقفه . فقد اجتمعت عشرون دولة أفريقية في منروفيا (مايو ١٩٦١) وكان أهم الموضوعات التي بحثت في هذا الاجتماع موضوع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء وذلك بقصد وقف المساعدات التي تقدم لحكومة الثورة في

استانلي فيل واعتبارها هذه المساعدات تدخلاً في شؤون الكونغو الداخلية .

وكان حماس كثير من الرؤساء المشتركين في مؤتمر منروfia لهذا الموضوع راجعاً إلى وجود معارضة قوية داخل دولهم ، وخوفهم من اندلاع الثورة على غرار ما حدث في الكونغو ، خاصة أن بعض هذه الدول مثل النيجر والكاميرون كانت المقاومة فيها منظمة وعلى صلة بالقوى التقدمية الثورية في العالم باعتبارها التنظيمات الرئيسية التي كانت تقف في وجه الاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال والتي كانت في تقدير الكثيرين ما زالت تتمتع بتأييد الأغلبية في بلادها .

وهكذا جاء مولد تكتل جديد في أفريقيا وهو ما أطلق عليه مجموعة منروfia ، تؤيد كازافوبو وتقف في مواجهة مجموعة الدار البيضاء التي تؤيد ثوار استانلي فيل . المجموعة الأولى تضم الحكومات المحافظة التي تمهّدان الاستعمار والثانية تضم الحكومات التي تقود الثورة الافريقية ضد الاستعمار الامبريالي .

ورغم الانقسام الذي حدث بين دول أفريقيا بالنسبة لقضية الكونغو إلا أن أحداً منها لم يؤيد تشومبي حتى ذلك الوقت . فلم يكن هناك من يستطيع أن يقف علناً بجانب فكرة الانفصال ، فهو أمر يهدد الكثير من الدول الافريقية الحديثة الاستقلال ، والتي ما زالت مجتمعاتها قبلية ، كما أن تشومبي كان قد أصبح مدموغاً بالخيانة ووجهاً كريهاً أمام الشعوب الافريقية كلها . . وحتى اتفاق المائدة المستديرة الذي تم بين كازافوبو وتشومبي بحضور رئيس جمهورية مدغشقر كان قد نسفه اجتماع آخر لاحق بعد شهرين اثنين .

وقد ازداد موقف الأمم المتحدة حرجاً في الكونغو بعد صدور قرار

مجلس الأمن بتحويل المنظمة الدولية حق استخدام القوة خاصة وانه كان قد مضى على وجود قواتها هناك وقت طويل دون أن تتمكن من تحقيق الأهداف التي ذهبت من أجلها بل أن الموقف ازداد سوءاً . فبعد أن كان الانقسام في كاتنجا فقط - عندما ذهبت قوات الأمم المتحدة إلى الكونغو - أصبح هناك ثلاث حكومات في استانلي فيل وليوبولدفيل واليزابث فيل (عاصمة كاتنجا) ثم أن أصابع الاتهام بدأت تتجه إلى همرشولد البكرتر العام باعتباره متقاعساً إن لم يكن متواطئاً .

وبازدياد ضغط الدول التقدمية على الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن أصبح من غير الممكن تجاهل هذا القرار . ومن هنا ظهرت فكرة التوفيق بين أنصار لومومبا في استانلي فيل بقيادة جيزنجا وبين كازافوبو على حساب تشومبي باعتبار أن ذلك أمر ضروري للتمهيد لاستخدام القوة لإنهاء الانفصال في كاتنجا . وكان ذلك تحولاً هاماً في سياسة الأمم المتحدة شجع الدول الأفريقية بمجموعتها بل واشتركت دول أفريقية في هذه الوساطة وبذلت جهودها من أجل التقريب بين الأطراف .

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩٦١ اجتمع البرلمان الكونغولي بعد توحيدته وانتخب سيرل أدولا رئيساً لحكومة الكونغو المركزية ، كما انتخب جيزنجا زعيم الثوار في استانلي فيل نائباً لرئيس الوزراء .

وانتهت بذلك الازدواجية بين ليوبولدفيل واستانلي فيل . وأصبح هناك حكومة مركزية يؤيدها اللومومبيون ولكنهم لا يرأسونها وبقي تشومبي وحده داعية الانفصال في كاتنجا والعميل الأول لبلجيكا والاحتكارات الأجنبية .

وجدت حكومة ليوبولدفيل المركزية ترحيباً من جميع الدول الأفريقية وعملت دول الدار البيضاء على دعوة الحكومة الجديدة

لحضور مؤتمر عدم الانحياز الأول الذي عقد في بلغراد على مستوى الرؤساء في المدة من ٦-١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ كدليل على ثقته في هذه الحكومة . وذهب إلى بلغراد كل من سيرل أدولا رئيس الوزراء وانطون جيزنجا نائب رئيس الوزراء . وألقى كل منهما خطاباً أمام المؤتمر والتقى عبد الناصر بالزعيمين في بلغراد كل على انفراد . وكانت أحاديثهما توحى بكثير من التفاؤل كما أبدى كل منهما ارتياحه للمصالحة الوطنية .

بعد قيام الحكومة المركزية في ليوبولدفيل باشتراك جيزنجا وترحيب اللومومبيون بالمصالحة ، قامت مصر بإغلاق سفارتها في استانلي فيل ونقلها إلى ليوبولدفيل وأصبح تعاملنا مع الحكومة المركزية وفي نطاق العلاقات العادية .

وأسّرت حكومة الكونغو من جانبها بإقامة تمثيل لها في القاهرة . وقمنا بتصفية جميع العلاقات العسكرية التي كانت قائمة مع التنظيمات الشورية في الكونغو . وأوقفنا كل نشاط آخر يمكن أن يشير شكوك الحكومة الجديدة في ليوبولدفيل وذلك لرغبتنا في إتاحة الفرصة كاملة لنجاح المصالحة الوطنية .

وكانت حكومة الثوار في استانلي فيل قد نقلت كمية كبيرة من الذهب إلى القاهرة لمواجهة المصروفات المتزايدة لتوفير احتياجاتها من الخارج . . وقد تم إيداع هذه الكمية من الذهب في البنك المركزي المصري في القاهرة باسم حكومة الكونغو . وفتح حساب بضمان جزء من هذا الذهب باسم البعثة الكونغولية في القاهرة برئاسة موليل وذلك للإتفاق منه حسب متطلبات حكومة الثورة .

وبعد المصالحة الوطنية تم تسليم كمية الذهب المودعة في القاهرة للحكومة الجديدة في ليوبولدفيل عدا الجزء المحتجز مقابل

المسحوبات . وأبدت القاهرة في نفس الوقت استعدادها لتسليم هذا الجزء المحتجز ، إذا قامت حكومة الكونغو بسداد المبالغ المسحوبة وفوائدها أو بيع هذا الجزء - إذا رغبت حكومة الكونغو في ذلك على أن يعاد أي فائض إلى حكومة الكونغو بعد سداد استحقاق البنك .

وقد اعترض موليلي في بادئ الأمر وطلب أن يبقى الذهب كله في القاهرة لحساب الثوار احتياطاً لما قد تتطور إليه الأمور ، ولكن جمال عبد الناصر رفض باعتبار أن هذا الذهب هو ملك لشعب الكونغو جاء باسم الحكومة التي كنا نعترف بها ، أما وقد أصبح في الكونغو حكومة واحدة يعترف بها الثوار أنفسهم فيجب أن يعود الذهب فوراً إلى هذه الحكومة التي نعترف نحن أيضاً بها .

وسويت الحسابات بالفعل بعد فترة من الزمن ولكن بعد أن كانت الفوائد قد أوصلت الدين إلى الحد الذي غطى فيه قيمة الجزء من الذهب المحتجز كله ، وكان قد زاد عنه بمبلغ بسيط . وكانت التسوية بأن تنازلت حكومة الكونغو عن هذا الجزء من الذهب للبنك المركزي المصري مقابل الدين ، وتنازل البنك عن الفرق بين ثمن الذهب والدين بعد تراكم الفوائد وما زال البنك المركزي في القاهرة يحتفظ بكل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع .

وبعد أن تدعم موقف الحكومة المركزية أصبحت الأمور مهيأة لتقوم الأمم المتحدة باستخدام القوة لتعيد سيطرة هذه الحكومة على اقليم كاتنجا . وفي ديسمبر ١٩٦٢ قامت قوات الأمم المتحدة باحتلال الاقليم وانتهت بذلك قصة الانفصال في اقليم كاتنجا وعادت إلى الكونغو وحدته ولكن بعد أن كان همرشولد قد فقد حياته أثناء عمليات الأمم المتحدة وذلك في حادث طائرة اكتنفه كثير من الغموض . وهكذا شاء القدر للسكرتير العام الذي كاد أن يفقد سمعته بسبب

عدم استخدامه القوة في إقليم كاتنجا ، أن يفقد حياته عندما استخدم هذه القوة وحقق المهمة التي كلفه بها المجتمع الدولي .

وبانتهاء الانفصال في كاتنجا وعودة الوحدة إلى الأراضي الكونغولية ، زالت أهم الأسباب التي قسمت أفريقيا إلى مجموعتين ، مجموعة منروفيا ومجموعة الدار البيضاء . وكانت الجزائر قد حصلت على استقلالها وبذلك أصبح من الممكن عقد مؤتمر قمة يضم جميع الدول الافريقية المستقلة .

واجتمع ثلاثون رئيس دولة افريقية في اديس أبابا حيث وقعوا ميثاق الوحدة الافريقية التي قامت بمقتضاها منظمة الوحدة الافريقية في ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ . ولم يثر موضوع الكونغو في هذا الاجتماع فقد تحقق لمجموعة الدار البيضاء ما أرادته بالنسبة لإنهاء الانفصال في كاتنجا وعودة الوحدة للأراضي الكونغولية . كما أن مجموعة منروفيا كانت راضية هي الأخرى لوقف تدفق الأسلحة والمساعدات للشوار في الكونغو وأيضاً لبقاء كازافوبور رئيساً لجمهورية الكونغو الموحدة .

اشتعال الثورة الكونغولية من جديد :

بعد انتهاء الانفصال في كاتنجا ، كان هناك اعتقاد بأن أزمة الكونغو قد انتهت كمشكلة أفريقية ، وإن ما تبقى من خلاف أو صراع بين الزعماء الكونغوليين إنما هو من شؤون الكونغو الداخلية .

وفي غمرة الابتهاج بعودة الوحدة للأراضي الكونغولية والترحيب الكبير الذي استقبلت به في جميع أنحاء القارة الافريقية ، قام أدولا بإخراج جميع أنصار لومومبا من حكومته .

ومرت فعلة أدولا هذه دون رد فعل يذكر سواء داخلياً أو خارجياً لأن سقوط تشومبي وخروجه إلى منفاه الاختياري في أوروبا قلل من

أهمية هذه الخطوة رغم أنها كانت في واقع الأمر نقضاً صارخاً لروح اتفاق المصالحة الوطنية بين اللومومبيين وكازافوي الذي تم في أغسطس سنة ١٩٦١ والذي أتى بأدولاً إلى الحكم .

ولكن الأمور لم تقف عند هذا الحد ، ففي سبتمبر عام ١٩٦٣ قام كازافوي رئيس الجمهورية بحل البرلمان الكونغولي وفي اليوم التالي اجتمعت الأحزاب اللومومبية في ليوبولدفيل وأدانت حل البرلمان ، وشكلت تنظيمياً جديداً يضم هذه الأحزاب أطلق عليه اسم « المجلس الوطني للتحرير » « Conseil National de Liberation » وانتقل قادة هذا التنظيم الجديد إلى برازا فيل التي لا يفصلها عن ليوبولدفيل سوى نهر الكونغو .

واشتعلت الثورة من جديد في الكونغو ، وظهرت حرب العصابات . وكانت البداية في اقليم « كويلو » بقيادة الزعيم « بيبير موليلي » الذي سبق له الإقامة في القاهرة على رأس بعثة ثورية في الفترة التي أعقبت مقتل لومومبا وطوال بقاء حكومة جيزنجا في استانلي فيل وكان قد غادر القاهرة عائداً إلى بلاده بعد قيام حكومة أدولاً المركزية .

وبنهاية عام ١٩٦٣ كانت حرب العصابات قد انتشرت في أماكن كثيرة من الكونغو . واستطاع الثوار الكونغوليون تحقيق انتصارات كثيرة في الشهور الأولى من عام ١٩٦٤ وأمكن لهم السيطرة على أجزاء كبيرة من الكونغو . وكانت قاعدة ارتكازهم هذه المرة وحتى ذلك الوقت هي برازا فيل حيث كان الحكم قد تغير هناك بقيام الثورة على حكم الأب يولو وقيام حكم وطني بزعامة ماسيمباديبا وكان من السهل تدفق الامدادات والمساعدات المطلوبة للثورة عبر نهر الكونغو .

وفي الوقت الذي كانت فيه الثورة تحقق نجاحاً مستمراً وتسيطر كل يوم على أراضي ومناطق جديدة ، بدأت الحكومة البلجيكية

بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في سلسلة من المناورات السياسية التي كانت تبشر باستعدادها للتدخل من جديد في شؤون الكونغو بقصد عرقلة تقدم الثوار وفرض الأوضاع التي تلائم مصلحة هذه الدول . وظهر ذلك جلياً عندما استطاعت الولايات المتحدة أن تؤخر تاريخ انسحاب القوات التابعة للأمم المتحدة في الكونغو- والتي كانت قد انتهت مهمتها هناك - ولمدة ستة شهور تنتهي في ٣٠ يونيو ١٩٦٤ وذلك عن طريق نفوذها وضغطها المستمر داخل المنظمة الدولية .

وفي فبراير سنة ١٩٦٤ قامت طائرات الأمم المتحدة بمساعدة الجيش الكونغولي الذي يحارب الثوار وذلك بالمساهمة في أعمال الامداد والتموين .

وبحلول شهر يونيو سنة ١٩٦٤ كان البلجيكي قد تعهدوا لحكومة الكونغو أن يحلوا محل الأمم المتحدة في امداد الكونغو بالطيارين البلجيكي وكذلك الأفراد اللازمين لأعمال صيانة الطائرات .

ثم بدأت الصحافة ووسائل الاعلام البلجيكية والأمريكية تهتم فجأة بتشومبي الذي كان قد نسي تماماً وهو في منفاه الاختياري بأوروبا . وحاولت هذه الأجهزة تبرئته من دماء لومومبا ، كما استغلت رحلة فجائية قام بها تشومبي إلى مالي في يونيو سنة ١٩٦٤ بناء على دعوة الحزب الحاكم هناك ، لإقناع الرأي العام في أفريقيا بعودة الوجه الافريقي لتشومبي . . والذي سبق ان دمجته الشعوب الافريقية بالعمالة المطلقة للاستعمار . . حيث كانت مالي إحدى الدول الثورية في القارة .

والحق اننا فوجئنا في القاهرة بهذه الزيارة وأرسلنا إلى باماكو نستفهم عن هذه الزيارة وننبه إلى ما قد تسفر عنه من تعزيز لمركز أحد

عملاء الاستعمار وقبل أن يصلنا الرد أعلن المليون في باماكو ان تشومي حاول خداعهم وخداع العالم بهذه الزيارة وهاجته أجهزة الاعلام المالية باعتباره عميلاً وعدواً لشعب الكونغو والشعوب الافريقية كلها .

وفي يوليو ١٩٦٤ فوجئنا في القاهرة ، كما فوجيء الافارقة بتعيين تشومي رئيساً لوزراء الكونغو . وكان من الواضح أن أصابع بلجيكا وأمريكا وراء هذا التعيين . وقد أوضح كازافويو أمام البرلمان الكونغولي بعد ذلك أن سبب تعيين تشومي هو خوفه من عودة انفصال كاتنجا . وقال أن المرتزقة من الأوروبيين الذين حاربوا مع تشومي من أجل انفصال كاتنجا ما زالوا قابعين في إقليم مجاور هو أنجولا ، وأنهم يحملون سلاحهم ويتحينون الفرصة لمعاودة محاولاتهم لفصل اقليم كاتنجا من جديد . وانه يرى أن تشومي هو الرجل الوحيد القادر على إعادة هذه القوات إلى صفوف الجيش الكونغولي .

والذي لم يقله كازافويو ان هذه كانت رغبة بلجيكا وأمريكا وأنه بهذه الاستجابة كان يضمن مساعدة هاتين الدولتين له ولتشومي في وقف تقدم الثوار الكونغوليين الذي أصبح يشكل خطراً حقيقياً على حكمه .

لقد كان تعيين تشومي رئيساً للوزراء في هذا الوقت وبهذا الشكل تسليم من كازافويو لبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم من جديد في مقدرات الكونغو ، كما جاء ذلك تمهيداً للمشاعر الافريقية وخاصة للدول التي وقفت بجانب لومومبا وبجانب أنصاره من بعد إلى أن تحققت للكونغو وحدته . لقد أثارت عودة تشومي الكثير من الشكوك لما عرف به من عمالة مكشوفة للاستعمار البلجيكي والاحتكارات الاستعمارية التي كانت وراء كل مشاكل الكونغو .

ويجدر الإشارة هنا إلى أن مصر - حتى ذلك الوقت ومنذ قيام حكومة أدولا . . . ابتعدت عن أي تدخل في شؤون الكونغو ، ودعمت علاقتها بالحكومة المركزية . ولكن تعيين تشومبي جاء قبل انعقاد مؤتمر القمة الافريقي الثاني في القاهرة والذي كان قد حدد موعده في يوليو سنة ١٩٦٤ . وكان معنى ذلك أن يحضر تشومبي إلى القاهرة إذا عين في وفد بلاده وهو ما لا يمكن أن يقبل به عبد الناصر الذي كان يرى في حضور تشومبي مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في القاهرة نيلاً من كرامة مصر التي سبق أن أرسلت قواتها تحت علم الأمم المتحدة لمقاومة حركة تشومبي الانفصالية ، كما انه لم يكن يتصور أن يجلس تشومبي معه ومع الرؤساء الأفارقة الآخرين لأن معنى ذلك إذا حدث أن تقبل أفريقيا سياسة الأمر الواقع التي يعمل الاستعمار على فرضها . لقد رأى عبد الناصر أن حضور تشومبي إلى القاهرة فيه تحد للشعور الافريقي وينسف كل ما يريد عبد الناصر أن يحققه من وراء هذا المؤتمر .

وبناءً على ذلك قام الوفد المصري في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في القاهرة قبل مؤتمر القمة الافريقي مباشرة ، بإقناع الوفود الأخرى بأن ترسل برقية باسم المؤتمر إلى الرئيس كازافوبو تطلب منه عدم اشتراك تشومبي في وفد بلاده ، وقد وافقت جميع الدول الافريقية على هذا الاقتراح عدا وفد الكونغو الذي انسحب وحده من المؤتمر احتجاجاً على هذا القرار .

وأمكن بذلك تجنب الحرج ، فلم يحضر تشومبي المؤتمر كما لم يحضر كازافوبو . غير أن بعض الرؤساء الافريقيين في مؤتمر القمة أبدوا عدم ارتياحهم للبرقية التي أرسلت إلى كازافوبو باسم المؤتمر لمنع رئيس وزرائه من الحضور معتبرين ذلك تدخلاً في شؤون الكونغو .

وكان الرئيس سيرانانا رئيس مدغشقر هو الرئيس الوحيد الذي حاول الدفاع عن تشومبي . فجاء دفاعه بعيداً عن المنطق ومثيراً للضحك إذ قال : « لقد استكرنا جميعاً مقتل لومومبا ولكن هذا لا يعطينا الحق في التدخل في شؤون الكونغو وطالما نحن بهذا الصدد فلنسأل ضماثرنا ، من منا لم يوقع على وثيقة باعدام أحد مواطنيه ؟ لسنا جميعاً ملائكة . فإذا كان تشومبي سيذهب إلى الجحيم فمن المؤكد أنه لن يكون وحده ، فالبعض سوف يكونون معه » وانتهى الأمر عند هذا الحد ومنع بذلك تشومبي من الاشتراك في مجلس رؤساء منظمة الوحدة الافريقية .

ولا شك ان هذا الأمر الذي حدث كان صفة شديدة تلقاها تشومبي في الأيام الأولى من توليه رئاسة الحكومة . . وكان لذلك أيضاً تأثيره على نظرة الشعب الكونغولي لتشومبي الذي رفض الرؤساء الأفارقة إجلاسهم معهم .

وفي الوقت الذي كان فيه الثوار الكونغوليون يحققون انتصارات متوالية وصلت ذروتها في أغسطس سنة ١٩٦٤ ، بدأ تشومبي في تجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة الأوروبيين معظمهم من جنوب أفريقيا ، وتدفقت وراءهم المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أثار تجنيد الأوروبيين نائرة الكثير من الدول الافريقية وخاصة الدول المجاورة مثل الكونغو برازافيل وبورندي التي رأت في ذلك تهديداً لأمنها وسلامتها . وقد أسقط هذا العمل القناع الافريقي الذي حاول تشومبي أن يضعه بعد تعيينه رئيساً للوزراء في الحكومة المركزية ، فها هو يعود إلى نفس الأسلوب اللس سبق اتباعه عندما قام بحركته الانفصالية في كاتنجا ألا وهو استخدام المرتزقة . ثم انه فضح

بذلك عمالاته من جديد وكشف المخطط الاستعماري الامبريالي للابقاء على سيطرة الاستعمار والاحتكارات الرأسمالية على مقدرات الكونغو كله بعد أن فشلت فكرة الانفصال في كاتنجا الغنية .

لقد كان تجنيد المرتزقة وخاصة من جنوب أفريقيا يعني في نظر الكثيرين ، استجلاب العنصريين أعداء الشعوب الافريقية ثم تسليحهم لقتل الافارقة الكونغوليين ، كما كان في نظرهم عملاً يدخل ضمن إبادة الجنس الأمر الذي تحرمه المواثيق والقوانين الدولية . وبناءً على ذلك طلبت بعض الدول الافريقية ومنها مصر ، عقد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية . وعقد المؤتمر في اديس أبابا في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٤ رغم محاولات حكومة الكونغو اليائسة لتأجيل الاجتماع .

وصدر قرار عن المؤتمر أيدهته الأغلبية الساحقة يقضي « بوقف تجنيد المرتزقة فوراً وطرد الموجود منهم في الكونغو مهما كانت جنسياتهم في أسرع وقت ممكن » كما طالب القرار بالمصالحة الوطنية وأنشأ لجنة من عشرة دول برئاسة الرئيس جومو كينياتا تكون مهمتها أولاً العمل على عودة العلاقات العادية بين الكونغو ليوبولدفيل والدولتين المجاورتين له وهما بورندي والكونغو برازافيل وثانياً : مساعدة وتشجيع حكومة الكونغو في تحقيق المصالحة الوطنية .

ورغم أن هذا القرار أغضب الحكومة الكونغولية لما جاء فيه عن المصالحة الوطنية وتشكيل لجنة العشرة التي أصبحت بعد ذلك سيقاً مسلطاً على رقبة تشومبي ، إلا أن الاجتماع في حد ذاته أعطى تشومبي شرعية التواجد في المجتمع الافريقي حيث حضر هذا الاجتماع بصفته وزير الخارجية الكونغولية ولم يعترض أحد على حضوره . ووجد

تشومبي في ذلك ردأ لاعتباره بعد أن كان قد منع من حضور مؤتمر القاهرة .

وفي نفس الوقت الذي اجتمع فيه مؤتمر وزراء الخارجية للدول الافريقية أعلن المجلس الوطني للتحرير C. N. L. دستور جمهورية الكونغو الشعبية وأعلن حكومتها المؤقتة في استانلي فيل . ولكن لم تسحب أية دولة اعترافها من ليوبولد فيل لتعترف باستانلي فيل ، كما سبق أن حدث عندما قامت حكومة استانلي فيل في أعقاب مقتل لومومبا .

اجتمعت اللجنة الخاصة بالكونغو والسابق ذكرها برئاسة جومو كنياتا في ١٨ سبتمبر وكانت مصر بين أعضاء هذه اللجنة ، وأعلنت اللجنة انها لا تستطيع أن تجد الجو المناسب لتحقيق المصالحة الوطنية إلا بعد وقف كل تدخل عسكري أجنبي ، وبناءً على ذلك قررت اللجنة إرسال وفد من خمس مندوبين من الدول العشر أعضاء اللجنة لمقابلة الرئيس جونسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لحثه على وقف المساعدات الأمريكية لحكومة تشومبي . وكان معنى ذلك أن اللجنة تتهم أمريكا بأنها العقبة الرئيسية التي تقف دون تحقيق المصالحة الوطنية .

وقد احتجت حكومة الكونغو على هذا الاجراء كما رفض الرئيس جونسون أن يستقبل الوفد باعتبار أنه لا يمكن بحث موضوع المساعدات الأمريكية للكونغو وفي غياب ممثلي حكومة الكونغو التي طلبت هذه المساعدات . وهكذا عادت مشكلة الكونغو لتصبح مشكلة أفريقية ومشكلة دولية من جديد رغم انتهاء الانفصال في كاتنجا . وعاد الانقسام إلى أفريقيا من جديد بسبب هذه المشكلة التي كادت أن تعصف بالمنظمة الافريقية الوليدة .

تشومبي في القاهرة :

في أكتوبر سنة ١٩٦٤ وقبل انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز بالقاهرة واجهت مصر نفس المشكلة التي سبق أن واجهتها في اجتماع مؤتمر القمة الافريقي في يوليو من نفس العام الا وهي حضور تشومبي ، فقد وجهت الدعوة لجميع الدول الافريقية أعضاء منظمة الوحدة الافريقية ومنها الكونغو بطبيعة الحال لحضور هذا المؤتمر من ٥ - ١٠ أكتوبر وكان عبد الناصر مصراً على ألا يحضر تشومبي هذا الاجتماع أيضاً .

وتكرر الاجراء السابق اتخاذه قبل مؤتمر القمة الافريقي ، فقد أرسل وزراء الخارجية الأفارقة برقية باسمهم إلى الرئيس كازافويز رئيس جمهورية الكونغو يطلبون فيها عدم تعيين تشومبي في الوفد الكونغولي .

وكان من الصعب على تشومبي أن يقبل صفقة جديدة بالاستسلام لهذا الطلب ، خاصة وأنه سبق له حضور أحد الاجتماعات الافريقية فكيف يسمح بضياح النصر الذي كان قد حققه من قبل . وأعلن في ليوبولدفيل تشكيل الوفد الكونغولي في مؤتمر عدم الانحياز برئاسة تشومبي .

أرسل تشومبي يطلب تأشيرة دخول إلى القاهرة من السفارة المصرية في ليوبولدفيل ، واعتذرت السفارة محتجة بأنها تتظرد القاهرة ، وقد أثار هذا الموقف من السفارة غضب تشومبي الذي قرر السفر إلى القاهرة دون أن يتظر الاذن . وأخطرتنا سفارتنا في ليوبولدفيل بقيام طائرة تشومبي متجهة إلى القاهرة بالفعل .

وفي المساء حلقت طائرة تشومبي في أجواء القاهرة ولكن لم يؤذن

لها بالهبوط فاتجه تشومبي بطائرته إلى أثينا . وفي فجر اليوم التالي وصل تشومبي والوفد المرافق له على متن إحدى طائرات الخطوط العادية دون سابق إخطار وكان هذا التصرف متوقعا من تشومبي وأعد له مسبقاً الترتيب اللازم .

توجه السيد عبد المجيد فريد سكرتير عام رئاسة الجمهورية إلى المطار لاستقبال تشومبي واصطحبه والوفد المرافق له بموكب عربات الرئاسة المعد لاستقبال الرؤساء واتجه به إلى قصر العروبة الذي كان قد أعد لإقامته على خلاف جميع رؤساء الوفود الأخرى الذين كانوا يقيمون في فندق الهيلتون .

وفي الصباح وبناء على تكليف من الرئيس جمال عبد الناصر اتجهت إلى قصر العروبة لمقابلة مويس تشومبي الذي استقبلني بحرارة رغم انها كانت المرة الأولى التي التقى فيها به . وكان تشومبي شديد المرح ، أو هكذا أراد أن يبدو ، كما كانت خطواته وحركاته تعكس زهواً بالنفس ربما كان سببه نجاحه في الوصول إلى القاهرة رغم المحاولات التي بذلت للحيلولة دون ذلك . ولكنه في نفس الوقت حاول أن يكون ودوداً للغاية .

ولم تمضي دقيقة واحدة على هذا الجو المرح المفتعل حتى أبلغته الرسالة التي جئت من أجلها والتي طالبت فيها باسم الحكومة ألا يغادر هذا القصر إلى أن يقرر الرؤساء الأفريقيون الموجودون في المؤتمر ما إذا كان سيشارك هو في أعمال هذا المؤتمر .

وضاعت الابتسامة من وجه تشومبي وتبدد جو المرح المفتعل وتغيرت ملامح وجهه لتكون أكثر جدية . وتساءل تشومبي بصوت خافت متداعي بعد أن صدمته كلماتي .. عما إذا كان يفهم من ذلك أنه معتقل .

فأخبرته بأنه ليس معتقلاً لأنه يستطيع في أي وقت يشاء أن يتجه إلى المطار ويغادر القاهرة . . وان إجراء منعه من الخروج إلى أي مكان آخر يتعلق بأمنه وللمحافظة على حياته حيث أننا لا نضمن سلامته وسط جماهير القاهرة التي ما زالت تذكر ما حدث للمومبا .

وهنا حاول تشومبي أن يستجمع قواه من جديد وعلا صوته محتجاً على هذا التصرف فوقفت على الفور معلناً أنه ليس لدي ما أريد إضافته إلى ما سبق إبلاغ به . وكنت على وشك الانصراف عندما عاد تشومبي إلى لهجته الودية مرة أخرى ورجا أن أنتظر لأن لديه هو ما يريد أن يقوله هذه المرة .

وقال تشومبي أنه لم يحضر إلى القاهرة لحضور المؤتمر فقط ، ولكنه جاء أيضاً برغبة صادقة لتدعيم العلاقات مع مصر وخاصة العلاقات الاقتصادية وأنه جاء وهو مستعد وجاهز لعقد صفقات ستكون في صالح مصر كثيراً .

وأخرج بعض الأوراق وأخذ يقرأ منها قائمة السلع التي يريد استيرادها من مصر ، كما قال أنه يريد أن يجعل لمصر وضعاً خاصاً في الكونغو وأنه مستعد لإعطاء مكاتبنا التجارية في ليوبولدفيل امتيازات لم تأخذها دولة أخرى وأنه جاهز لتوقيع ما يضمن لنا هذه المزايا وهو في القاهرة ، ثم ختم حديثه يطلب مقابلة جمال عبد الناصر وألح في هذا الطلب .

وقلت لتشومبي أن مصر ترحب وتسعى دائماً لتدعيم علاقاتها بالكونغو حكومة وشعباً ولكن ليس هذا هو الوقت المناسب للحديث عن العلاقات المصرية الكونغولية فهناك أمور يجب تسويتها أولاً . أما مقابلة عبد الناصر فهو أمر يصعب تحقيقه في الوقت الحالي لأنه قد

كرس وقته كله للمؤتمر ، وأضفت قائلاً أنني مع ذلك سوف أنقل لعبد الناصر كل ما دار في هذا الحديث تفصيلاً .

وخرجت وأنا أعجب لهذا الرجل الذي تصور أنه بهذه الطريقة يستطيع شراء سكوت عبد الناصر !! ولكن هكذا كان تشومبي .

كان تشومبي داخل قصر العروبة يعامل معاملة رئيس حكومة ، ولكن وضعت حراسة مشددة على القصر لا تسمح له بمغادرته واحتشد القصر بعدد كبير من السكرتيرات البلجيكيات اللاتي اصططحهن تشومبي معه ضمن الوفد المرافق ، وكانت هذه هي عادته أينما ذهب ، كما كان من بين أعضاء وفده عدد من الخبراء البلجيكي .

وقد أحضر تشومبي معه كميات كبيرة من المأكولات المعلبة ، وكان لا يأكل شيئاً يقدم له من غير ما استجلبه معه حرصاً على حياته ، ورغم ذلك كانت تعد له مائدة الطعام بانتظام وفي كل وجبة ولكنه كان يعتمد فقط على معلباته حتى مياه الشرب أحضرها معه معلبة .

وفي المساء استطاع عبد الناصر أن يحصل على موافقة إجماعية من جميع رؤساء الدول الأفريقية التي حضرت المؤتمر ، بأن تشومبي ليس له الحق في حضور المؤتمر طالما أن اللجنة الخاصة بالكونغو التي يرأسها جومو كنياتا بتكليف من منظمة الوحدة الأفريقية لم تنتهي من مهمتها ، وكلفني عبد الناصر مرة أخرى بأن أذهب لإبلاغ تشومبي بهذا القرار وذلك بصحبة دياللوتيلي سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية .

وكانت صدمة جديدة لتشومبي وخاصة عندما عرف ان هذا القرار اتخذ بالاجماع ، وحاول دياللوتيلي أن يقنع تشومبي بمغادرة القاهرة حتى لا تتعقد الأمور أكثر من ذلك ، ولكن تشومبي كان غاضباً واتهم دياللوتيلي بأنه يعمل لحساب دول الدار البيضاء وأنه

يساعد مصر على تحقيق أهدافها . وحاول ديالوتيلي أن يهديء من روعه ولكن دون جدوى . وانصرفنا تاركين تشومبي وقد خرجنا بانطباع انه لم يستسلم بعد لقرار المنع من حضور المؤتمر .

لم تمضي بضعة ساعات على إعلان قرار منع تشومبي من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز حتى وصلتنا برقية من سفارتنا في ليوبولدفيل تفيد بأن القوات الكونغولية تحاصر السفارة وتمنع الدخول والخروج . وان بعض أفراد العائلات المصرية حاولوا إحضار بعض الأطعمة والاحتياجات الضرورية اللازمة لهم ولأولادهم ولكنهم منعوا من ذلك . . وكانت السفارة تحتل مبنى كبيراً في ليوبولدفيل يضم مكاتب السفارة وبعض ملحقاتها وكذلك يسكن فيه عدد من أعضاء السفارة وعائلاتهم .

بعد دقائق من وصول هذه البرقية كنت في طريقي إلى تشومبي مرة ثالثة بناء على تكليف جمال عبد الناصر . وعندما دخلت على تشومبي هذه المرة رفضت الجلوس وتحدثت واقفاً وظل تشومبي واقفاً أيضاً يستمع إلى ما أقول وقد بدأ على ملامح وجهه علامات التعجب وكأنه لا يصدق ما يسمع .

فقد أبلغت تشومبي بخبر الحصار الذي فرض على سفارتنا في ليوبولدفيل وأضفت قائلاً أنني أبلغه باسم الحكومة المصرية أنه لن يخرج من هذا المكان إلا إذا خرج جميع أعضاء سفارتنا في ليوبولدفيل وعائلاتهم وتواجدوا جميعاً في برازا فيل سالمين .

بعد فترة صمت قصيرة تكلم تشومبي متسائلاً عما يمكن أن ننتظره منه في ذلك الوقت وأي شيء يستطيع أن يفعله وهو في هذا المكان . فقلت له هذا شأنك فأنت رئيس الحكومة التي أصدرت تعليماتها

بمحاصرة السفارة وان كل ما أستطيع أن أفعله من جانبي هو أن أدبر له اتصالاً تليفونياً بليوبولد فيل إذا رغب في ذلك .

وبعد دقائق من مغادرة قصر العروبة استدعاني جمال عبد الناصر ، وعندما ذهبت لمقابلته كان معه الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بللا الذي علمت منه أن سفارة الجزائر في ليوبولد فيل هي الأخرى أصبحت محاصرة تماماً كما حدث بالنسبة لسفارتنا هناك . وكلفني عبد الناصر بالذهاب مرة رابعة لمقابلة تشومبي لأخبره بأن ما سبق قوله عن أعضاء السفارة المصرية وعائلاتهم ينطبق على أعضاء السفارة الجزائرية وعائلاتهم ، بمعنى ان تشومبي لن يخرج من قصر العروبة إلا إذا تواجد هؤلاء جميعاً في برازافيل .

وكان بن بللا ثائراً على تشومبي وتصرفاته وطلب بحماسه المعروف من جمال عبد الناصر أن يسلمه تشومبي ليقوم بمحاكمته في الجزائر على جرائمه العديدة ومنها مقتل لومومبا وبخلفه أفريقيا من مشاكله ولكن عبد الناصر لم يكن ليقبل بطبيعة الحال أن يقوم بمثل هذا العمل .

بعد إبلاغ تشومبي بهذه الرسالة الجديدة طلب التحدث تليفونياً إلى مساعديه في ليوبولد فيل وتم له ذلك مباشرة . وفي هذا الحديث قال تشومبي أنه يعتقد أن القاهرة تدبر خطة لقتله - ويبدو أنه كان مقتنعاً بذلك وأعطى محدثه التعليمات لفك حصار السفارتين فوراً ونقل جميع أفرادها وعائلاتهم إلى برازافيل وأن تراعي كل الاحتياطات لوصولهم جميعاً سالمين . كما طلب منه أن يستدعي عدداً من الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في ليوبولد فيل ليكونوا شهوداً على نقل أعضاء السفارتين وعائلاتهم ، لأنه كما قال يخشى أن يدعي المصريون باختفاء واحد من هؤلاء ويتخذون من هذا الادعاء ذريعة لقتله هو .

كان هذا هو ما يفكر فيه تشومبي ولكن ذلك كان بعيداً عن تفكير أي أحد في القاهرة . فكل ما كان يهم عبد الناصر في ذلك الوقت هو سلامة أعضاء السفارتين المصرية والجزائرية . وقد استمر عبد الناصر يتابع بنفسه ساعة بساعة الموقف إلى أن أبلغتنا سفارتنا في برازافيل بوصول الجميع سالمين .

بعد ذلك أطلق سراح تشومبي ليعود إلى ليوبولدفيل بعد أن منى بهزيمة سياسية جديدة بمنعه من حضور مؤتمر القمة لعدم الانحياز رغم مغامرته الجريئة ووصوله إلى القاهرة دون إذن مسبق .

موقف مصر من الغزو البلجيكي الأمريكي لستانلي فيل :

خلال شهر أكتوبر ١٩٦٤ كان المرتزقة الذين جندهم تشومبي يحرزون تقدماً على الثوار الكونغوليين . وكان عدد هؤلاء المرتزقة يتزايد يوماً وتندفق عليهم الأسلحة الأمريكية الأمر الذي دفع حكومة الثورة في ستانلي فيل إلى اعتقال جميع الرعايا البلجيكي والأمريكيان الموجودين في ستانلي فيل وأعلنت الحكومة عن طريق إذاعتها في ستانلي فيل انها سوف تحتفظ بهؤلاء الرعايا كرهائن إلى أن يقف العدوان الأجنبي على الكونغو قاصدة بذلك العمليات التي يقوم بها المرتزقة وتندفق الأسلحة الأمريكية على الكونغو .

حتى ذلك الوقت ومنذ المصالحة الوطنية التي تمت في اغسطس سنة ١٩٦١ كانت القاهرة قد أوقفت مساعداتها المادية للثوار باعتبار أن ما كان يحدث خلال هذه الفترة في الكونغو من صراع وقتال إنما كان من شؤونه الداخلية ، كما كانت القاهرة تريد بذلك أيضاً أن تعطي الفرصة كاملة لإنجاح المصالحة الوطنية . واكتفت مصر في هذه المرحلة بتحركاتها الدبلوماسية في نطاق منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة

محاولة إبعاد أي تدخل أجنبي في الكونغو .

وبعد ما حدث لتشومبي في القاهرة وقفل سفارتنا في ليوبولد فيل وجه جيبني رئيس حكومة ستانلي فيل الثورية نداءً من خلال إذاعة ستانلي فيل يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٤ طالباً من القاهرة أن تعترف بحكومته ولكن مصر لم تستجب لهذا النداء الذي وجه في نفس الوقت إلى كل من الجزائر وغانا وغينيا ومالي . ولم تعترف مصر بحكومة جيبني حتى ذلك الوقت التزاماً منها بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو .

ولكن اعتقال الرعايا البلجيك والأمريكيين في ستانلي فيل كان بداية لتطورات خطيرة في الكونغو ، فقد تدخل الرئيس جوموكينياتا على الفور لتهذبة الموقف المتأزم والناجم عن هذه الاعتقالات فأصدر كينياتا نداءً للأطراف المعنية يناشدها وقف العدوان فوراً وطالب حكومة ستانلي فيل بتأكيد سلامة المدنيين من الأجانب المعتقلين .

وفي ٢٣ نوفمبر جرت مباحثات في نيروبي عاصمة كينيا بين سفير الولايات المتحدة الأمريكية وبين وزير الخارجية في حكومة ستانلي فيل «توماس كانزا» تمت تحت رعاية الرئيس كينياتا شخصياً وديالوتيلي سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية ، وفي اليوم التالي كانت المباحثات قد قطعت شوطاً لا بأس به وصدرت تأكيدات من ستانلي فيل بتأمين سلامة الرعاية الأجانب الأمر الذي أعطى الكثير من الأمل في انفراج الأزمة .

وفي نفس هذا اليوم ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ ووسط هذا الجو الجديد من التفاؤل فوجئ العالم بعملية غزو مسلح لستانلي فيل قامت بها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية . فقد قامت قوات المظلات

البلجيكية محمولة بطائرات أمريكية بغزو المدينة واحتلال المطار والمرفق الهامة .

والعجيب انه أزهقت في هذه العملية أرواحاً كثيرة من المدنيين البلجيك والأمريكيين المحتجزين كرهائن كانت قد تأمنت سلامتهم بعد تدخل كينيئاتا وتعهدات حكومة ستانلي فيل لولا هذا الغزو الذي ادعت بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية أن الغرض منه كان إنقاذ حياة الرعاية المحتجزين .

اعتبرت القاهرة هذا العمل عملاً عدوانياً سافراً من جانب الاستعمار البلجيكي وأمريكا على شعب الكونغو . كما اعتبرته سابقة خطيرة يمكن أن يتعرض لها أي شعب آخر يريد الاستقلال الكامل ويرفض السيطرة الأجنبية وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها أفريقيا غزواً استعمارياً مسلحاً بعد أن ارتفعت أعلام الاستقلال الكثيرة في القارة الأفريقية وما صاحب ذلك من اعتقاد بأن عصر الغزو قد انتهى إلى الأبد باعتباره لوناً من ألوان الاستعمار التقليدي القديم الذي انتهى عصره . كما فضح هذا العمل مرة أخرى السياسة الأمريكية في أفريقيا وفي الكونغو على وجه الخصوص .

وتغير الموقف في الكونغو من وجهة نظر عبد الناصر بعد هذا الغزو . فلم تعد صرخة الثوار الكونغوليين واستغاثتهم بسبب حكم رجعي فاسد أو حتى بسبب عملاء تشومبي من المرتزقة العنصريين ، وإنما أصبح الثوار يواجهون غزواً أجنبياً مباشراً لا يمكن السكوت عليه وإلا كان إهداراً للكثير من القيم والمبادئ التي لم يمض على إعلانها من القاهرة إلا أياماً عندما عقد مؤتمر عدم الانحياز الثاني وقبله مجلس رؤساء منظمة الوحدة الأفريقية .

ومن أجل هذه الاعتبارات هاجم جمال عبد الناصر الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا هجوماً عنيفاً لقيامها بهذا الغزو ، وأعلن في خطاب شهير على العالم أجمع أن مصر تقف مع الثورة الكونغولية ضد هذا الغزو وانها ستقدم العون لشعب الكونغو ممثلاً في قيادته الثورية التي تقف في وجه الاستعمار البلجيكي والعدوان الأمريكي .

بدأت مرحلة جديدة في علاقة مصر بالثورة الكونغولية بعد الغزو الأمريكي البلجيكي . ففتحت القاهرة أبوابها من جديد للشوار الكونغوليين ليتخذوا منها مرة أخرى قاعدة لهم . وقد ساعد على ذلك قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩٦٤ في السودان التي كانت قد أطاحت بحكم اللواء عبود وشكلت حكومة سر الختم من تحالف القوى الوطنية السودانية التي كانت تشتمل على عناصر تقدمية عديدة . وأعلن النظام الجديد في السودان وقوفه بجانب القوى التقدمية في أفريقيا ومساعدة حركات التحرير فيها .

وأمكن للقاهرة باتفاق مع حكومة السودان تأمين طريق اتصال بري من جوبا في جنوب السودان إلى المناطق التي كان يسيطر عليها اللومومبيون في الاقليم الشمالي الشرقي للكونغو المتاخم لحدود السودان . وقمنا بعمل مركز أمامي للاتصال والامداد في جوبا وبدأت حركة مستمرة لطائرات النقل التابعة للسلحاح الجوي المصري بين القاهرة وجوبا . فتدفقت الأسلحة للحكومة السودانية التي كانت تحشى تسرب كميات من الأسلحة والذخيرة الكثيرة التي تمر عبر الجنوب إلى أيدي المتمردين السودانيين لأن ذلك كان يسبب مخاوف للحكومة السودانية . ولكن عبد الناصر كان يتدخل شخصياً كلما حاولت السلطات السودانية وقف هذا الطريق ، بعد التزامنا بوضع كل الضمانات التي تطمئن إليها الحكومة السودانية لتضمن أمنها

وسلامتها دون أن تتوقف عملية إمداد الثوار الكونغوليين
باحتياجاتهم .

واستؤنفت في القاهرة عمليات تدريب الكوادر العسكرية للثوار
ووضعت الاذاعة الموجهة من القاهرة إلى الكونغو باللغات المحلية مرة
ثانية في خدمة الثوار وعادت جميع المساعدات والتسهيلات التي كانت
تقدمها القاهرة لهم من قبل .

وفي هذه المرة لم تكن القاهرة هي القاعدة الوحيدة التي تركز
عليها الثورة في الامداد والمساعدة ، فقد كانت هناك برازافيل ودار
السلام . وأصبح بالكونغو ثلاث جبهات يقاوم فيها الثوار . الجبهة
الأولى في وسط الكونغو وترتكز على برازافيل والثانية في الشرق
وقاعدتها في دار السلام عاصمة تنزانيا والثالثة في الاقليم الشمالي
الشرقي الذي أصبحت قاعدته القاهرة من خلال السودان .

وكانت هذه الجبهات الثلاث معزولة عن بعضها ، كما أن صفوف
الثوار كان قد أصابها التفكك وظهرت بين قادتها الخلافات وذلك بعد
النصر السريع الذي كانت قد أحرزته قوات تشومبي من المرتزقة
العنصريين وكذلك لغياب القيادة القادرة على تكتيل كل العناصر
الثورية وخاصة العسكرية حولها . وفي اعتقادي أن الشخصية الوحيدة
التي كانت تستطيع ذلك حينئذ هو بيير موليلي ، ولكنه كان معزولاً في
وسط الكونغو حيث كانت هذه أصعب الجبهات الثلاث في الاتصال
بالخارج وتلقى الامداد ، لأن تشومبي سرعان ما سيطر بقوات المرتزقة
على المناطق المتاخمة لنهر الكونغو على حدود الكونغو برازافيل وأصبح
الاعتماد في الامداد والاتصال فقط على التسلل . ورغم ذلك كانت
منطقة موليلي هي أول من أشعل الثورة بعد انهيار المصالحة الوطنية
وكان ذلك في إقليم كويلو (Kuilu) كما كانت هذه المنطقة هي آخر

المناطق التي ألقت السلاح في الكونغو بعد ذلك .

كان عبد الناصر يعلم أن الموقف العسكري في الكونغو ليس في صالح الثوار ، ورغم ذلك قرر الوقوف بجانب الثورة ومساعدتها . وأعلن عبد الناصر موقفه هذا على العالم كله لإيمانه بأنه لا يجوز أن يقف شعب الكونغو وحده طالما هو مستمر في المقاومة وحمل السلاح ضد غزو أجنبي مسلح بغض النظر عن النتيجة العاجلة . فهذا هو ما يفرضه التضامن بين القوى الثورية . ومهما يكن الأمر فإن الشعوب تحب دائماً ثمار نضالها في النهاية وإن طال الانتظار . هذا بالإضافة إلى أن عبد الناصر كان لا يريد أن تمضي بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية بفعلتها الشنعاء دون أن تجد رد الفعل الذي يتناسب مع هذه الفعلية داخل الكونغو وخارجه بغض النظر أيضاً عن النتيجة المباشرة . فالمعركة أصبحت شاملة بين الاستعمار والامبريالية في جانب وجميع الشعوب التي تقاوم السيطرة الأجنبية في الجانب الآخر .

أما على الصعيد الدبلوماسي فقد أحدثت عملية الغزو الأمريكي البلجيكي أصداً واسعة . ففي الأمم المتحدة تقدمت ثمانية عشر دولة أفريقية منها مصر بمشروع قرار لمجلس الأمن تدين فيه التدخل الأمريكي البلجيكي . وهنا حدث الانقسام مرة أخرى بين الدول الأفريقية .

ففي الوقت الذي ظهر فيه حماس هذه الدول الثمانية عشر ضد الغزو الأجنبي للكونغو ، كانت هناك حكومات أفريقية أخرى قد ارتبطت باتفاقيات عسكرية مع الدولة التي كانت تستعمر بلادها قبل الاستقلال . ومعنى ذلك أن هذه الدول كانت على استعداد لدعوة قوات الدولة الاستعمارية في حالة حدوث اضطرابات داخلية لا تستطيع

قمعها . وهي لذلك لا تريد الاعتراض على هذا الذي تسميه تدخلاً
أجنيباً في الكونغو باعتباره قد تم بموافقة تشومبي رئيس الحكومة .

ولإزاء هذا الانقسام بين الدول الافريقية عقد اجتماع لمجلس
وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية في نيويورك في المدة من
١٦ - ٢١ ديسمبر وبعد مناقشات حامية تم التوصل إلى صيغة تطالب
مجلس الأمن بإدانة التدخل الأجنبي والتوصية بحل أفريقي لمشكلة
الكونغو .

وأخيراً تمخضت هذه الجهود الافريقية عن صدور قرار من الأمم
المتحدة في ٣٠ ديسمبر ولكنه جاء قراراً هزئياً اكتفى « . . . بالأسف
للأحداث الأخيرة في الكونغو ، ويشجع منظمة الوحدة الافريقية لبذل
جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية » .

وعملت الدول الافريقية الثورية ومنها مصر على إحياء اللجنة
الخاصة بالكونغو والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية حيث كانت هذه
اللجنة بمثابة السيف المسلط على رقبة تشومبي . فهي مكلفة بالمصالحة
الوطنية وعليها تقديم تقريرها إلى مجلس رؤساء الدول الافريقية في
دورته التي كان قد تقرر عقدها في أكرا (أكتوبر سنة ١٩٦٥) وكان
معنى ذلك بحث مشكلة الكونغو في اجتماع رؤساء الدول الافريقية
وهو ما لا يريده تشومبي بطبيعة الحال .

وقد حاول تشومبي عن طريق بعض مؤيديه في مجلس وزراء
منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في نيروبي (٢٢ فبراير
سنة ١٩٦٥ - ٩ مارس) أن يستصدر قراراً بإلغاء هذه اللجنة
الخاصة . ولكنه فشل في الحصول على الأغلبية اللازمة لذلك .

ورغم أن هذه اللجنة كانت قد توقفت عن مباشرة أي عمل ، إلا

أن مجرد وجودها كان يزعج تشومبي . فعندما اتخذ الرؤساء الأفريقيين قرارهم في القاهرة بمنع تشومبي من حضور مؤتمر عدم الانحياز ، تحججوا بأن هذه اللجنة الخاصة لم تنته بعد من مهمتها . ومعنى ذلك أن تشومبي قد يواجه نفس الموقف في اجتماع اكرا .

لم يستطع تشومبي أن يحقق نصراً دبلوماسياً داخل المنظمة الأفريقية رغم أن قواته كانت تتقدم داخل الكونغو وتحقق انتصارات سريعة ، وأصبح واضحاً أن مجموعة دول الدار البيضاء هي الأقدر على الحركة داخل المنظمة وهي القادرة على جذبها في الاتجاه الذي تريده بعد أن انضمت إليها دول جديدة دخلت في عداد الدول الثورية مثل الكونغو برازافيل وبورندي ثم معظم دول شرق أفريقيا . وكانت دول هذه المجموعة تتشاور فيما بينها أثناء اجتماعات المنظمة ويجتمع مندوبوها بطريقة غير رسمية لتنسيق مواقفهم وخاصة بالنسبة للكونغو .

وقد بدأ هذا التقليد - الخاص بالتشاور - في القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٦٤ أثناء انعقاد مؤتمر القمة لعدم الانحياز . إذ دعا جمال عبد الناصر رؤساء وفود الدول الأفريقية الثورية التي لها مواقف متشابهة تجاه مشكلة الكونغو للاجتماع بشكل غير رسمي للتشاور . وتم الاجتماع الأول في الجناح الذي كان يقيم فيه عبد الناصر بفندق الهيلتون حيث كان ينزل جميع الرؤساء . وكان الغرض من هذا الاجتماع تأكيد تضامن هذه الدول وهي تواجه التحديات المختلفة نتيجة تأييدها للثورة الكونغولية ، وهو أمر كانت تحتاج إليه الدول المتاخمة للكونغو والتي كانت ترى في استخدام تشومبي للمرتزقة العنصرين تهديداً لأمنها وسلامتها .

نهاية الأزمة الكونغولية ونتائجها :

كان من نتيجة الانقسام في مواقف الدول الافريقية حيال مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الافريقية ان عادت دول المجموعة الفرنسية إلى التكتل من جديد مكونة المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية .

(O.C.A.M) Organization Commune Africaine et Malagache.

ولا شك أن تكتل هذه المجموعة من جديد وبالشكل الذي تم به كان على حساب الوحدة الافريقية الشاملة وأضعف من تماسك المنظمة الافريقية .

وقد أعلن عن قيام المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية في ١٢ فبراير سنة ١٩٦٥ في نواكشوت (عاصمة موريتانيا) حيث اجتمع رؤساء هذه الدول وكان موضوع الكونغو هو أهم موضوعات بحثهم . وفي اجتماعهم الثاني في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٥ الذي عقد في ابيدجان تمت الموافقة على ضم الكونغوليويبولد فيل إلى عضوية المنظمة ، وحضر تشومبي الجلسة الختامية لهذا الاجتماع . وتعهد المجتمعون بتقديم كل المساعدات الممكنة للكونغوليويبولد فيل .

وقد اعتبر تشومبي دخوله هذه المجموعة انتصاراً دبلوماسياً كبيراً . فقد حصل بذلك على اعتراف وتأييد جزء من أفريقيا وهو أمر يعزز انتصاراته العسكرية التي كان يحرزها ضد الثوار .

ومرة أخرى ويسبب الكونغو أصبحت أفريقيا منقسمة على نفسها انقساماً خطيراً هدد منظمة الوحدة الافريقية وإمكانية استمرارها عندما أعلنت مجموعة دول المنظمة المشتركة الافريقية الملجاشية منذ اجتماعها

الأول انها ستقاطع اجتماع الرؤساء لمنظمة الوحدة الافريقية والذي كان قد تقرر عقده في أكرا متحججين بأن غانا تقوم بنشاط هدام في بعض دول هذه المجموعة .

ورغم أن تشومبي كان قد نجح في السيطرة على أهم المدن في الكونغو إلا أنه كان غير قادر على القضاء نهائياً على الثورة . فالشوار يدخلون حدود الدول المجاورة في تنزانيا وبرازيل والسودان وأوغندا ويتخذون منها قواعد لهجومهم ومنها أيضاً تتسرب الأسلحة إلى أيدي الثوار . وأصبح التسلل إلى أي مكان في الكونغو ، أمر عادياً يحدث كل يوم .

وأدرك كازافوبو رئيس الجمهورية أن مشكلة الكونغولن يكون لها حل طالما هو يتحدى المشاعر الافريقية باستخدام المرتزقة الأوروبيين وبوجود تشومبي رئيساً للوزراء . كما أدرك أنه غير قادر على إخماد الثورة طالما بقيت مساعدة الدول المجاورة وأن عليه أن ينهي مشاكله مع هذه الدول إذا أراد استقرار الأوضاع في الكونغو .

وقبل انعقاد مجلس رؤساء منظمة الوحدة الافريقية في أكرا (اكتوبر ١٩٦٥) بأيام قليلة قام كازافوبو بعزل تشومبي تمهيداً للتخلص من المرتزقة الأوروبيين وأصبح بذلك قادراً على حضور اجتماع أكرا دون أن يواجه المتاعب التي كانت تنتظره .

وحضر كازافوبو بالفعل اجتماع الرؤساء الافريقيين في أكرا بعد أن اشترط حذف موضوع الكونغو . وقد فسر الرؤساء الافريقيون موقف كازافوبو الجديد من عزل تشومبي والاعلان عن نيته في التخلص من المرتزقة الأوروبيين ، على أنه تحول من ناحيته نحو سياسة وطنية أفريقية وهكذا استقبل الرئيس الكونغولي في الاجتماع استقبالاً حسناً وأصبح مقبولاً على المستوى الافريقي كله . وانتهت بذلك

مشكلة الكونغو داخل منظمة الوحدة الافريقية كما انتهت كمشكلة
أفريقية قسمت القارة فترة من الزمن .

واستطاع كازافوبو بهذا التحول في سياسته أن يعيد علاقته بكثير
من الدول الثورية في أفريقيا - وخاصة الدول المجاورة للكونغو- إلى
حالتها الطبيعية وخصوصاً بعد أن بدأ في الاستعانة بكثير من العناصر
اللومومبية في أجهزة الدولة .

وكانت القيادات اللومومبية نفسها قد تبعثرت ، بعضها تعاون مع
كازافوبو واعتبر أنه بذلك يعود إلى وضع المصالحة الوطنية التي سبق
التوصل إليها عام ١٩٦١ . والبعض الآخر تواجد خارج الكونغو
رافضاً كل الحلول الوسط ولكن بعد أن كان قد فقد فاعليته في
الداخل ، والقليل مثل بييرموليلي الذي بقي في داخل البلاد يقاوم
حكم كازافوبو .

ولكن الثورة الكونغولية كانت قد فقدت الدوافع الأساسية التي
كانت تحرك بواسطتها جماهير الشعب الكونغولي . فوحدة الكونغولم
تعد مهددة وتشومي اختفى من المسرح السياسي وأصبح يعيش في
منفى في أوروبا . كما أن وجود المرتزقة الأوروبيين لم يعد مشكلة بعد أن
وعد كازافوبو بالتخلص منهم جميعاً .

ولكن الأحوال لم تستقر كما أراد لها كازافوبو ، ففي ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٦٥ قام الجنرال موبوتو قائد الجيش بعزل كازافوبو ونصب
نفسه رئيساً للجمهورية . واعتبرت معظم الدول الافريقية ومنها مصر
أن هذا الحدث من شؤون الكونغو الداخلية ، وخاصة أن موبوتو
حاول منذ البداية التأكيد على الوجه الافريقي للكونغو ، كما أنه لم يكن
هناك في أفريقيا من يتباكى على اختفاء كازافوبو .

وفي نهاية الحديث عن الكونغو لنا أن نتساءل عما إذا كانت الأهداف التي من أجلها تدخل عبد الناصر في مشكلة الكونغو قد تحققت . فالمعروف ان لومومبا الذي ذهبنا لنجده قد قتل ، كما أن القوى الثورية في الكونغو لم تحقق نصراً حاسماً .

والحقيقة أن لومومبا وإن كان قد قتل فقد انتصرت مبادئه دون شك ، وبقيت هذه المبادئ أنشودة تتغنى بها أفريقيا إلى يومنا هذا ، وأصبح لومومبا أسطورة تتحدث عنها أفريقيا كلها وكرم الزعيم الكونغولي بعد مماته في كل أنحاء الدنيا كما لم يكرم زعيم أفريقي قبله . أما على صعيد الكونغو فقد تحققت له وحدة الأرض وانتهت فكرة الانفصال أو البلقنة وهي أخطر ما واجهه لومومبا . ولولا وقفته الشجاعة منذ البداية وتضحياته التي توجهها استشهاده لكان انفصال كاتنجا حقيقة قائمة الآن .

أما الاستقلال الذي أراده لومومبا للكونغو بعيداً عن أي سيطرة أجنبية فإنه وإن لم يكن قد تحقق حتى الآن ، إلا أن شعب الكونغو ما زال يناضل في سبيل تحقيق هذه الغاية ، وهو في ذلك شأنه شأن الكثير من الشعوب التي تقاوم الاستعمار الجديد وتقاوم السيطرة الأجنبية في جميع أشكالها وصورها من أجل أن تعود ثروة البلاد إلى الشعب مالكة الأصلي . ولا شك أن ثورة لومومبا ستبقى دائماً وقوداً ومحركاً لكل الثوار في الكونغو وفي كل مكان آخر .

والغريب أن موبوتو نفسه - وكان هو قائد الجيش الذي قبض على لومومبا وسلمه إلى تشومبي - قد بالغ في تكريم لومومبا بعد أن أصبح هو نفسه رئيساً للجمهورية ، فأقام له تمثالاً ضخماً لتخليد ذكره . وقد حضرت بنفسي الاحتفال بوضع أساس هذا التمثال ،

وحضره عدد كبير من رؤساء الدول الافريقية حيث كان ذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقي في كينشاسا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

وقد تكلم موبوتو في هذه المناسبة عن لومومبا وبطولته فوضعه في صف الأنبياء والقديسين واعتبره أعظم زعيم أنجبه الكونغو وأفريقيا كلها ، وكان ذلك أمراً مثيراً للدهشة ، إلا أن موبوتو كان له تفسيره الذي كان يردده دائماً ، فهو عندما قبض على لومومبا كان مجرد رجل عسكري ينفذ تعليمات رئيس الجمهورية (كازافوبو في ذلك الوقت) وهذا ما كان يحتمه عليه - كما يدعي - واجبه العسكري . أما وقد أصبح رئيساً يتحمل المسؤولية كاملة يجب حسب قوله - أن نفتح له صفحة جديدة .

وقد بالغ موبوتو عقب توليه الرئاسة في التأكيد على الملامح الافريقية الخالصة لبلاده ، بعكس ما كان يسعى إليه تشومبي الذي كان يريد أن يسود كل ما هو أوروبي . ولكن موبوتو اهتم في ذلك بالشكل دون أن يهتم بالجوهر . فقد غير موبوتو اسم الكونغو ليأخذ اسماً أفريقياً خالصاً هو زائير كما غير اسم العاصمة ليوبولدفيل لتأخذ اسماً أفريقياً هو كينشاسا وامتدت الأفرقة إلى أسماء كثيرة أخرى من بينها اسمه هو شخصياً . فقد تخلص من اسمه المسيحي الأوروبي « جوزيف » ليصبح اسماً أفريقياً هو « سيسي سيكو » Sese Seko وتصور أنه يرضى القوى الوطنية في الداخل هذه التغييرات الشكلية كما أرضى المجتمع الافريقي الذي أدان تشومبي من قبل ورفض سياسته .

ونحن وإن كنا نرى في ذلك شيئاً من السذاجة أو الاستخفاف بعقول الآخرين ، إلا أنه دون شك يوضح اتجاه الشعور الوطني في الكونغو وفي أفريقيا ، ذلك الشعور الذي كان يرفض السيطرة

الأوروبية ويتطلع إلى تأكيد ذاته الافريقية وهو ما ناضل من أجله لومومبا ومات في سبيله ، ولا شك أن الشعب الذي رحب يوماً من الأيام بالتغيير الذي أصاب الشكل ، ما زال ينتظر التغيير الحقيقي الذي يمتد إلى جوهر الأمور .

لقد مات لومومبا ولكنه دخل عالم الخلود وأصبح رمزاً للنضال والثورة وحقق لبلاده وحدة الأرض ، أما تشومبي الذي أصبح رمزاً للخيانة والعمالة فقد ظلت فعلته الشنء تطارده إلى أن لقي حتفه في معتقله بالجزائر ، فقد ضلت طائرته الطريق ودخلت خطأ في الأجواء الجزائرية فأجبرت على الهبوط وتم القبض عليه .

واحتارت حكومة الجزائر في كيفية التصرف معه فهي ان تركته أدانتها الشعوب الافريقية الساخطة على تشومبي وفي مقدمتها شعب الجزائر نفسه . وإن سلمته لحكومة الكونغو التي كانت تلح في طلبه تكون قد خالفت العرف والأصول الدولية ، لأن معنى ذلك انها كانت ستسلمه لجلاديه وهي تعرف أن مصيره الاعدام حيث كان مويوتو يريد ذلك . فقد كان تشومبي يعمل من أجل الاطاحة بحكم مويوتو وينفق في سبيل ذلك بسخاء من ملايين التي هربها إلى الخارج .

وانتهت حكومة الجزائر إلى الابقاء على تشومبي محبذة إقامته في أحد المنازل إلى أن مرض ومات دون أن تشفع له ملايين التي حاول دون جدوى أن يدفعها مقابل حريته .

وما لا شك فيه أن موقف جمال عبد الناصر من مشكلة الكونغو ومساندته الصريحة المخلصة لقوى الثورة هناك ، كان له الأثر الكبير في إيجاد علاقات وروابط قوية بيننا وبين عدد من الدول الافريقية الأخرى التي كانت قد بدأت ثورتها على السيطرة الأجنبية بكل أشكالها وأجبرت على خوض معارك ضارية مع الاستعمار مثل غينيا ومالي وغانا . وقد

كان تعاون مصر مع هذه الدول في مساعدة الثورة الكونغولية هو البداية الحقيقية لإيجاد مقاومة جماعية فعالة ضد الاستعمار في أفريقيا ، الأمر الذي أقرته منظمة الوحدة الافريقية بعد ذلك في اجتماعها الأول عندما أقرت تشكيل لجنة التنسيق أو لجنة تحرير أفريقيا ، مع تسع دول تعمل على تقديم العون المادي والمعنوي لحركات التحرير الافريقية باسم أفريقيا كلها ومساهمة جميع دولها . وقد جاءت فكرة إنشاء هذه اللجنة أساساً من الدول التي عملت متعاونة في تأييد ثورة الكونغو ومنها مصر كما جاء تشكيلها في معظمه من هذه الدول وكان ذلك بطبيعة الحال انتصاراً لقوى التحرر والثورة في أفريقيا .

كان أيضاً من النتائج المباشرة لما حدث في الكونغو ، انتقال الثورة إلى أنجولا . فقد بدأت الشرارة الأولى لحرب التحرير الانجولية في ٤ فبراير سنة ١٩٦١ أي بعد مقتل لومومبا بأقل من شهر واحد ، وقد قامت بها الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M. P. L. A. وهي الحركة التي تسلمت الحكم بعد الاستقلال وكان ذلك في لواندا العاصمة . ثم امتدت الثورة في أول مارس ١٩٦١ لتشمل مناطق انجولية جديدة وكانت هذه المرة بواسطة حركة أخرى برئاسة روبرتو هولدن الذي قاد حملة ناجحة من حرب العصابات متخذاً من الكونغو نفسه قاعدة للهجوم والامداد بالسلاح مستفيداً بصلة القرى التي كانت تربطه بموبوتو قائد الجيش الكونغولي في ذلك الوقت .

وهكذا أراد الاستعمار أن يكون لومومبا أمثلة لمن تحدته نفسه بالتمرد على الاستعمار والقوى التي يؤيدها ولكن الأمر جاء على عكس ذلك فقد أصبح لومومبا مثلاً يقتدى به وشجعت مواقفه البطولية على إسراع خطى التحرير في أفريقيا .

ولقد أحست النظم العنصرية في أفريقيا بخطورة الموقف بعد

أحداث الكونغو لاقتراب الثورة من حدودها وفشل قوى الاستعمار التقليدي في احتواء هذا التطور السريع للثورة الافريقية ، كما فشلت في مواجهته بالعنف . فقام تحالف خطير بين الأنظمة العنصرية الثلاثة في جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية وروديسيا لمقاومة هذا التيار التحرري الجامح في القارة . ولكن ذلك كله لم يمنع امتداد المقاومة إلى داخل هذه المناطق نفسها . وانتهى أمر التحالف تماماً بسقوط النظام الدكتاتوري في البرتغال وتحرر المستعمرات البرتغالية . وقد لعبت المقاومة الافريقية في هذه المستعمرات دوراً هاماً في تقويض دعائم النظام البرتغالي نفسه .

وهكذا كان الدور الذي قامت به مصر وموقف جمال عبد الناصر من مشكلة الكونغو دوراً وموقفاً إيجابياً ساهم في دفع حركة التحرر الوطني في أفريقيا نحو التخلص من السيطرة الأجنبية ومقاومة سياسة البلقنة التي يتبعها الاستعمار ضد الدول حديثة الاستقلال .

الفصل السادس

جمال عبد الناصر والوحدة الأفريقية

- * مفهوم الوحدة الأفريقية
- * مؤتمرات الدول الأفريقية المستقلة .
- * ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية في أفريقيا .
- * قيام منظمة الوحدة الأفريقية .
- * أين تقع الوحدة الأفريقية من الوحدة العربية ؟

كانت الوحدة الافريقية من أهم الموضوعات التي شغلت أفريقيا في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وملأت عقول الشعوب والحكام على حد سواء ، وألهبت مشاعر الجميع في أفريقيا كلها ، وتركت أثرها العميق في تطورات الأحداث خلال هذه الفترة .

وقد كان لمصر بزعامة جمال عبد الناصر دوراً تاريخياً بارزاً في بلورة مفهوم الوحدة الافريقية والطريق إليها . فعندما وقعت مصر بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ مع حركات التحرير وساعدت الثورات الافريقية وفتحت القاهرة أبوابها لتكون قاعدة للنضال الثوري في القارة كلها ، كانت هذه هي أولى الخطوات الايجابية والعملية نحو وحدة القارة والاساس الذي قام عليه بعد ذلك بناء الوحدة الافريقية ، هذا البناء الذي ارتفع عام ١٩٦٣ ليصبح منظمة للوحدة الافريقية تضم جميع دول القارة . فقد كان موقف مصر هذا هو في واقع الأمر تجسيدا لوحدة العمل الثوري في أفريقيا .

مفهوم الوحدة الافريقية :

تكلمنا من قبل عن منبت هذه الظاهرة - ظاهرة الوحدة الافريقية - عندما كانت مجرد أفكار في عقول المثقفين من الأفارقة

والزئوج الذين عاشوا في أمريكا وانجلترا وفرنسا ، وأقصد بذلك حركة « ألبان أفركانزم » أو الجامعة الإفريقية كما اصطلح على تسميتها ، وسلسلة المؤتمرات التي عقدت باسمها في عواصم هذه الدول .

وظلت هذه مجرد حركة فكرية إلى أن استقلت غانا عام ١٩٥٧ ثم استقلت بعدها أعداد كبيرة من الدول الإفريقية عام ١٩٦٠ . فأصبحت هذه الحركة الفكرية حركة أفريقية جماهيرية لها أبعادها السياسية والاجتماعية وانطلقت في جميع أنحاء القارة الإفريقية في شكل ثورة عارمة .

ورغم أن هذه الثورة من أجل الوحدة الإفريقية ، والتي تعلقت بها جميع شعوب القارة ، فقد بقي مفهوم الوحدة غير محدد . وتعددت الآراء بالنسبة لها وبالنسبة للطريق إليها .

فظهرت كلمات واصطلاحات جديدة مثل « القومية الإفريقية » و « الوطنية الإفريقية » و « الشخصية الإفريقية » عرفت بأنها مرادفات أو مشتقات لهذه الوحدة الإفريقية ، ولكنها كلها لم تكن أقل غموضا من المدلول الذي كانت تتركه عبارة الوحدة الإفريقية في الأذهان .
الوحدة الإفريقية في الأذهان .

فلا يمكن أن تكون هناك قومية قارية تشمل أفريقيا كلها بطبيعة الحال ، فاللغات واللهجات الموجودة في القارة يتراوح عددها من ٧٠٠ إلى ١٠٠٠ لغة ولهجة أي أكثر من نصف اللغات التي عرفت في العالم كله .

وإذا كان من المعروف أن القوميات هي المحرك الأول لقيام الوحدات السياسية وإقامة الأوطان ، فالعكس كان هو الصحيح

بالنسبة لأفريقيا ، فالأوطان والدول الأفريقية رسم حدودها الاستعمار دون اعتبار للتوزيع البشري أو مصلحة السكان . فأصبح الوطن الواحد يضم العديد من القبائل التي تختلف في لغاتها وعاداتها ودياناتها وأحياناً التكوين الانثروبولوجي نفسه . وفي نفس الوقت نجد أيضاً الكثير من الحدود السياسية التي أقامها الاستعمار وقد قسمت بين أبناء القبيلة الواحدة ليعيشوا في دولتين مختلفتين أو أكثر . لذلك أصبحت الأوطان الجديدة واللغات الجديدة التي أدخلها الاستعمار هي الرعاء الأساسي لخلق الوطنية والقومية الجديدة في هذه القارة .

والمعجب أن المشاكل الناتجة عن هذه الأوضاع - وأقصد بها تعدد الدول واختلاف القوميات وحالة البلقنة التي فرضها الاستعمار على القارة - لم تكن عبثاً على الوحدة الأفريقية بمفهومها القاري ، بل على العكس من ذلك فقد كانت هذه نفسها من أسباب تعلق الأفارقة بالوحدة الأفريقية الشاملة وتطلعهم إليها باعتبار أن في وحدة القارة حل لجميع هذه المشاكل بل ومشاكلهم الأخرى كما يتصورون .

ففي وحدة القارة حل للمشاكل القبلية والمشاكل الناتجة عن بلقنة القارة وحدودها المصطنعة ، كما يجدون فيها حلاً لمشاكل التفرقة العنصرية ، وقبل كل شيء يجدون فيها القوة التي تجعل أفريقيا قادرة على مواجهة الاستعمار والتخلص من سيطرة الرجل الأبيض .

ورغم أن بعض الزعماء الأفارقة من أمثال أنكروما وسيكوتوري كانوا ينظرون إلى الوحدة الأفريقية منذ البداية باعتبارها حركة تدخل في صميم الثورة الأفريقية ووضعوا تصوراتهم للوحدة في شكل مشروعات محددة كما فعل أنكروما حين طالب بمشروع الحكومة الواحدة لكل أفريقيا ، فقد ظل البعض الآخر وهو لا يرى من الوحدة الأفريقية إلا ذلك الجانب الرومانسي والذي يجعله يردد - دون تفسير

أو تحديد - شعار « الاتحاد قوة » . ومن هؤلاء الرئيس توبمان الرئيس الراحل لجمهورية ليبيريا والذي عبر عن هذا المعنى عندما وقف في جلسة افتتاح مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في أكرام عام ١٩٥٨ ليقص علينا قصة قديمة عبر بها عن مفهومه للوحدة الافريقية .

ويتلخص مضمون هذه القصة انه حدث أن جلس أحد زعماء القبائل الافريقية مع حكماء القبيلة فاقتحم مجلسهم شعبان كبير الحجم ، فقاموا جميعاً وتعاونوا على قتله ، وما أن فرغوا من هذه المعركة حتى تساءل الزعيم الافريقي إذا كان أحدهم يستطيع أن ينبئه عن السبب الذي أدى إلى مقتل الشعبان .

وبعد أن فشل جميع الحاضرين في إعطائه الاجابة التي ترضيه قال متسائلاً عما كان يحدث لو أن الشعبان دخل عليهم ومعه عدة شعبان أخرى .

فقالوا جميعاً أنه لو كان ذلك حدث لكانوا تركوا المكان فارين . وهنا قال الزعيم الافريقي : « إذن قتل الشعبان كونه وحيداً ومفردة » .

وكان هذا المفهوم البسيط بجوانبه الرومانسية هو في حقيقة الأمر الذي حرك الأفارقة جميعاً وأثار حماسهم للوحدة الافريقية - وأقصد مفهوم الوحدة التي تعطي القوة لمواجهة جميع متاعبنا والتغلب عليها .

لكن الأمر لم يكن بهذه البساطة عندما تعدت الأمور مجرد الأماني ، وعقدت المؤتمرات الافريقية وبدأ المسؤولون من الزعماء الافريقيين والحكومات الافريقية يضعون تصوراتهم ومشروعاتهم لهذه الوحدة ، فتصارعت الأفكار وتضاربت الآراء نحو تحديد مفهوم هذه الوحدة الافريقية وطريقة تحقيقها وممارستها .

وكانت التساؤلات كثيرة وتعكس هذا التضارب . فهل تكون

وحدة العمل الثوري هي المركب الأول للوحدة الافريقية ؟ وبالتالي هل تكون الوحدة هي وحدة الدول الثورية القادرة على تدعيم الثورة في أفريقيا حتى تتحرر القارة من جميع ألوان السيطرة الأجنبية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ألا يؤدي ذلك إلى الصدام مع الحكومات الافريقية التي لا تستطيع أن تسير في ركب الثورة ؟ وما هو الموقف بالنسبة للحركات الثورية في مثل هذه الدول ؟ وما هي حدود التدخل في شؤون الغير ؟

أم أن الوحدة الافريقية تعني مجرد تجمع الدول المستقلة في القارة والتحالف فيما بينها فقط في حدود ما يمكن أن تتفق عليه جميع الدول الافريقية ؟ وإذا كانت هذه هي الوحدة ، ألا يكون ذلك تفرغاً للوحدة من مضمونها الثوري في سبيل التمسك بالشكل فقط ؟

وما هو الموقف بالنسبة للوحدات الاقليمية ؟ أي معاكسة للوحدة الشاملة أم أنها خطوة نحوها ؟ ثم ما هي الوحدة التي نريدها لدول أفريقيا أي وحدة دستورية ؟ وهل توجد المقومات الكافية بين الشعوب الافريقية لقيام مثل هذه الوحدة وضمان استمرارها ؟ ومئات الأسئلة الأخرى التي لم يكن من السهل أن نجد لها الاجابة التي يقبلها جميع الأفارقة .

واستمرت هذه التساؤلات والتناقضات والصراعات حول الوحدة الافريقية ومفهومها إلى أن استطاع الأفارقة في مايو سنة ١٩٦٣ أن يتوصلوا إلى صيغة قبلها الجميع وأصبحت هذه الصيغة دستوراً للوحدة الافريقية ألا وهي ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

والى أن تم ذلك شهدت القارة العديد من الاجتماعات والمؤتمرات بعضها على المستوى الرسمي وبعضها على المستوى الشعبي كما شهدت قيام التكتلات والتنظيمات السياسية التي تكونت كلها باسم الوحدة ومن أجلها .

ورغم أن هذه الحركات الواسعة من المؤتمرات والتكتلات أظهرت الكثير من التناقضات والصراعات الموجودة في أفريقيا ، إلا أنها كانت ضرورية لبلورة الصيغة النهائية للوحدة ، كما كانت ضرورية لتحطيم الكثير من الحواجز التي أقامت الأنظمة الاستعمارية المتباينة بين شعوب القارة .

وقد شاركت مصر وشارك عبد الناصر مشاركة إيجابية وفعالة في الجهود التي بذلت من أجل بلورة الوحدة الافريقية وكان دور مصر دوراً بارزاً ومؤثراً في جميع المراحل التي أدت في نهاية الأمر إلى قيام منظمة الوحدة الافريقية .

مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة :

كانت مرحلة هامة في تاريخ الوحدة الافريقية تلك المرحلة التي تمت فيها عدة لقاءات عرفت « بمؤتمرات الدول الافريقية المستقلة » C.I.A.S. وكان أهمها أول هذه المؤتمرات الذي دعى اليه كوامي انكروما وعقد في أكرا في أبريل سنة ١٩٥٨ .

وجاء هذا الاجتماع إيذاناً بنقل الحركة الافريقية أو حركة « البان أفريكانزم » من عواصم أوروبا وأمريكا إلى قلب القارة الافريقية نفسها . كما كان أول دعوة عملية لفكرة الوحدة الافريقية ارتفع في أعقابها شعار هذه الوحدة التي خفقت لها قلوب الأفارقة في كل مكان .

ورغم أن هذا المؤتمر شأنه في ذلك شأن الاجتماعات المنبثقة عنه ، لم يحدد المفهوم الكامل أو العملي للوحدة الافريقية ، إلا أنه نجح في تأكيد معاني معينة ربطت بصفة نهائية بمفهوم هذه الوحدة .

فقد جاء هذا المؤتمر بمثابة الضربة القاضية لفكرة الفصل بين

أفريقيا العربية وأفريقيا السوداء . وسقطت الصحراء كعازل أريد له أن يفصل بين شمال القارة وجنوبها . وأخذت الوحدة الأفريقية المفهوم القاري ، أو وحدة القارة بجميع أجزائها ، وذلك عندما اجتمعت الثمان دول الأفريقية المستقلة في ذلك الوقت وكان بينها خمس دول عربية . وأنقذت بذلك الحركة الأفريقية والوحدة الأفريقية وبصفة نهائية من أن تكون مجرد رد فعل لما يلاقيه الأفارقة من مرارة التفرقة والاضطهاد العنصري .

وقد ذهب أنكروما إلى حد بعيد في محاولة إبعاد شبهة التعصب العنصري عن الحركة الأفريقية عندما وجه الدعوة أيضاً إلى حكومة اتحاد جنوب أفريقيا لحضور هذا المؤتمر . إلا أن جنوب أفريقيا اشترطت دعوة الدول الاستعمارية أيضاً باعتبارها « قوى مسؤولة في أفريقيا » فأسقط أنكروما دعوته التي لم تتكرر بعد ذلك .

والعنى الآخر الذي تأكد منذ المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة والتصق بصفة نهائية بمعنى الوحدة الأفريقية هو العمل الأفريقي المشترك من أجل إنهاء الاستعمار وتحميل الدول الأفريقية المستقلة مسؤولية خاصة نحو المساعدة في تحرير الشعوب الأفريقية التي ما زالت تروّج تحت نير الاستعمار ، سواء كان ذلك عن طريق الأمم المتحدة أو عن طريق تقديم المساعدة المباشرة . وكان هذا المفهوم أبرز الجوانب الإيجابية الملموسة في مفهوم الوحدة الأفريقية . وأعطى هذا المفهوم الدول الأفريقية المستقلة الحق والشرعية في المطالبة باستقلال هذه الدول وتبني قضاياها في المحافل الدولية وخاصة في الأمم المتحدة .

وإذا كان لنا أن نرجع الكثير من الفضل في تحقيق هذه المفاهيم لرئيس غانا الراحل كوامي أنكروما الذي وجه الدعوة للدول العربية

لحضور أول مؤتمر يأخذ الصفة الرسمية في أفريقيا باعتباره اجتماع حكومات ، فلا بد لنا أن نذكر أن الجهود التي كانت قد بذلتها مصر لتأكيد وجهها الأفريقي وحركة عبد الناصر الواسعة في المجال الأفريقي هي التي جعلت دعوة انكروما على هذا النحو أمراً ممكناً . ولذلك فقد جاءت نتائج هذا المؤتمر نجاحاً لسياسة عبد الناصر الأفريقية وتوسيحاً لجهوده المستمرة في مساعدة حركات التحرير الأفريقية .

ولم يكن هذا هو المكسب الوحيد الذي خرجت به مصر والدول العربية من هذا المؤتمر وإنما كان أعظم ما حققه العرب هو الاهتمام البالغ والتأييد الذي حظيت به الثورة الجزائرية وتبني الأفارقة لها باعتبارها ثورة أفريقية .

فقد أتيج لمثلي جبهة التحرير الجزائرية فرصة عرض قضيتهم على المؤتمر . فقدموا ثورتهم باعتبارها ثورة أفريقية بجانب كونها ثورة عربية . وكان هذا خطأ ذكياً في استراتيجية الثورة الجزائرية استفادت منه الجزائر التي حصلت على تأييد الأفارقة كما أفاد ذلك كثيراً في تدعيم الصلة بين العرب وبقية الأفارقة .

وقد اعترف المؤتمر بجبهة التحرير الجزائرية باعتبارها الممثل الشرعي للجزائر ، كما أكد المؤتمر تصميم الدول الأعضاء على تقديم كل مساعدة ممكنة لشعب الجزائر لتحقيق استقلاله . وقرر المؤتمر أن تقوم ثلاث بعثات دبلوماسية مشتركة تتكون كل بعثة من ممثلي ثلاث دول من دول المؤتمر ، تطوف الدول الاسكندنافية ودول وسط أمريكا وأمريكا الجنوبية تدعوا للقضية الجزائرية في محاولة للحصول على أصوات هذه الدول لتأييد القرار الخاص بالجزائر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وكان من نتيجة هذا التحرك أن أشار قرار الأمم المتحدة الخاص بالجزائر في هذه الدورة (عام ١٩٥٨) ولأول مرة إلى وجود الحرب الجزائرية ولم تعد الأمم المتحدة تنظر لما يحدث في الجزائر باعتباره من شؤون فرنسا الداخلية كما كان الوضع قبل ذلك .

وقد نجحت الحكومة المؤقتة للجزائر بعد ذلك في حمل وزراء خارجية الدول الافريقية المستقلة على الاجتماع اجتماعاً طارئاً لبحث المزيد من سبل التأيد والمساعدة للثورة الجزائرية وذلك في صيف عام ١٩٥٩ في منروfia . واعترفت غينيا التي كانت قد استقلت بالحكومة الجزائرية المؤقتة أثناء انعقاد هذا المؤتمر كما اعترفت أيضاً من دول أفريقيا الغير عربية ، غانا ولكن قبل المؤتمر مباشرة .

وهكذا أصبحت الثورة الجزائرية في حركتها العالية تعتمد اعتماداً كبيراً على تأييد الافارقة بجانب التأييد العربي ، مستفيدة بذلك القدر من التضامن الافريقي الذي كان قد حققه مؤتمر الدول الافريقية المستقلة .

وكان من نتائج مؤتمر أكرا أيضاً - فيما يتعلق بالوحدة - ظهور الوجود الافريقي على المستوى الدولي ، أي اعتراف المجتمع الدولي بوجود كيان أفريقي يضم الدول الافريقية المستقلة . ولا شك أن ذلك كان في اتجاه تأكيد الشخصية الافريقية في المجال الدولي . فقد اتفقت الدول التي اشتركت في مؤتمر أكرا على أن تتكون « سكرتارية دائمة غير رسمية » من مندوبيها في الأمم المتحدة تكون مهمتهم التنسيق بالنسبة للمسائل ذات الاهتمام المشترك لدولهم ، والتحضير لاجتماعات الدول الافريقية المستقلة والعمل على تنفيذ قراراتها . وكان هذا هو بداية تكون المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة والتي

استطاعت أفريقيا من خلالها أن تكون قوة لها تأثيرها في المجتمع الدولي .

وأصبحت الأمم المتحدة تعترف بأفريقيا كوحدة اقليمية واحدة فبعد أن كانت تتجه دائماً إلى إدخال شمال أفريقيا في منطقة الشرق الأوسط - وهو أمر كانت ترفضه الدول العربية حتى لا تشترك مع إسرائيل في منظمة إقليمية واحدة - نجد الأمم المتحدة في شهر مايو سنة ١٩٥٨ تنشئ اللجنة الاقتصادية وتضم جميع دول القارة بما فيها دول « E. C. P. » الافريقية التابعة لها شمال أفريقيا واتخذت أديس أبابا مقراً لهذه اللجنة .

وجاء المؤتمر الثاني للدول الافريقية المستقلة في اديس ابابا (يونيو ١٩٦٠) وفي هذا المؤتمر ظهرت التناقضات والصراعات لأول مرة حول مفهوم الوحدة الافريقية . فقد كان السؤال الذي فرض نفسه على كل مناقشات المؤتمر ثم بقي مطروحاً بعد انتهائه يثير كثيراً من الجدل والنقاش في أفريقيا ، هو ما إذا كانت الوحدة التي ينشدها الافريقيون ستكون وحدة العمل الثوري ، أم أن الأفارقة سوف يكتفون بأن تكون هذه الوحدة مجرد تجمع لجميع الدول الافريقية المستقلة بقصد تنمية التعاون فيما بينها فحسب .

وقد كانت دول جديدة قد استقلت وتحضر المؤتمر لأول مرة ، ومنها غينيا التي كانت بحكم ظروف استقلالها ومعركتها مع فرنسا من أكثر الدول الثورية راديكالية وأكثرها حماساً لوحدة العمل الثوري في أفريقيا . ومنها أيضاً الكاميرون التي كانت قد قبلت الارتباط مع فرنسا . وحضرت نيجيريا باعتبار أنه قد تحدد تاريخ استقلالها في نفس العام وكانت قد قررت هي الأخرى الارتباط مع المملكة المتحدة باتفاقات عسكرية وروابط اقتصادية وسياسية أخرى .

كان التباين الصارخ في سياسة هذه الدول مدعاة لظهور التناقض والصراع على مفهوم الوحدة الافريقية عند بحث موضوعات معينة . وكان أهم هذه الموضوعات هو طلب اتحاد شعب الكاميرون (حزب الـ «U. P. C.» حضور المؤتمر بصفة مراقب أو على الأقل عرض قضية بلاده على المؤتمر وهو إجراء سبق أن اتخذ في اجتماع الدول الافريقية المستقلة الأول في أكرا .

وتحمس وفد غينيا لهذا الطلب ، فقد كان سيكوتوري قد فتح بلاده لحركات التحرير والتنظيمات المعارضة في الأقاليم الفرنسية ومنها حزب اتحاد شعب الكاميرون الذي كان يقود الثورة في بلاده منذ اشتعالها عام ١٩٥٦ . ولكن بعد أن استقلت الكاميرون وأصبحت عضواً في هذا المؤتمر أصبح من غير المعقول أن يجلس وزير خارجيتها ليستمع لمن تعتبرهم بلاده خارجين على القانون .

وطرحت غينيا القضية على انها اختيار أمام المؤتمر لنوع الوحدة التي يريدها الأفارقة . فاما أن تكون وحدة تكتفي بالشكل فقط فيأخذون بوجهة نظر حكومة الكاميرون في استبعاد ممثلي الثورة ، ويكون المؤتمر بذلك - على حد تعبير وفد غينيا - قد أفرغ الوحدة الافريقية من مضمونها الثوري ، أو أن يكون اهتمام المؤتمر بجوهر الوحدة ومضمونها فيستمر تأييد المؤتمر للثورة الكاميرونية كما يريد حزب اتحاد شعب الكاميرون ويريد وفد غينيا .

ولكن المؤتمر لم يأخذ بوجهة نظر غينيا واستبعد ممثلي الثورة الكاميرونية ورغم أن هذا القرار من المؤتمر كان يوحي بانحسار وتراجع فكرة وحدة العمل الثوري ، إلا أن السبب الحقيقي كان يكمن في رغبة الدول الثورية الأخرى وعلى رأسها مصر أن يكون العمل الجماعي الثوري في أفريقيا موجهاً في هذه الحقبة ضد

الاستعمار مباشرة وليس ضد حكومات أفريقية مهما كان اتجاهها . وهي بذلك تتجنب إثارة مخاوف بعض الدول الافريقية حديثة الاستقلال من الوحدة الافريقية ، وتشجع هذه الدول وتفتح لها الطريق للانتقال إلى معسكر الدول الثورية وهي لذلك ترى انه من الضروري إعطاء الدول حديثة الاستقلال الوقت والفرصة لتستجمع قواها وتصبح أكثر قدرة على مواجهة الاستعمار .

وقد هاجم ثوار الكامبيون المؤتمر بسبب هذا القرار في المجلة التي كان يصدرونها قائلين : « سوف تشهد الشهور والسنوات القادمة مولد حكومات مستقلة اسماً ولكنها ستبقى خاضعة لنفوذ الامبريالية من الناحية الفعلية . وان التضامن الافريقي سوف يصبح مجرد عاطفة في خدمة الامبريالية إذا كانت الدول الافريقية المستقلة استقلالاً حقيقياً ستظل تنشذ الوحدة - كما حدث في اديس أبابا - بأي ثمن » .

ولكن المؤتمر نفسه استطاع أن يصدر قراراً آخر ثورياً وهاماً في صالح وحدة العمل الثوري الا وهو قبول الحكومة المؤقتة للجزائر كعضو كامل في مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة والاجتماعات المنبثقة عنها . وقد حدث ذلك وسط المعارضة الشديدة لوفد الكامبيرون . فقد كان هذا القرار خطيراً بالنسبة للدول التي ارتبطت مع فرنسا داخل ما سمي بالمجتمع الفرنسي ، وكان عدد كبير منها قد تقرر استقلاله في نفس العام .

ومنذ هذا التاريخ وإلى أن استقلت الجزائر عام ١٩٦٣ أصبحت مواقف الدول الافريقية المختلفة من ثورة الجزائر أحد العوامل التي وقفت عقبة أمام تحقيق الوحدة الافريقية الشاملة .

وكان آخر اجتماعات الدول الافريقية المستقلة هو اجتماع

ليوبولد فيل عندما دعا لومومبا إلى اجتماع طارئ عقد في ٢٥ اغسطس سنة ١٩٦٠ عقب أحداث الكونغو الشهيرة ومحاولة انفصال اقليم كاتنجا . وقد امتنعت عن حضور هذا المؤتمر الدول التي استقلت عن فرنسا منذ مؤتمر اديس أبابا .

وكان واضحاً أن هذه الدول كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن الكونغو لا تريد أو بالأحرى لا تستطيع أن تساند لومومبا وثورته لارتباطها بفرنسا التي كان لها الفضل في مساعدة حكامها في الوصول إلى الحكم . كما أنها كانت تعرف ان مساندة الثورة الكونغولية قد يجر عليها الكثير من المشاكل ، بل انه قد ينقل المعركة إلى داخل هذه البلدان نفسها . علاوة على أن هذه الدول لم تكن تنظر بعين الارتياح إلى مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة بعد أن أصبحت الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر تتمتع بعضويتها الكاملة ، الأمر الذي تحدد معه وبصفة قاطعة موقف هذه المؤتمرات ليكون معادياً لفرنسا .

ثم تصاعدت الأزمة في الكونغو وتطورت الأحداث بسرعة حتى أصبحت الدول الافريقية الثورية وفي مقدمتها مصر طرفاً في هذا الصراع وخاصة بعد أن أرسلت قواتها لتعمل هناك تحت علم الأمم المتحدة وتلبية لرغبة لومومبا وتضامناً معه .

وقد دفع هذا التطور للأحداث دول المجموعة الفرنسية إلى الاجتماع في أبيدجان في أكتوبر سنة ١٩٦٠ بناء على دعوة الرئيس هوغو بوانيه لبحث موضوعات ثلاث بقصد اتخاذ موقف موحد منها في دورة الأمم المتحدة . وكانت هذه الموضوعات هي الكونغو والجزائر وقبول موريتانيا في عضوية الأمم المتحدة (وهو موقف كانت تعارضه دول الجامعة العربية) .

وبالنسبة لموضوع الكونغو فقد قرر المؤتمر مساندة كازافوبو ضد لومومبا . أما بالنسبة للجزائر فقد تقرر اتخاذ موقف متحفظ في الأمم المتحدة من هذه القضية وكان ذلك بطبيعة الحال في صالح فرنسا . وأخيراً بالنسبة لموريتانيا تقرر تأييد انضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة .

وكان نتيجة هذه القرارات ان حدث انقسام خطير بين المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة ترتب عليه اعتراف المنظمة الدولية بوفد كازافوبو ممثلاً شرعياً للكونغو ضد رغبة الدول الافريقية الثورية التي كانت تريد أن يكون الاعتراف بوفد لومومبا . كما ترتب على هذه القرارات أيضاً أضعاف تأييد الأمم المتحدة للقضية الجزائرية في تلك الدورة . وقد اعتبرت هذه النتائج نجاحاً للمجموعة الفرنسية التي أثبتت قدرتها وفعاليتها في الأمم المتحدة .

ورغم أن موريتانيا لم تحصل على عضوية الأمم المتحدة في تلك الدورة إلا أن ذلك كان نتيجة استخدام الروس لحق الفيتو في مجلس الأمن تأييداً لموقف الدول العربية من هذه القضية .

وقد أدى انقسام المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة إلى انقسام خطير في أفريقيا نفسها وبدء ظهور التكتلات الافريقية المتصارعة .

ففي ديسمبر من نفس العام (١٩٦٠) اجتمع رؤساء دول المجموعة الفرنسية في برازا فيل - ولابد أنهم كانوا يشعرون بشوع من الزهولما حققوه من نتائج في الدورة الأخيرة للأمم المتحدة - وأدى هذا الاجتماع إلى تكوين ما سمي « بمجموعة برازا فيل » وإعلان هذا التكتل الجديد بصفة رسمية وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بالاتحاد الافريقي الملغاشي U. A. M.

واعتبر هذا التكتل نكسة كبيرة للوحدة الافريقية ، فهو تكتل قائم على وحدة اللغة ووحدة الانتباه لاستعمار واحد قبل الاستقلال . وهذا مفهوم يؤدي انتشاره دون شك إلى قيام تكتلات أخرى متنافرة ، وهو تكتل يرفض تماماً وحدة العمل الثوري .

وكان من الطبيعي أن يقوم في مواجهة هذا التكتل تكتل آخر من الدول الافريقية التي تؤمن بوحدة العمل الثوري . فقد أعلن بالفعل ميثاق الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ بين خمس دول هي مصر وغانا وغينيا ومالي والمغرب وبالإضافة إلى حكومة الجزائر المؤقتة . وكانت هذه هي الدول التي قادت الثورة في أفريقيا - وجميعها كانت تؤيد الثورة في الكونغو بزعامة لومومبا وتؤيد بطبيعة الحال الثورة الجزائرية .

وبظهور هذه التكتلات انتهت بصفة نهائية مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة التي كان أولها في أكرا عام ١٩٥٨ وآخرها في ليوبولدفيل في أغسطس سنة ١٩٦٠ .

وقد جاء مكملاً لهذه المؤتمرات التي قامت على المستوى الرسمي ، سلسلة أخرى من المؤتمرات ولكن على المستوى الشعبي عرفت باسم « مؤتمر كل الشعوب الافريقية » A.A. P. C. عقد أولها في أكرا في ديسمبر سنة ١٩٥٨ . وأريد لها أن تكون التنظيم الشعبي لمؤتمرات الدول الافريقية المستقلة وقاعدتها العريضة التي تشمل كل اتحاد القارة لاقتصار الأولى على الدول الافريقية المستقلة فقط .

وقد حضر المؤتمر الأول وفود عن ٢٨ اقليم ودولة أفريقية ممثلين للأحزاب السياسية وحركات التحرير ونقابات العمال . وتقرر عمل سكرتارية دائمة لهذا المؤتمر ومقرها أكرا .

وعن الوحدة الافريقية ذكر المؤتمر ولأول مرة فكرة إقامة

« كومنولث للدول الافريقية » كهدف نهائي يجب العمل على تحقيقه .
كما شجع قيام الاتحادات الفيدرالية الاقليمية بشرط ألا تتعارض مع
الفكرة النهائية لإقامة الكومنولث الافريقي ، واعتبر مثل هذه
الاتحادات الاقليمية خطوة أولى نحو تحقيق الهدف النهائي .

وقد جاء هذا المؤتمر الأول لكل الشعوب الافريقية أشبه ما يكون
بمظاهرة سياسية شعبية على مستوى القارة كلها لتأكيد حق الشعوب
الافريقية في الاستقلال وإعلان تصميمها على نيل حريتها واعتبار ذلك
أمراً ضرورياً لتحقيق الوحدة الافريقية . وقد كان هذا المؤتمر فرصة
عظيمة التقى فيها زعماء حركات التحرير بعضهم ببعض كما التقوا
بزعماء ومسؤولين سياسيين من الدول الافريقية المستقلة . فقد كانت
هذه المرة الأولى التي التقى فيها بباتريس لومومبا الزعيم الكونغولي
الذي كان يخرج من بلاده للمرة الأولى وكانت هذه بداية علاقة متينة
بين مصر والحركة الوطنية في الكونغو.

وقد جاء هذا المؤتمر أيضاً فرصة لانتقال الأفكار الثورية الى داخل
القارة وتشجيعاً لزعماء حركات التحرير الذين اكتشفوا انهم لم يعودوا
يواصلون بمفردهم . وقد ذكرنا من قبل كيف تطورت الحركة الوطنية في
الكونغو بعد عودة لومومبا من هذا المؤتمر وإعلانه تأييد الشعب
الكونغولي لقرارات مؤتمر أكرا التي تطالب بالاستقلال الفوري لكل
أفريقيا ، فكانت هذه هي البداية التي أدت إلى أحداث يناير سنة
١٩٥٩ وتطورت بعدها الحركة الوطنية تطوراً سريعاً أدى إلى استقلال
الكونغو بطريقة مفاجئة أذهلت العالم كما سبق أن أوضحنا من قبل .

وعقد المؤتمر الثاني لكل الشعوب الافريقية في تونس في يناير سنة
١٩٦٠ وكان هذا المؤتمر أقل في أهميته من المؤتمر الأول ، كما جاءت

قرارته أقل منه ثورية . فبالنسبة للكاميرون على سبيل المثال اتخذ قراراً مائعاً مراعاة لحكومة الكاميرون التي كانت قد استقلت . ولم يستثنى من ذلك سوى قرار عن الجزائر جاء غاية في الشورية إذ اشتمل على توصية بتكوين فرقة من المتطوعين الأفارقة لحرب التحرير الجزائرية وناشد المؤتمر الدول الافريقية المستقلة أن تقدم التسهيلات اللازمة لتحقيق هذه التوصية . إلا أن الحبيب بورقيبة عاد وأفسد هذا القرار عندما أعلن عن استنكاره له واعتبره مجرد دعاية ، وأعلن أن تونس لن تسمح بتواجد مثل هذه الفرقة على أرضها .

وقد كان هذا المؤتمر هو الأخير في سلسلة مؤتمرات الشعوب الافريقية التي عقدت تحت مظلة مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة . ولكن عقد مؤتمر ثالث وأخير جاء بعد انتهاء مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة وظهور التكتلات السياسية في القارة .

ميثاق الدار البيضاء ومرحلة التكتلات السياسية في أفريقيا :

جاء إعلان ميثاق الدار البيضاء من خمس دول أفريقية هي مصر والمغرب وغانا وغينيا ومالي والحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر ، علامة بارزة في تاريخ الوحدة الافريقية فقد جسّد هذا الميثاق الفكر الثوري الوحدوي في أفريقيا دون أن تفسده تنازلات تمليها الرغبة في الحفاظ على الشكل العام لوحدة الدول الافريقية بجميع اتجاهاتها وذلك بعد أن كان قد تحطم هذا الشكل بالفعل منذ قيام تكتل برازافيل ومقاطعة دوله من قبل لاجتماعات الدول الافريقية المستقلة .

فقد جاء هذا اللقاء في الدار البيضاء بين دول سبق أن التقت إرادتها بالفعل من خلال مواقف ثورية واحدة في أزمة الكونغو التي اعتبرتها هذه الدول معركة بين القوى الوطنية الثورية في أفريقيا من

جانب وقوى الاستعمار والامبريالية والاحتكارات الاستعمارية من جانب آخر . كما انها جميعاً عندما هبت لمساندة القوى الوطنية في الكونغو ممثلة في لومومبا ، فعلت ذلك باسم الوحدة الافريقية وتأصيلاً للمفهوم الثوري لهذه الوحدة .

وعندما اجتمع رؤساء هذه الدول في الدار البيضاء في يناير سنة ١٩٦١ بناءً على دعوة الملك محمد الخامس ملك المغرب ، كان ذلك بقصد بحث موقف بلادهم من أزمة الكونغو ومن تواجد قواتهم تحت قيادة الأمم المتحدة في الكونغو . وكانت هذه الدول نفسها ترى ضرورة اتخاذ موقف موحد لوقف المد الرجعي في أفريقيا الذي كانت قد ظهرت بوادره في دورة الأمم المتحدة الأخيرة بتواجد تكتل دول المجموعة الفرنسية ثم قيام مجموعة برازافيل بعد ذلك بصفة رسمية . وكان هذا هو السبب الرئيسي الذي وقع الرؤساء من أجله ميثاق الدار البيضاء وقامت بسببه منظمة سياسية تضم دولهم لتتولى قيادة العمل الثوري في أفريقيا وتدعم الوحدة الافريقية بمفهومها الثوري .

وقد نص ميثاق الدار البيضاء على قيام لجنة سياسية من رؤساء الدول المشتركة ولجنة اقتصادية من وزراء الاقتصاد ، وأخرى ثقافية من وزراء التعليم . كما نص على إنشاء قيادة أفريقية مشتركة علياً من رؤساء الأركان في جيوش هذه الدول بقصد : . . الدفاع المشترك عن أفريقيا في حالة العدوان على أي جزء من القارة وكذلك حماية استقلال الدول الافريقية .»

وكان أهم ما تميزت به منظمة الدار البيضاء فيما يتعلق بالوحدة الافريقية :

أولاً : انها تشتمل على دول ناطقة بالفرنسية مثل غينيا ومالي ،

وأخرى ناطقة بالانجليزية مثل غانا ، علاوة على دول عربية . وكان في ذلك تأكيد على استمرار التمسك بالوحدة القارية بعكس مجموعة برازافيل التي جعلت من اللغة أساساً لوحدها (وحدة الفرانكوفون) .

وقد نص البروتوكول المنفذ لميثاق الدار البيضاء الذي وقع في القاهرة في مايو سنة ١٩٦١ على فتح باب العضوية لجميع الدول الافريقية التي تقبل احكام الميثاق والبروتوكول الخاص به . وبذلك اعتبرت هذه الدول ان تنظيمها هذا هو النواة الحقيقية لتحقيق الوحدة الافريقية الشاملة . وقد نص ميثاق الدار البيضاء على « تأكيد دوله لثقتها في مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ومناشدتها لجميع الدول الافريقية المستقلة مشاركتها جهودها من أجل تحرير أفريقيا وبناء وحدتها » .

ثانياً : أعلن ميثاق الدار البيضاء - بكل وضوح - التزام دوله الكامل بالخط الثوري وتعهد دوله متضامنة بتصفية الاستعمار . فقد نص الميثاق على : « التصميم على تحرير الأراضي الافريقية التي ما زالت تحت السيطرة الأجنبية وذلك بإعطائها العون والمساعدة لإنهاء الاستعمار والاستعمار الجديد في جميع أشكاله . . » ثم نص كذلك على « . . الاعلان عن ضرورة توجيه الدول الافريقية المستقلة لسياستها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يضمن استغلال ثرواتها الوطنية من أجل صالح شعوبها وضمان توزيع هذه الثروات توزيعاً عادلاً بين رعاياها » .

وكان معنى ذلك أن الوحدة التي اختارتها هذه الدول هي وحدة قائمة على الثورة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا شك أن الدعوة لإضافة البعد الاجتماعي للثورة الافريقية والوحدة

الافريقية كان أمراً له جاذبيته وتأثيره لصدور هذه الدعوة من دول في معظمها كانت قد خطت بالفعل خطوات واسعة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وكان ذلك واضحاً في حالة مصر وغانا وغينيا .

ثالثاً : أعلن الميثاق التزام دوله بسياسة عدم الانحياز كما أعلن عن « معارضة دوله لتواجد القوات الأجنبية وإقامة القواعد التي تعتبر خطراً على تحرير أفريقيا » .

وكانت هذه هي المرة الأولى التي ينص فيها على سياسة عدم الانحياز باعتبارها سياسة تدخل في صميم الحركة الافريقية واعتبارها أساساً من الأسس اللازمة لتحرير أفريقيا والحفاظ على استقلال دولها وتخليصها من الاستعمار والاستعمار الجديد . وكانت منظمة الدار البيضاء بذلك هي أول تنظيم يقوم في أفريقيا بتبنى هذه السياسة .

ومنذ هذا التاريخ اعتبرت هذه الدول - أعضاء الميثاق - سياسة عدم الانحياز إحدى الدعائم الأساسية للوحدة الافريقية وناضلت من أجل تأكيد هذا المفهوم باعتباره أمراً ضرورياً لتأكيد الشخصية الافريقية المستقلة .

وقد كان هذا نجاحاً كبيراً لعبد الناصر شخصياً وتعزيزاً لمكانته الدولية باعتباره أحد الأقطاب الثلاثة في العالم لهذه السياسة وخاصة وإن المؤرعر الأول لرؤساء دول عدم الانحياز لم يكن قد عقد بعد « وكانت سياسة عدم الانحياز ما زالت فكرة يتبناها ويتولى مسؤولية الدعوة لها الزعماء الثلاثة نهرو وتيتو وعبد الناصر .

وهكذا نجد أن الاعلان عن ميثاق الدار البيضاء جاء بمثابة تكوين قيادة جديدة في أفريقيا من زعماء الثورات الوطنية الأساسية في القارة ، عبد الناصر ونكروما وسيكوتوري ومديو كيتا وقيادة الثورة الجزائرية ،

وهي زعامات استحوذت على إعجاب الشعوب الافريقية كلها لمقاومتها للاستعمار والسيطرة الأجنبية ، ولما حققتها داخل بلادها من انتصارات في هذا المجال .

وكانت الجماهير الافريقية مهتمة للسير وراء هذه القيادة التي أعلنت اهتمامها بالثورة في أفريقيا كلها وعزمها على تحرير القارة من السيطرة الأجنبية . وقد كان ميشاق الدار البيضاء في حقيقة الأمر يخاطب الشعوب الافريقية قبل مخاطبته لحكوماتها ، وكان يستحثها على الثورة ضد كل ألوان السيطرة الأجنبية بجميع أشكالها باعتبار أن ذلك هو السبيل إلى تحقيق وحدة أفريقيا .

ولتأكيد هذا المعنى الشعبي والثوري عقد في القاهرة في مارس سنة ١٩٦١ المؤتمر الثالث لكل الشعوب الافريقية ، حضره حوالي ٢٠٠ وفد يمثلين لجميع حركات التحرير الافريقية والتنظيمات الوطنية في المناطق الغير مستقلة والتنظيمات السياسية في الدول الثورية . كما حضرته تنظيمات معارضة من الدول الافريقية التي عرفت بالحكومات المتحفظة ، وكان من بينها تنظيمات ثورية وطنية راديكالية لا تعترف بالحكومات الجديدة في بلادها وتعتبرها حكومات عميلة للاستعمار . من أمثال هذه حركة SWABA بزعامة جيبو بكارى في النيجر وحزب اتحاد شعب الكاميرون U. P. C. الذي كان يقود الثورة في الكاميرون حتى ذلك الوقت .

وقد جاءت قرارات هذا المؤتمر متطرفة وقاطعة في ثورتها ، ولم يؤخذ بأي حلول وسط مراعاة للحكومات الرجعية أو المعتدلة على غرار ما حدث في مؤتمر الشعوب الافريقية الثاني في تونس (يناير سنة ١٩٦٠) .

واتخذ المؤتمر قراراً قوياً بالنسبة للكونغو أيد فيه الثورة ، وذهب إلى حد تحميل السكرتير العام للأمم المتحدة « داج همرشولد » مسؤولية مقتل لومومبا واعتبر باتريس لومومبا بطل أفريقيا . وجاءت جميع القرارات عاكسة لحقيقة الثورة الافريقية في كل مكان من القارة .

وقد كان أهم قرارات هذا المؤتمر على الاطلاق ذلك القرار المتعلق « بالاستعمار الجديد » الذي عرفه المؤتمر تعريفاً ما زال يوصف بأنه أهم وأدق تعريف للاستعمار الجديد الذي ارتبط - حسب هذا التعريف - بدول الاستعمار الغربي بالاضافة إلى الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا .

وكان واضحاً أن مؤتمر كل الشعوب الافريقية قد أصبح التنظيم الشعبي لمنظمة الدار البيضاء ، بعد أن كان يعتبر من قبل امتداداً لمؤتمرات الدول الافريقية المستقلة أو التنظيم الشعبي لها .

وترتب على ميثاق الدار البيضاء أن أطلقت كل من غانا وغينيا يدها في مساعدة الحركات المعارضة الراديكالية في دول غرب أفريقيا وخاصة في الدول الناطقة باللغة الفرنسية .

أما مصر فقد ركزت على مساعدة الحركات الوطنية والتحريرية في المناطق الغير مستقلة ومساعدة الثورة في الكونغو ، وزادت من مساعداتها هذه . كما وضعت القاهرة الكثير من إمكانياتها في خدمة الثورة الافريقية . وقدمت المساعدات الاقتصادية للدول الافريقية التي كانت تعمل على تحرير اقتصادها - وقد أفردنا فصلاً خاصاً بهذا الموضوع .

ولا شك أن قيام منظمة الدار البيضاء قد أعطى الثورة الافريقية دفعة قوية أوقفت المد الرجعي الذي كان يخشى منه بعد ظهور مجموعة

برازافيل - وأصبحت مجموعة دول الدار البيضاء هي التجسيد الحي لضمير الشعوب الافريقية المعبرة عن أمانيتها . هذا في الوقت الذي أصبح من الواضح فيه أن مجموعة برازافيل ما هي إلا تكتل لبعض الدول التي لم يكتمل استقلالها ، وإن كل ما بينها ما هو إلا مجرد اتفاق بين حكومات نخشى ثورة شعوبها أكثر من أي شيء آخر ، وكانت معظم هذه الحكومات ما زالت تعتمد على القوات الفرنسية لحماية وجودها واستمرارها في السلطة .

وبقيام منظمة الدار البيضاء اشتعل الحماس من جديد للوحدة الافريقية وظهرت جهود كثيرة لإعادة توحيد دول القارة بعضها كان مخلصاً لفكرة الوحدة كتلك الجهود التي كان يقوم بها سيلفانوس أوليمبيو رئيس التوجو ، وهيلاسيلاسي امبراطور أثيوبيا ، وبعضها كان يريد بها أصحابها القضاء على تكتل الدار البيضاء بأي شكل . فقد أراد تفاؤوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا على سبيل المثال أن يدعو لمؤتمر تحضره جميع الدول الافريقية المستقلة جنوب الصحراء ، وكان يقصد بذلك إبعاد الدول العربية والعودة إلى فكرة وحدة أفريقيا السوداء . ولكنها كانت دعوة قد سبق لها أن هزمت ولم يعد من الممكن بعثها من جديد .

وكانت هناك مبادرات ومحاولات أخرى أقل أهمية قام بها آخرون من أمثال هوفوييه بواننيه رئيس جمهورية ساحل العاج والرئيس السنغالي ليوبولد سنغور .

وأخيراً وجّهت الدعوة لمؤتمر منروfia الذي عُقد في ٨ مايو سنة ١٩٦١ . وجهت هذه الدعوة باسم رؤساء دول ليريا وتوجو ونيجيريا وساحل العاج والكاميرون ودعيت جميع الدول الافريقية وكان عددها وقتئذٍ ٢٧ دولة - فيما عدا الكونغو وحضر المؤتمر عشرون

دولة أفريقية ، وامتنعت ست دول هي دول الدار البيضاء الخمس بالاضافة إلى السودان الذي أعلنت حكومته انها قاطعت المؤتمر تضامناً مع المغرب احتجاجاً على دعوة موريتانيا . أما دول الدار البيضاء الخمس فلم تكن ترغب في تميع موقفها من جديد من أجل وحدة شكلية تكون الدول الثورية فيها قلة . وعندما اجتمعت دول منروfia للمرة الثانية في لاجوس (في ٢٥ يناير سنة ١٩٦٢) امتنعت أيضاً دول الدار البيضاء عن الحضور محتجة هذه المرة بعدم دعوة الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر .

وهكذا نشأ تكتل جديد في أفريقيا هو ما عرف بمجموعة منروfia وهو تكتل قام في واقع الأمر في مواجهة مجموعة الدار البيضاء .

وكان من أوجه الخلاف الرئيسية بين المجموعتين هو مفهوم الوحدة الافريقية أو التضامن الافريقي . فمجموعة منروfia اهتمت بالشكل العام للوحدة وكان تركيزها الأساسي كما وضح في إعلان منروfia (١٢ مايو ١٩٦١) على مبدأ عدم تدخل الدول الافريقية في شؤون بعضها الداخلية . ووضع الاعلان ست مبادئ تحكم علاقة الدول الافريقية ببعضها هي :

- ١ - المساواة التامة بين جميع الدول الافريقية .
- ٢ - عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية .
- ٣ - احترام سيادة كل دولة .
- ٤ - إدانة أي أعمال تخريبية خارجية تتم بواسطة دول مجاورة .
- ٥ - تنمية التعاون بين الدول الافريقية على أن يكون هذا التعاون مبنياً على أساس التسامح والتضامن وحسن الجوار وتبادل الآراء وعدم قبول زعامة أي دولة .

٦ - ان الوحدة المنشودة حالياً ليست الوحدة السياسية الاندماجية بين الدول الافريقية ذات السيادة .

كما نص الاعلان كذلك على تعهد دوله بالامتناع عن تشجيع الجماعات والأفراد المنشقة وعدم السماح لهم باستخدام أراضيها كقاعدة لنشاطهم التخريبي والامتناع أيضاً عن تمويل هؤلاء المنشقين أو تقديم أي مساعدة لهم .

ويلاحظ من هذه المبادئ التي أعلنها المؤتمر أن تجربة الكونغو كانت ماثلة دائماً أمام هذه الدول وهي تتخذ قراراتها . فهي بهذه المقاييس التي أعلنتها تدين المساعدات الافريقية التي قدمت لثورة الكونغو وكذلك المساعدات التي كانت تقدم لشوار الكامبيرون وللمعارضة في النيجر وأماكن أخرى . كان تركيز هذه الدول الأساسي على أمن وسيادة الحكومات القائمة .

أما مجموعة الدار البيضاء فقد كان اهتمامها أساساً بمضمون الوحدة وليس بشكلها وهي لم تعد تعتبر الوحدة الافريقية في حد ذاتها هدفاً ، وإنما أصبحت تعتبرها وسيلة لتحقيق الثورة الافريقية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولذلك جاء تركيزها الأساسي على تحرير القارة من الاستعمار ومقاومة الاستعمار الجديد وكل أنواع السيطرة الأجنبية .

وكان أهم ما تميز به تجمع الدار البيضاء هو التجانس بين دوله ، فهناك تطابق في سياساتها الخارجية وتشابه في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتجمعها قبل كل شيء روح التحدي للاستعمار والقوى الأجنبية التي تريد استمرار سيطرتها على مقدرات أفريقيا . وقد جعل هذا التجانس من منظمة الدار البيضاء بناءاً متماسكاً قادراً على تنفيذ

الأهداف التي قامت من أجلها ، كما جعلها صالحة لأن تكون نواة لوحدة أفريقية قائمة على أساس ثوري .

ورغم تفوق مجموعة منروفييا من ناحية عدد الدول المشتركة ، إلا أن بناءها جاء مفككاً ضعيفاً للتباين الكبير بين دولها ولاربطاً كثير من هذه الدول بقوى استعمارية واحتكارية متعددة تختلف مصالحها في كثير من الأحيان . ولم يذب تكتل برازافيل داخل مجموعة منروفييا ، ولكنه بقي متماسكاً وإن كان مبعث هذا التماسك في حقيقة الأمر هو ارتباط جميع دوله بفرنسا واعتمادها عليها اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً . وهكذا ظهرت التكتلات السياسية في أفريقيا واستمرت قائمة إلى أن قامت منظمة الوحدة الإفريقية .

قيام منظمة الوحدة الإفريقية :

رغم الانقسامات التي كانت قائمة في أفريقيا ووجود المجموعات المتعارضة إلا أن الحماس للوحدة الإفريقية لم يفتر أبداً . واستمرت الجهود من أجل تحقيق هذه الوحدة تتخذ أشكالاً ومجالات عديدة بعضها متعارض وبعضها متجانس ، ومنها ما هو إقليمي وما هو قاري ، والبعض يرتبط بنشاط الحكومات والآخر شعبي عبرت عنه الاتحادات العمال والتنظيمات الشبابية والنسائية وغيرها مما لا يتسع المجال لسرده في هذا البحث .

وقد كان هذا التفاعل أو الفوران من أجل الوحدة الإفريقية أمراً ضرورياً ومرحلة لازمة ليكسر فيها الأفارقة الحواجز التي أنشأها الاستعمار فيما بينهم وحتى تتبلور فيها الصيغة المناسبة والممكنة لهذه الوحدة .

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ أمكن عقد مؤتمر على مستوى القمة

لجميع دول القارة في اديس ابابا بعد أن أصبح ذلك ممكناً بالانتهاء المؤقت لمشكلة الكونغو عندما انتهى الانفصال في إقليم كاتانجا وهرب تشومبي إلى أوروبا . كما كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها وبذلك زالت أهم العقبات التي حالت من قبل دون عقد هذا الاجتماع والذي كان الغرض الأساسي منه إيجاد الصيغة المناسبة لوحدة أفريقيا .

وعندما وصل الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر إلى اديس ابابا كان المشروع الذي يحمله لتحقيق هذه الوحدة يتلخص في إقامة جامعة أفريقية على غرار الجامعة العربية . وكان عبد الناصر يرى أن هذه هي الصيغة الوحيدة الممكنة في ذلك الوقت للحفاظ على الاطار القاري للوحدة . وأصبح متحمساً لتحقيق هذه الفكرة حتى ولو كان ذلك على حساب منظمة الدار البيضاء وذلك للأسباب التالية : -

أولاً : أن كثيراً من المبادئ الرئيسية التي أقرتها مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ومنظمة الدار البيضاء ، مثل نصفي الاستعمار ، ومقاومة السيطرة الأجنبية ومحاربة العنصرية وحتى سياسة عدم الانحياز أصبحت مبادئ مستقرة في ضمير الشعوب الافريقية ولم يعد من الصعب إقرارها داخل هذا التجمع الافريقي الشامل .

ثانياً : ان هذا التجمع الشامل إذا قام فمن المؤكد أن القيادة فيه ستكون للدول الثورية فهي الأكثر قدرة على الحركة والتعبير عن آماني الشعوب الافريقية ، كما أن عدد هذه الدول الثورية كان قد زاد باستقلال دول شرق أفريقيا .

ثالثاً : أن قيام مثل هذه الجامعة الافريقية سيمكن أفريقيا من أن تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في السياسة الدولية وتحقيق السلام العالمي اللازم لتأمين سلامة دول العالم الثالث .

رابعاً : كان الصراع بيننا وبين إسرائيل في أفريقيا قد أصبح على أشده ، ووجد عبد الناصر أن ارتباطنا بجميع دول أفريقيا في منظمة سياسية واحدة من شأنه أن يعطينا ميزة هامة في التغلب على إسرائيل ويمكن استغلال هذه الميزة في مقاومة التوسع الاسرائيلي في القارة الافريقية .

وانتهى مؤتمر القمة في اديس ابابا حاوياً لجميع المبادئ الأساسية التي نادى بها الدول الثورية في أفريقيا ، بل ذهب الميثاق إلى حد إنشاء لجنة تحرير أفريقيا عرفت باسم « لجنة التنسيق » تألفت هذه اللجنة من تسع دول منها مصر بهدف تقديم كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الافريقية وتنسيق العمل العسكري وتنشيط حروب التحرير . وتقرر أن تساهم جميع الدول الافريقية في تمويل هذه اللجنة ونشاطها .

وكان معنى ذلك إطلاق يد الدول الثورية والتي تألفت منها لجنة التحرير في معظمها للعمل على تصفية الاستعمار وذلك باسم دول أفريقيا كلها بل ومساهمتها ومشاركتها . واتخذت دار السلام مقراً لهذه اللجنة . ولا شك في أن هذه كانت خطوة كبيرة نحو تعزيز الثورة الافريقية فقد فتحت تنزانيا أبوابها لحركات التحرير وأقامت المعسكرات باسم لجنة التحرير لتدريب آلاف الافريقين .

وأقر ميثاق المنظمة سياسة عدم الانحياز وجعلها ركناً من أركان السياسة الخارجية للدول الافريقية . وصحيح أن بعض الدول الافريقية وقتئذ لم تكن مستوفية للشروط الواجب توافرها في دولة عدم الانحياز بالمقاييس التي وضعتها مؤتمرات عدم الانحياز من قبل ، إلا أن إقرار هذه السياسة في ميثاق المنظمة وبموافقة هذه الدول نفسها كان

يعني تعهداً منها بالعمل على التخلص من أي ارتباطات نجعلها في عداد الدول المنحازة .

ولا شك أن دخول أفريقيا كلها في هذا النطاق ، نطاق دول عدم الانحياز كان كسباً عظيماً لهذه السياسة كما كان انتصاراً كبيراً لجمال عبد الناصر ولمصر التي وضحت مدى قدرتها على التأثير في مختلف المجالات الدولية .

وقد جاء ميثاق المنظمة مرضياً أيضاً لمجموعة دول منروfia . فقد تضمن الميثاق الكثير من المبادئ الأساسية التي كانت محورياً لنشاط هذه المجموعة عندما اجتمعت في منروfia ولاجوس من قبل ، وأقصد بها مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وإثارة الفتن في الدول الأخرى . كما أقر الميثاق أيضاً مبدأ هاماً في هذا الاتجاه ، وهو احترام الحدود السياسية القائمة في أفريقيا . حيث أن معظم الحدود بين الدول الافريقية قد قامت على أساس المصالح الاستعمارية فقط دون اعتبار حقيقي للأوضاع الجغرافية أو لتوزيع السكان ، الأمر الذي جعل من النادر أن ترى دولة أفريقية وقد خلت من مشاكل الحدود مع جيرانها . ولذلك فقد كان إقرار هذا المبدأ ضرورياً لمنع التدخل في شؤون الغير ووقف أعمال التخريب واستضافة الدول لعناصر الهدم والتخريب من الدول الأخرى المجاورة . وهذا ما كانت تسعى إليه دائماً دول منروfia وخاصة دول المجموعة الفرنسية التي كانت تتهم غانا وغينيا باستضافة القوى المضادة وتشجيعها على أعمال التخريب .

وبقيام منظمة الوحدة الافريقية انتهى عمل منظمة الدار البيضاء وانتهى كذلك عمل مؤتمر كل الشعوب الافريقية وانتهت التكتلات السياسية من أفريقيا التي قسمت القارة إلى كتلة الدار البيضاء وكتلة منروfia .

أما المجموعة الفرنسية أو اتحاد أفريقيا وملجاش U. A. M. فلم يعلن حلها إلا في مارس سنة ١٩٦٤ في داكار : وقامت بدلاً منها منظمة غير سياسية أطلق عليها الاتحاد الأفريقي الملجاشي للتعاون الاقتصادي وأعلن الرئيس الموريتاني وقتئذٍ مختار ولد دادة « . . أن المجال السياسي يجب أن يترك لمنظمة الوحدة الأفريقية » .

وأصبحت المنظمة هي الصيغة المعترف بها من جميع دول أفريقيا والتي تعمل الوحدة الأفريقية في إطارها . ولكن ذلك لم يعن انتهاء الصراع بين الدول التقدمية الثورية والدول المحافظة ، فقد انتقل هذا الصراع إلى داخل المنظمة نفسها ، فالمجموعة الأولى تريد أن تجذب أفريقيا كلها من خلال المنظمة نحو الثورة الشاملة والتحرير الكامل والمجموعة الثانية تريد أن تحصل من المنظمة قيلاً للحد من اندفاع الثورة . وكان هذا هو الذي دفع بعض التنظيمات المعارضة وخاصة في دول المجموعة الفرنسية إلى مهاجمة فكرة التقاء الدول الثورية بالدول المحافظة خوفاً من أن يكون ذلك على حساب الثورة الأفريقية نفسها .

وقد كتب هاماني ديوري رئيس حزب سوايا Swaba^(١) في النيجر مقالاً بعنوان « الوحدة الثورية » نشر في جريدة الثورة الأفريقية الجزائرية (فبراير ١٩٦٣) قال فيه : « . . وأخيراً يجب ألا تصبح الوحدة الأفريقية نوعاً من الاتحاد النقابي لرجال السلطة يتغنون تأييد بعضهم البعض لمقاومة التيارات الشعبية » .

ولكن السنوات التالية أثبتت أن هذه التخوفات لم تكن في محلها فقد انتعشت الثورة الأفريقية بشكل ملحوظ في أعقاب قيام منظمة

(١) الكلمة بلغة الهوسا معناها أرض الوطن .

الوحدة الافريقية وذلك في المناطق الغير مستقلة في انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو وجنوب أفريقيا. كما ظهرت عدة انقلابات وثورات في أفريقيا الفرنسية اختفت على أثرها بعض الحكومات الرجعية كما حدث في الكونغو برازافيل التي كانت تسمى المجموعة الفرنسية باسم عاصمتها . فقد قامت في برازافيل حكومة ثورية بعد الاطاحة في أغسطس سنة ١٩٦٣ بحكم الأب يولو أهم زعماء المجموعة المرتبطة بفرنسا الأمر الذي أفقد هذه المجموعة توازنها لبعض الوقت وخاصة وأن انقلاباً آخر حدث في داهومي في أكتوبر من نفس العام . وحدثت محاولتا انقلاب فشلتا إحداهما في ساحل العاج في أواخر أغسطس والأخرى في السنغال في ديسمبر من نفس العام ثم انقلاب عسكري في جابون أحبطه تدخل القوات الفرنسية بناءً على طلب نائب رئيس الجمهورية هناك وذلك في فبراير سنة ١٩٦٤ .

أما داخل المنظمة نفسها فقد أمكن اتخاذ قرارات ثورية في جميع القضايا الافريقية الخاصة بالاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية . ووصل الأمر إلى حد اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة لمسؤوليتها عن إعلان النظام العنصري في روديسيا للاستقلال من جانب واحد وعدم تدخل بريطانيا عسكرياً لمنع ذلك (وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٥) . ورغم أنه لم يستطع تنفيذ هذا القرار سوى عشرة دول أفريقية فقط منها : (مصر ، الجزائر ، كونغو برازافيل ، غانا ، غينيا ، مالي وموريتانيا والسودان وتزانيا علاوة على الصومال التي كانت قد قطعت علاقاتها من قبل لأسباب أخرى) ، إلا أن مجرد اتخاذ هذا القرار داخل المنظمة كان يعكس المدى الذي وصلت إليه سيطرة الاتجاهات الثورية على منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها .

وقد أزعجت سيطرة هذه الاتجاهات مجموعة الدول الفرنسية التي ارتفعت منها أصوات تتهم المنظمة بأنها أصبحت خاضعة لدول الدار البيضاء فقال المسؤولون في ساحل العاج أنهم يأسفون للعجلة التي تم بها حل منظمة اتحاد أفريقيا وملجاش تحت ضغط منظمة الوحدة الافريقية وانتهى الأمر بإعادة هذه المجموعة لتكتلها السياسي من جديد وإقامة منظمة سياسية جديدة باسم « المنظمة المشتركة لأفريقيا وملجاش » ضمت مجموعة الدول الفرنسية .

وعندما عادت أزمة الكونغو من جديد واندلعت الثورة مرة أخرى لم تتردد الدول الثورية وفي مقدمتها مصر في تأييد الثوار الكونغوليين بكل قوة . ولم تكن دول الدار البيضاء هذه المرة وحدها فقد انضم إليها - في هذا التأييد - دول جديدة مثل تنزانيا وأوغندا وكينيا وموريتانيا وكونغو برازافيل والصومال وبورندي وزامبيا والسودان ووصل الأمر إلى حد منع تشومبي وكان رئيساً لوزراء الكونغو - من حضور اجتماعات المنظمة في القاهرة عام ١٩٦٤ وذلك بموافقة أغلبية أعضاء المنظمة .

وبعد الغزو البلجيكي الأمريكي للكونغو في عام ١٩٦٤ صوتت عشرون دولة أفريقية (من مجموعة ٣٥ دولة مستقلة) في الأمم المتحدة ضد هذا الغزو الذي تم بالاتفاق مع تشومبي رئيس الوزراء .

وكان هذا كله دليلاً كافياً على أن منظمة الوحدة الافريقية لم تصبح قيماً على الثورة الافريقية . فلم يكن عبد الناصر ولا نكروما ولا سيكوتوري ولا نيريري . . من القادة الذين يمكن أن يتركوا الجوهر الثوري للوحدة الافريقية من أجل الحفاظ على مجرد شكل هذه الوحدة . فعندما اصطدم الجوهر بالشكل كانوا دائماً مع الجوهر ،

وهذا ما حدث تماماً في أزمة الكونغو التي كادت أن تعصف تماماً بمنظمة الوحدة الافريقية الوليدة .

وقد حرص عبد الناصر على حضور جميع اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية على مستوى القمة منذ قيامها حتى نكسة يونيو سنة ١٩٦٧ . وكانت هذه الاجتماعات دائماً فرصة يلتقي فيها عبد الناصر ببقية الرؤساء الأفارقة الأمر الذي أفاد كثيراً في إقامة علاقات ثقافية ممتازة بين مصر ومعظم دول القارة كما أفاد في إيجاد التقارب بيننا وبين دول المجموعة الفرنسية التي استطاعت الدعاية الفرنسية ، طوال فترة حرب الجزائر ، أن تصور عبد الناصر لدى رؤسائها بصورة الزعيم المثير للمتعاب والمحرض على الانقلابات والذي يريد دائماً أن يفرض رأيه وسياسته على الغير ، فكانت مفاجأة لهم جميعاً في عام ١٩٦٣ اجتمعوا بعبد الناصر وشاهدوه في مؤتمر القمة وهو يقوم بدور بناء في المؤتمر يتفهم مشاكل الآخرين ويحترم آراءهم ويعرض آراءه دون أدنى صلف أو غرور . رأوا عبد الناصر في صورة تختلف تماماً عن تلك الصورة التي رسمتها لهم الدعاية الفرنسية طوال سنوات عديدة . وكان هذا ما قاله الرئيس الموريتاني مختار ولد دادة لعبد الناصر نقلاً عن زملائه رؤساء دول المجموعة الفرنسية في أول لقاء لهما .

وعقد أول اجتماع لمجلس رؤساء منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ فكان هذا تأكيداً لدور مصر الفعال والمؤثر في العمل من أجل تحقيق الوحدة الافريقية . وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للمنظمة في دورتها تلك . وإذا كانت منظمة الوحدة الافريقية وقد ولدت في اديس ابابا فإنه قد تم بناء كيانها في اجتماع القاهرة حيث اتفق على تشكيل لجائها المختلفة .

وتم اختيار دياللو تيلي من غينيا سكرتيراً للمنظمة ، ولم يكن

الرئيس سيكوتوري نفسه متحمساً لهذا الترشيح وأراد أن يسجبه في آخر لحظة بحجة أن أي مرشح من غينيا سيجد معارضة شديدة من دول المجموعة الفرنسية . . وكان عبد الناصر هو الذي أقنع سيكوتوري بالعدول عن ذلك بعد أن أوضح له أن اتصالاتنا تؤكد أن دياللو تيلي سيحصل على أغلبية كبيرة وكانت مصر قد وقفت منذ البداية وراء ترشيحه لما كان يتمتع به دياللو تيلي من كفاءة وديناميكية لانتخاباته الثورية التي عرف بها أثناء وجوده في الأمم المتحدة مندوباً دائماً لبلايه .

وبقيام الوحدة الافريقية (منظمة الوحدة الافريقية) ساد شعور عام بالرضا في كل أنحاء القارة واعتبر الأفارقة أنهم توصلوا إلى الصيغة المناسبة لتحقيق الوحدة الافريقية . وهدأت نسيباً الدعوة إلى هذه الوحدة باعتبار أن ما تحقق منها كان كافياً - على الأقل في ذلك الوقت - بل وربما أكثر مما توقعه الكثيرون . وأصبح شغل الزعماء الافريقيين المهتمين بالوحدة الافريقية هو الحفاظ على هذا الاطار إلا واحداً هو الرئيس كوامي نكروما الذي لم يكتف بما تحقق بإقامة المنظمة وظل يدعو لمشروعه في إقامة الوحدة الافريقية في حماس زائد دون كلل أو ملل .

فقد كان نكروما يحلم بإقامة الولايات المتحدة الافريقية وكان يريد حكومة واحدة لكل أفريقيا تقوم بشؤون الدفاع والخارجية كما يريد إقامة نظام نقدي واحد للقارة وبرلماناً لأفريقيا كلها . واستمر نكروما في عرض مشروعه هذا للوحدة في جميع الاجتماعات الافريقية مردداً كلماته المشهورة في طلب الوحدة « هنا والآن » حتى أصبح هذا المشروع من المشاكل المزمنة داخل منظمة الوحدة الافريقية .

فقد كان مشروع نكروما للوحدة يثير شكوك عدد كبير من الدول

وخاصة الناطقة بالفرنسية التي كانت ترى أنها ذهبت إلى أبعد مما تريد بقبولها عضوية منظمة الوحدة التي سيطرت عليها الدول التقدمية ، ولم تكن مستعدة لمجرد مناقشة فكرة الوحدة حتى لا تجر على نفسها المزيد من المشاكل .

وقبل انعقاد مجلس رؤساء الدول الافريقية في أكرا عام ١٩٦٥ أوفدني جمال عبد الناصر لمقابلة نكروما وتبادل الرأي معه حول ما يمكن عمله لإنجاح المؤتمر حيث كانت هناك محاولات من مجموعة الدول الفرنسية لإفشاله ، وكان من بين ما نقلته إلى نكروما رأي عبد الناصر في مشروع غانا للوحدة .

فقد كان عبد الناصر يرى إرجاء هذا المشروع في ذلك الوقت وعدم مناقشته في مؤتمر أكرا لأن الدول الافريقية لم تكن مهيتة بعد لمثل الخطوة الدستورية . كما كان يرى أن الاصرار على فرض الوحدة أصبح يهدد وجود المنظمة ، فقادة أفريقيا من الزعماء المعروفين بحماسهم الشديد للوحدة من أمثال سيكوتوري وموديبوكيتا ونيريري هم أنفسهم لا يؤيدون هذا المشروع .

وقلت لنكروما أن عبد الناصر يعتبر الوحدة الدستورية أصعب وأعقد مراحل الوحدة وأن الاصرار عليها أو حتى تحقيقها قبل الأوان يؤدي حتماً إلى انتكاس هذه الوحدة وأنه يرى ذلك من منطلق تجربته العملية من الوحدة العربية . وأنه من أجل هذا المفهوم يفضل تأجيل التفكير في أي وحدة دستورية عربية في الوقت الحالي إلى أن تنهأ لها الظروف الكاملة التي تضمن نجاحها واستمرارها .

وكان عبد الناصر يريد أن يجنب نكروما معركة فاشلة وأن يقلل من نقاط الصدام داخل منظمة الوحدة الافريقية .

وكان عبد الناصر لا يرى غضاضة في قيام الوحدات الاقليمية التي تقوم على أساس جغرافي في أفريقيا ولا يرى فيها أي تعارض مع وحدة أفريقيا الشاملة إذا قامت هذه الوحدات من أجل المصلحة الحقيقية لشعوبها وليس خدمة لمصالح الاستعمار وبشرط ألا يكون في قيامها ما يعارض المبادئ الأساسية لمنظمة الوحدة الافريقية .

وكان عبد الناصر لهذا السبب شديد الاعجاب بالرابطة التي قامت لفترة طويلة بين دول اتحاد شرق أفريقيا (كينيا وأوغندا وتنزانيا) والتي استطاعت في وقت من الأوقات أن توجد التكامل الاقتصادي فيما بينها فكانت لها عملتها المشتركة ووحدت الكثير من الخدمات في الأقطار الثلاثة . وعندما اختار عبد الناصر شكلاً للوحدة بين مصر وكل من ليبيا والسودان في عام ١٩٧٠ لإقامة ما سمي « ميثاق طرابلس » كان في ذهنه هذا الاتحاد الذي قام وربط بين دول أفريقيا الشرقية الثلاث اعتقاداً منه أن هذا النموذج هو أفضل السبل لتنمية الوحدة والوصول بها إلى الوحدة الشاملة .

ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الانهيار الذي أصاب اتحاد شرق أفريقيا بعد ذلك ووصل إلى حد وقف الخدمات المشتركة بين دوله في عام ٧٧ ثم إلى حد الحرب بين دولتين من دوله هما أوغندا وتنزانيا في عام ١٩٧٩ هو اختلاف العقيدة بين نظم الحكم في الدول الثلاث ، فالنظام في كينيا سار في طريق رأسمالي واعتمد في التنمية على القطاع الخاص وحده . وفي تنزانيا اتجه نيريري نحو نظام اشتراكي نظم فيه ٩ مليون فلاح (من التعداد الكلي ١٦ مليون) في وحدات جماعية تعاونية . أما أوغندا فإن طرد عيدي أمين لـ ٥٠,٠٠٠ أسوي كانوا ركيزة أساسية لاقتصاد البلاد دون الاعداد الكافي لذلك ترك أوغندا في حالة من الفوضى من الناحية الاقتصادية حتى أن ضروريات

الاستهلاك لا يمكن الحصول عليها إلا من السوق السوداء . وكانت هذه التناقضات هي التي قضت على هذا النموذج الذي ثبت نجاحه وفعاليته في وقت من الأوقات وقبل أن يصل التباين في العقيدة بين نظم الحكم إلى ما وصل إليه .

أين تقع الوحدة الافريقية من الوحدة العربية :

قد لا يكون لهذا السؤال معنى أو للإجابة عليه ضرورة الآن . ولكنه كان مطروحاً وبشكل ملح عندما بدأ البحث عن الخطوات العملية لتحقيق الوحدة الافريقية في أواخر الخمسينات وبداية الستينات . وقد كان هذا هو الوقت نفسه الذي توجت فيه الجهود الوحيدة في العالم العربي بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا .

فعندما توجه الوفد المصري لحضور أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرام عام ١٩٥٨ برئاسة الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية وقتئذٍ ، كان أعضاء الوفد يحملون أول جوازات سفر تخرج باسم الجمهورية العربية المتحدة . وأذكر أنه عندما استقبل كوامي نكروما الدكتور فوزي - وكنت بصحبته - طلب منه إبلاغ عبد الناصر أن اسم مصر عزيز على الأفارقة وأنه يرجو ألا يختفي هذا الاسم بعد أن تغير اسم الجمهورية . ثم قال انه لا يتصور أفريقيا بدون مصر .

وكان حديث نكروما في حقيقة أمر يحمل هذا التساؤل : أين ستكون الوحدة الافريقية في سياسة مصر ؟ خصوصاً وأنه كان يحلم بحكومة واحدة لكل أفريقيا .

ولم يكن الرد اللبق من الدكتور فوزي هو الذي أقنع نكروما بأن مصر لم تتخل عن دورها ومسؤولياتها الافريقية رغم الوحدة العربية الجديدة وامتدادها الجديد خارج أفريقيا ، وإنما كانت سياسة مصر

الافريقية واستمرار دورها في مساندة حركات التحرير هو الذي أقنع نكروما بعد ذلك وأقنع معه الأفارقة في جميع أنحاء القارة بأن الوحدة العربية لا تصرف مصر عن الاهتمام والسير في طريق الثورة الافريقية وطريق الوحدة الافريقية .

وإذا كان نكروما قد أثار تساؤلاته هذه بحسن نية ، فقد كانت هناك محالوت أخرى خبيثة قامت بها القوى الاستعمارية في أفريقيا وبعض الجهات التي تعمل لحسابها لمحاولة تشويه صورة العرب في القارة وإثارة الكراهية ضدهم بعد أن فشلت فكرة تقسيم القارة بواسطة الصحراء شمالها عربي وجنوبها أفريقي .

فكنا نرى في جامعة ماكيريري بأوغندا على سبيل المثال لوحة وضعها الانجليز في مكان بارز تمثل الارساليات التبشيرية الأوروبية وقد جاءت إلى أفريقيا لتخلص الأفارقة من الأغلال التي قيدهم بها العرب وقصد بها هنا تجارة الرقيق . وكنا نرى نفس الشيء في لوحة أخرى بعرض الحائط في متحف لسنجستون بزامبيا ، وهكذا في أماكن كثيرة وبوسائل عديدة منها مناهج التعليم التي وضعتها إرساليات التبشير وكلها تؤكد هذا المعنى ، فالعرب هم تجار الرقيق والأوروبيون هم المخلصون .

ولا أريد أن أترك هذه الإشارة دون أن أوضح أن العرب استخدموا الرقيق لأغراض تعتبر كمالية لا يقدر عليها سوى العدد القليل من أمراء الاقطاع والأثرياء ، ولذلك كانت أسواق الرقيق في العالم العربي محدودة جداً إذا قيست بأسواق الرقيق في أمريكا وبعض الموانئ الأوروبية . كما أن العرب الذين اشتغلوا بتجارة الرقيق كانوا يعملون لحسابهم كأفراد لا علاقة لهم بالحكومات العربية بعكس الدول الغربية التي كانت تتولى حكوماتها مسؤولية هذه التجارة تنظمها

وتحميها لفترة طويلة من الزمن . حدث ذلك بالنسبة للبرتغال واسبانيا وانجلترا وهولندا ، وحقت هذه الحكومات أرباحاً خيالية من وراء هذه التجارة .

كما أن تجارة الرقيق في العالم العربي لم تكن مقصورة على العنصر الأسود وإنما تعدت ذلك إلى الجوارى والحسان من جنسيات مختلفة . فقد كانت مشكلة الرقيق في العالم العربي مشكلة اجتماعية في المقام الأول ولم تكن في يوم من الأيام مشكلة عنصرية كما كان الحال بالنسبة لأمريكا وأوروبا الغربية .

وبلغت هذه المحاولات التي تهدف إلى إظهار التناقض بين العرب والأفارقة مداها بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر مباشرة فكنا نسمع الأسئلة الخبيثة التي تحاول إظهار التناقض بين القوميتين العربية والافريقية . وكانت تظهر هذه الجهود مركزة في بلاد مثل الصومال وموريتانيا التي لم تكن قد حددت بعد مصيرها من القومية العربية . وحتى السودان لم يسلم من هذه الحملة الخبيثة ، فقد كانت هناك محاولات فاشلة تطرح فكرة القومية الافريقية دائماً كبديل للقومية العربية وكان على السودان أن يختار بين هاتين القوميتين . وكانت هذه محاولات لإبعاده عن مصر .

ولكن هذه المحاولات كلها لم تستطع أن تبعده مصر أو عرب أفريقيا عن المضي في طريق الوحدة والتضامن الافريقي كما أن تأثيرها على الافارقة كان محدوداً . ففي حقيقة الأمر لا توجد قومية أفريقية - كما سبق أن أوضحنا - حتى تتعارض مع القومية العربية . أما إذا أريد تفسير القومية الافريقية على أنها قومية الرجل الأسود ، فنستطيع القول بأن الحركة الافريقية قد تجاوزت هذا التفكير الضيق منذ الخمسينات كما سبق وأوضحنا تفصيلاً من قبل .

ورغم فشل هذه الحملة في وقف مسار حركة الوحدة الشاملة في أفريقيا إلا أنها كانت تسبب لنا أحياناً كعرب بعض المشاكل العارضة وذلك في بداية تكوين منظمة الوحدة الافريقية . ولكن سرعان ما اختفت هذه المشاكل تماماً بعد أن توطدت صلتنا بالأفارقة داخل المنظمة وزالت كثير من الشكوك التي كانت قد بنيت على غير أساس إلا من الدعايات المغرضة التي صورت بغير حق العرب وخاصة مصر على أنها تريد إعادة امبراطوريتها القديمة في أفريقيا .

ففي عام ١٩٦٣ على سبيل المثال عندما اجتمعت الدول الافريقية في اديس ابابا لوضع ميثاق المنظمة اعترضت بعض الوفود مثل أثيوبيا ونيجيريا وكثير من الدول الناطقة بالفرنسية على النص الذي يجعل من اللغة العربية لغة عمل مع الانجليزية والفرنسية في اجتماعات وأعمال المنظمة . وكانت معظم الوفود المعارضة هي من البلاد التي يكثر فيها المسلمون الذين يتكلمون اللغة العربية ، وربما كان ذلك يعكس مخاوف هذه الدول من تزايد الصلة بالعرب وانعكاس ذلك على أوضاعها الداخلية .

وعندما عجزنا عن إيجاد حل لهذه المشكلة في اللجان الفرعية ، عرض الموضوع في اجتماع الرؤساء حيث خفت كثيراً حدة المعارضة في وجود جمال عبد الناصر شخصياً وامتنع عن الاعتراض كثيرون ممن عارضت وفودهم من قبل مثل هيلاسيلاسي . لكن سيكوتوري انبرى - بطريقته الثورية والعنيفة - يؤيد ويطلب بضرورة استخدام اللغة العربية وهاجم الرافضين لذلك ثم ذهب إلى حد الاعتراض على النص الذي لم يكن واضحاً - من وجهة نظره - الوضوح الكافي وطلب أن ينص صراحة على استخدام اللغة العربية شأنها في ذلك شأن اللغة الانجليزية والفرنسية .

ولم يعترض أحد على اقتراح سيكوتوري سوى عبد الناصر الذي رجا سيكوتوري الا يصبر على تغيير النص لأن تلك العبارة والتي كانت تقول : « . . . لغة العمل في المنظمة هي اللغات الافريقية كلها أمكن والانجليزية والفرنسية » . هي النص الذي وضعته مصر وتريد الابقاء عليه كما هو . وكان المقصود هو لفت الأنظار إلى أن اللغة العربية ليست لغة دخيلة على أفريقيا مثل الانجليزية والفرنسية وإنما هي من لغات القارة الأصلية ، وهي بطبيعة الحال اللغة الافريقية الوحيدة الممكن استخدامها كلغة في المؤتمرات . وأصبحت اللغة العربية منذ ذلك الوقت لغة رسمية ولغة عمل داخل منظمة الوحدة الافريقية .

وحدث أيضاً في أحد الاجتماعات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وأثناء إحدى المناقشات الحادة ، أن انفعل أحد الأعضاء - مندوب السنغال - بعد أن اختلف مع الوفد المصري وهاجم مصر متهاً إياها باستغلال المنظمة لفرض سياستها على الأفارقة ، ثم تساءل مستنكراً عما إذا كانت مصر تنتمي حقيقة إلى أفريقيا أم أن انتهاءها هو انتهاء عربي .

ورغم أن رئيس اللجنة وكان وزير خارجية مالي - أوقف المندوب عن الكلام بحجة أن حديثه خارج عن موضوع المناقشة كما أنه ليس من حقه أن يشكك في الانتهاء الافريقي لإحدى الدول الافريقية المؤسسة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد وجدت لها فرصة وقتئذٍ لأوضح أمام هذا الجمع الافريقي رأي مصر وإجابتها على هذا السؤال الحثيث الذي كان يتردد تارة بحسن نية وتارة أخرى بسوء نية .

قلت وقتها ان انتهاءنا عربي وأفريقي في نفس الوقت فالعالم العربي هو العائلة التي ننتمي إليها . والولاء للعائلة لا يتعارض مع الولاء للمجتمع الأكبر سواء كان القبيلة أو العشيرة أو الوطن ، وهذا

ما نجده في أفريقيا مجتمعنا الأكبر . ثم ان الدعوة للوحدة العربية شأنها في ذلك شأن الدعوة للوحدة الافريقية ليست دعوة عنصرية تتعارض مع بعضها . فإذا قرأنا ميثاق الجامعة العربية لن نجد فيه ما يتعارض بأي شكل من الأشكال مع ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، بل اننا سنجد تشابهاً كبيراً بين المبادئ التي يدعو لها كلا الميثاقين .

ولا شك أن وحدة مصر مع العرب تعتبر قوة لأفريقيا فامتدادها إلى العالم العربي خارج القارة الافريقية يضيف قوة جديدة إلى القارة ، وقد لمسنا أهمية ذلك في تأييد العرب لجميع القضايا الافريقية داخل الأمم المتحدة وخارجها . ونفس الشيء بطبيعة الحال بالنسبة للوحدة الافريقية التي تعتبر قوة العالم العربي .

كما قلت اننا إذا كنا جميعاً نؤمن بالتضامن الافريقي الآسيوي لأسباب عديدة نسلم بها فإن العرب هم همزة الوصل بين أفريقيا وآسيا .

وما أن فرغت من كلمتي هذه حتى تتابع معظم الحاضرين في توضيح ما فعلت مصر من أجل أفريقيا ومساهماتها في حركة التحرير ومساعدة الدول في الحصول على استقلالها . وجاءت الكلمات وكأنها مظاهرة لتمجيد دور مصر في القارة وتأكيد أفريقيتهما . وفي نفس اليوم اعتذر وزير خارجية السنغال الذي لم يكن حاضراً هذه الجلسة - عما قاله مندوبه ووصفه بأنه لم يعبر فيها قال عن رأي حكومته .

ورغم أن مثل هذا الحادث لم يتكرر بعد ذلك داخل المنظمة إلا أنه كان يعكس شيئاً من المحاولات التي كانت تبذل ضد مصر لإقصائها عن دورها الافريقي .

أما في مصر نفسها فقد كانت صورة الحياة التي يراها ويعيشها

المواطن المصري ويلمسها ويحسها الوافد عليها وخاصة من الأفارقة
لا تعكس الهوية الافريقية بالقدر الكافي الذي يتناسب مع حقيقة
ما كانت قد وصلت إليه مصر من مكانة خاصة في أفريقيا .

فقد جاءت صورة هذه الحياة والتي يمكن أن تراها في مختلف
دروب الفن والفكر والأدب وتعكسها نشاطاتنا الثقافية والاعلامية ،
جاءت في تعبيرها دون الواقع الافريقي لمصر ، ولا تعكس حقيقة
انتماءنا للقارة الافريقية ، هذا في الوقت الذي كانت تفيض فيه دائماً
الشخصية العربية على الفكر والوجدان المصري وتعكس الحياة المصرية
عروبتها في أصالة وسخاء عظيمين .

ورغم أن هذا الوضع كان أمراً طبيعياً لأسباب عديدة منها حداثة
الدعوة للانتماء الافريقي والوحدة الافريقية ، إلا أن ذلك كان أمراً
مقلقاً لمن يهتم بأمر هذه الدعوة ويتعجل نتائجها .

وقد أبديت هذا القلق أمام جمال عبد الناصر في بداية عام ١٩٦٧
فوجدته مدركاً لهذه الحقيقة وراعياً في علاجها ولكن جاءت الهزيمة
العسكرية في عام ١٩٦٧ بعد ذلك مباشرة لتؤخر الكثير من مشروعاتنا
في هذا الطريق .

خاتمة

مصر بثقلها البشري والحضاري وموقعها الجغرافي المتميز هي أكثر دول القارة الافريقية قدرة على القيام بدور قيادي فعال ومؤثر في سياسة القارة بشرط أن يكون هذا الدور متفقاً مع حركة التاريخ ومتماشياً مع روح العصر وفي اتجاه رياح التغيير المتعاطفة التي اجتاحت أفريقيا منذ الخمسينات وأحدثت في القارة هذا التحول العظيم الذي ارتفعت في أعقابه أعلام الاستقلال وانطلقت بسببه الثورات من أجل التحرر والخروج من سيطرة الاستعمار والامبريالية .

ولا شك أن مصر في عهد جمال عبد الناصر استطاعت أن تلعب ذلك الدور وتصبح محوراً للأحداث في القارة ومحركاً لها . فقد وقف عبد الناصر دائماً إلى جانب قضايا الشعوب الافريقية ضد السيطرة الأجنبية ، وقضايا التقدم ضد التخلف ، وقضايا التحرر وتقرير المصير ضد الاستعمار والامبريالية والعنصرية الظالمة .

وكان لعبد الناصر حس مرهف في قدرته على استشفاف نبض الجماهير وتلمس احتياجاتها . فكان أعظم ما تميزت به سياسته الخارجية هو الارتباط الوثيق بحركة الشعوب في العالم العربي وفي أفريقيا وفي العالم الثالث كله ، ثم القدرة على تحويل هذه الحركة إلى قوة يواجه بها خصومه .

فكانت حركة الشعب المصري والشعوب العربية هي التي أعادت عبد الناصر عندما تنحى في أعقاب هزيمة مصر العسكرية عام ١٩٦٧ وكانت هي القوة التي استند إليها ليواصل تحديه لقوى العنصرية والاستعمار والامبريالية .

ثم جاءت الثورة في السودان والثورة في ليبيا والثورة في الصومال ، جاءت هذه الثورات وهي تعلن أنها امتداد لثورة ٢٣ يوليو المصرية التي اعتبرتها الثورة الأم . وجاء ذلك في أعقاب هزيمة ٦٧ العسكرية ليؤكد أن عبد الناصر ما زال يحتفظ بنفض الشعوب ويرتبط بحركتها الثورية .

واستمر عبد الناصر في مواجهته الجريئة للاستعمار والامبريالية فلم يتخل - وهو في هذه الظروف الصعبة - عن دوره التاريخي في أفريقيا والوقوف بحزم لمساعدة الشعوب التي تتعرض لمؤامرات الاستعمار والامبريالية . فكانت وقفته الشجاعة لمساعدة نيجيريا في القضاء على مؤامرة الانفصال في بياfra التي حركها ومولها تحالف الاحتكارات الرأسمالية والاستعمار بالتعاون مع إسرائيل . كان هذا ومראה الهزيمة العسكرية ما زالت تملأ الحلوق ، فجاء ذلك تعبيراً عن فهمه الصحيح لشمولية النضال ورؤيته الصحيحة لأبعاد المعركة ضد قوى الاستعمار والامبريالية .

وكما وقف عبد الناصر بجراً وصراحة ضد الاستعمار التقليدي في أفريقيا حتى أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لحركات التحرير في القارة ، وقف عبد الناصر أيضاً ضد الاستعمار الجديد بجميع أشكاله وصوره . فرأينا كيف وقفت مصر مع جميع الدول الأفريقية التي تعرضت للضغوط الاستعمارية والامبريالية سواء في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية . وكان هذا خطأ أساسياً في

سياسة عبد الناصر الافريقية وانعكاساً طبيعياً وصحياً لما كان قد تحقق على أرض مصر التي كانت قد حررت إرادتها كاملة .

وقد ساهم عبد الناصر في بناء الشخصية الافريقية بأكثر مما ساهم به أي زعيم أفريقي آخر . وكان ذلك بإصراره على جعل سياسة عدم الانحياز جزءاً لا يتجزأ من هذه الشخصية وأساساً بنيت عليه منظمة الوحدة الافريقية .

ولا شك أن سياسة عدم الانحياز كانت هي الطريق الوحيد المفتوح أمام الدول الحديثة الاستقلال التي تريد أن تخرج بالفعل من دائرة نفوذ الدول المستعمرة محتفظة بإرادتها كاملة . فلم يكن في استطاعة دولة صغيرة من قبل أن تتزعزع نفسها من دائرة نفوذ الدول الكبرى دون أن تقع في دائرة نفوذ جديدة حتى ظهرت سياسة عدم الانحياز فاستطاعت الدول حديثة الاستقلال أن تحمي استقلالها بالوقوف مجتمعة في مواجهة أي تدخل أجنبي . وهذه هي الفلسفة التي قامت عليها سياسة عدم الانحياز منذ نشأتها عندما وجد فيها الزعماء الثلاثة نهرو وتيتو وعبد الناصر وسيلتهم لمقاومة سياسة الأحلاف .

وكان هذا هو الدافع الرئيسي للمساعدات التي قدمتها مصر لكل دولة أفريقية تقاوم الاستعمار والامبريالية . وهكذا استطاعت أفريقيا أن تحقق ذاتها بعد أن حققت قدراً من الاستقلال وحرية الإرادة كان ضرورياً لبلورة الشخصية الافريقية وهو أمر لم يكن ليتحقق على هذه الصورة لولا وجود قادة من أمثال عبد الناصر وأنكروما وسيكتوري ومديبو كيتا ونيريري وغيرهم من الزعماء الذين التزموا بسياسة عدم الانحياز وناضلوا من أجل دعم هذه السياسة في القارة الافريقية .

وبما لا شك فيه أن إحدى الانجازات العظيمة لعبد الناصر كانت

تلك الصداقة الندية للاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي . وهي صداقة استفادة منها أفريقيا كلها عندما كانت مشكلتها الأساسية هي تصفية الاستعمار وإنهاء الحكم الأوروبي لأفريقيا . واستمرت مصر ولفترة طويلة صلة أفريقيا إلى المعسكر الاشتراكي بعد أن نجحت في وضع الأسس السليمة والصحيحة لهذه الصلة والصداقة الندية ومنها تدعمت بعد ذلك العلاقة بين دول هذا المعسكر ودول أفريقية أخرى .

وقد استطاع عبد الناصر وزملاؤه من قادة عدم الانحياز في أفريقيا أن يبقوا القارة بعيداً تماماً عن الصراع الساخن للقوى العظمى وبعيدة عن مشاكل الحرب الباردة وذلك من خلال القدرة على التحرك الجماعي لمقاومة أي تدخل سافر من خارج القارة تقوم به قوى الاستعمار والامبريالية .

وقد كانت أزمة الكونغو في الستينات مثلاً حياً لإثبات القدرة على مواجهة التدخل الأجنبي في أفريقيا وذلك عندما تحركت الدول الثورية في أفريقيا بإرسال قواتها إلى الكونغو ثم مساعدة الثورة بكل الوسائل الممكنة ومقاومة الغزو البلجيكي الأمريكي ، ثم نجاحها في خلق رأي عام أفريقي لا يسمح بهذا التدخل ولا يقبل به . وعرفت الدول الاستعمارية أن مثل هذا التدخل في أي مكان آخر من أفريقيا سوف يثير لها المتاعب ويخلق تياراً معادياً لها في أنحاء القارة .

وعندما رحل عبد الناصر واختفى من قبله انكروما وتوقع زعماء آخرون اختل التوازن باختفاء أهم القوى الأفريقية التي كانت تشد أفريقيا إلى سياسة عدم الانحياز وظهر الصراع الساخن في أفريقيا ، فما حدث من حروب في القرن الأفريقي وفي زائير وفي تشاد لم يكن بعيداً

عن صراع القوى العظمى ، وأصبحت أفريقيا مسرحاً للحرب الباردة
والساخنة معاً .

وكانت البداية في أنجولا . فعندما تحدد موعد استقلالها في عام
١٩٧٥ كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وهي حركة ماركسية
تسيطر على العاصمة وعلى معظم البلاد والموانئ الهامة . وتحركت
حكومة زائير التي يرأسها موبوتو لتساعد الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا
المتحركة في المنطقة الشمالية حيث قبائل الكيكونجو الممتدة داخل زائير
بزعامة روبرتو هولدن صهر موبوتو الذي كان يعيش في كينشاسا
وتساعده وتؤيده الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية بطبيعة الحال لا تريد أن ترى
نظماً ماركسياً يقوم في أنجولا الغنية بالمواد الأولية من ماس وفوسفات
ونحاس وزنك ونيكل وبترو ، وكان موبوتو أيضاً لا يريد أن يرى
دولة ماركسية على حدود بلاده التي اختل فيها ميزان العدل الاجتماعي
ربما أكثر من أي بلد أفريقي آخر ، وحيث أصبح التفاوت بين الثراء
الفاحش والفقير المدقع أمراً مفزعاً تحدثت عنه كثيراً الصحافة العالمية ،
هذا علاوة على الرشوة والفساد الذي أصبح سمة الحكم في زائير .

وتحركت جنوب أفريقيا أيضاً عبر الحدود المشتركة مع جنوب
غرب أفريقيا (ناميبيا) لتساعد الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا
U. N. I. T. A في الجنوب حيث قبائل « الاوفيمبونديو » بزعامة
جوناس سافيمبي المدعوم من بلجيكا وأمريكا ودول الغرب صاحبة
المصالح في المنطقة . وتم التنسيق بين الجبهتين الجنوبية والشمالية
بقصد القضاء على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ومنع قيام دولة
ماركسية في أنجولا .

وكما قدمت الولايات المتحدة الأسلحة إلى كل من روبرتو هولدن وماسافي من خلال زائير وجنوب أفريقيا ، كانت الأسلحة الروسية تندفق بكميات هائلة على الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والتي تسيطر على أغلبية البلاد . ولم تبق الصين هي الأخرى خارج هذه اللعبة فأرسلت بعض الأسلحة إلى الجبهة الشمالية من خلال زائير كما أرسلت إليها بعض مستشاريها العسكريين وبذلك اتسعت دائرة الصراع .

وانصرفت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبسطت نفوذها على جميع أجزاء أنجولا ، وقامت الدولة الماركسية في لواندا العاصمة ولكن بقي التربص بها في جنوب أفريقيا وفي زائير حيث توجد الاعداد الهائلة من اللاجئين الانجوليين . فلجأت الحكومة الجديدة إلى طلب المساعدة العسكرية من كوبا ، التي أرسلت قوة كوية ومستشارين عسكريين كوبيين لتدريب الجيش الانجولي ولحماية النظام بما أسماه الانجوليون الغزو الخارجي من زائير وجنوب أفريقيا .

ومن الصراع الموجود بين النظام في زائير والنظام في أنجولا استفاد تنظيم كونغولي معاد لموبوتو وحكومته هو جبهة التحرير الوطنية الكونغولية F . N . L . C . الموجود بين اللاجئين الكونغوليين الذين يعيشون في شمال غرب أنجولا في مواجهة اقليم شابا (وهو ما عرف قديماً بإقليم كاتنجا) وقد نشأ هذا التنظيم في عام ١٩٦٨ وكانت قواته من جندرية تشومي الذين هربوا إلى أنجولا بعد تولي موبوتو السلطة في ليوبولدفيل عام ١٩٦٥ .

اتجهت أنظار هذا التنظيم إلى تأييد حكومة أنجولا الجديدة وتحول بولائه إلى حركة المقاومة الشعبية بعد أن كان يتعاون مع البرتغاليين من قبل . ورحب الانجوليون بذلك واستفادوا بهذا التنظيم لصد رجال

العصابات من الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا التي تساعد زائير . وفي المقابل سمحوا لهم بما يشبه الحكم الذاتي داخل إقليمهم في شمال غرب أنجولا . وهم يملكون في هذا الاقليم مزارع واسعة ومناجم للماس وكانت عندهم قوة مسلحة قوامها ٥٠٠٠ رجل مسلح .

وكان هؤلاء هم الذين قاموا عام ١٩٧٨ بمهاجمة مدينة كوليزي Kolwezi في إقليم شابا بغية إسقاط حكم موبوتو وإقامة نظام راديكالي في كينشاسا .

وفي مواجهة هذا الهجوم قام موبوتو بالاستعانة بقوات فرنسية وبلجيكية نقلتها طائرات (سي ١٤١) الأمريكية واشتركت معها بعض الدول الأفريقية المتحالفة مع الغرب وادعى موبوتو عندما طلب هذه القوات انه يتعرض لغزو كوبي دبر لحساب الاتحاد السوفيتي . وأرسلت الصين بعض الأسلحة والمستشارين العسكريين وبعض المساعدات الأخرى لزائير كما وصل وزير خارجيتها في يونيو سنة ١٩٧٨ لكنشاسا لإظهار تضامنها وتأييدها للرئيس موبوتو .

وأمكن لهذه القوات وقف الزحف القادم من أنجولا ولكن بعد أن ترك أفريقيا نهباً لصراع القوى الكبرى . بل ان الصراع بين دول الاستعمار نفسها بدأ واضحاً عندما حدثت أزمة بين بلجيكا وفرنسا بعد أن أسرعت الأخيرة بإرسال قواتها إلى زائير في شهر مايو سنة ١٩٧٨ ، فقد اعتقد البلجيك أن فرنسا تريد زيادة نفوذها الاقتصادي هناك على حساب بلجيكا وحسب قول البلجيك - المعلن في ذلك الوقت - انه تسربت إليهم معلومات تفيد أن وزارة الخارجية الفرنسية تعمل لإقناع موبوتو لشحن نحاس بلاده إلى دنكرك بدلاً من أنتويرب Antwerp في بلجيكا .

وفي واقع الأمر فإن رد فعل هذه الأحداث في أفريقيا لم يكن في حجم الكارثة التي تهدد القارة . فعودة قوات دول استعمارية إلى أفريقيا بحجة حماية أنظمة معينة يعني بالضرورة وقوع القارة فريسة لصراع القوى العظمى ويجعلها مسرحاً للحروب المحلية بين الدول الأفريقية المتنافرة وهي كثيرة في القارة .

فقد عادت فرنسا بقواتها إلى أفريقيا معيدة إلى الأذهان صورة كريمة من صور السيطرة الاستعمارية . فتواجدت قواتها في تشاد لتحمي نظاماً هشاً ضد الثورة التي تحظى بتأييد الأغلبية العظمى للبلاد ، ثم أصبح الفرنسيون في تشاد هم الذين يديرون الناحية المالية بجانب تحملهم مسؤولية الدفاع ، ولم تعد الحكومة التشادية تباشر عملها من الناحية الفعلية ، كما تواجدت القوات الفرنسية في جيبوتي والسنغال وساحل العاج والجابون وتواجد مستشاروها العسكريون في بورندي والكاميرون والنيجر وفولتا العليا وتوجو وموريتانيا . فقد أصبح هناك ٢٠ دولة أفريقية لها مع فرنسا اتفاقات خاصة بالمساعدات العسكرية وخمس دول أفريقية تربطها بفرنسا اتفاقات دفاع مشترك .

وبطبيعة الحال فإن لفرنسا مصالح اقتصادية وثقافية كثيرة في أفريقيا وهي تحاول الآن استعادة نفوذها والمحافظة على مورد المواد الأولية ، إلا أنها في تحركها الجديد هذه المرة وعندما أرسلت قواتها إلى زائير كانت تمثل المعسكر الغربي واستراتيجية حلف الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي عبر عنها مؤتمر الدول الخمس (أمريكا - وبريطانيا - فرنسا - ألمانيا الغربية وبلجيكا) الذي عقد في باريس (يونيو سنة ١٩٧٨) .

وفي مواجهة التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا هناك التواجد

العسكري الكوبي وهو لا يقل عنه عدداً وانتشاراً ، فعلاوة على تواجد القوات الكوبية في أنجولا فهي موجودة أيضاً في أنيويبا وموزمبيق والكونغو برازافيل وغينيا الاستوائية وغينيا بيساو وسيراليون وساو تومي وبنين .

ورغم أن هذا التواجد الكوبي يختلف في شكله وأهدافه وأسبابه كل الاختلاف عن تواجد قوات الدول الاستعمارية إلا أنه في النهاية جعل من صراع القوى العظمى حقيقة في أفريقيا .

فكاسترو يشعر ان له رسالة في أفريقيا باعتبار كوبا دولة أفرو أمريكية ومن أجل ذلك يرى أن عليه مساعدة الأفارقة . والكوبيون يشدهم الحنين للعودة إلى المنابع الأصلية للغالبية العظمى من الشعب الكوبي القادمة أصلاً عبر موجات الهجرة الاجبارية من أفريقيا خلال القرون الماضية . وكذلك فإن كاسترو ما زال يعتبر أمريكا عدوه الأول وكان يعتقد أن خلق المشاكل لها في أماكن بعيدة قد يبعدها عن كوبا نفسها . وبالإضافة إلى هذا فإننا لا يمكن أن نستبعد عملاً يتعلّق بفلسفة الثورة الكوبية وهو إيمانهم بفكرة تصدير الثورة إلى الشعوب الأخرى .

ولا شك ان الاتحاد السوفيتي يرتاح ويؤيد هذا التواجد الكوبي الذي يخدم استراتيجيته هو الآخر على الأقل في تهديد طريق امدادات الغرب بالبترول والمعادن سواء عن طريق البحر الأحمر أو رأس الرجاء الصالح . وهو الطريق الذي يعتبر مدخلاً إلى مناجم اليورانيوم والمعادن ذات الصبغة الاستراتيجية في أفريقيا الجنوبية . كما يهم السوفييت أيضاً مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في هذه القارة والذي أصبح ينمو جنباً إلى جنب مع النفوذ الأمريكي .

لقد كانت مصر بزعامة عبد الناصر هي إحدى القوى الأساسية

في أفريقيا القادرة على الحركة ، المستعدة دائماً لمواجهة أي تدخل أجنبي تتعرض له القارة . واستطاعت مصر أن ترجح كفة عدم الانحياز في أفريقيا ، ولا شك أن سياسة عدم الانحياز هذه والتي تبنتها منظمة الوحدة الافريقية كان لها الفضل الأول في إنقاذ القارة ولفترة طويلة من أن تكون مسرحاً للحرب الباردة أو أرضاً لصراع القوى العظمى . فكانت الدول الافريقية تحت راية عدم الانحياز هي التي تتصدى للتدخل الأجنبي . رأينا ذلك في أزمة الكونغو كما رأينا كيف أن الأمم المتحدة نفسها عند نظر القضية الكونغولية بعد الغزو البلجيكي الأمريكي أوصت بحل أفريقي للأزمة عندما اكتفت بالأسف للأحداث (إشارة للغزو) وأحالت المشكلة إلى منظمة الوحدة الافريقية لبذل جهودها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية .

كانت أفريقيا في ذلك الوقت قادرة على احتواء المشاكل الافريقية وإيجاد الحلول الافريقية لها . وصحيح أن الدول الافريقية الثورية في أفريقيا كانت تستعين بتأييد الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في المجالات الدولية كما كانت تتلقى منها المساعدة ، ولكن الصراع في أفريقيا بقي في واقعه صراع بين الاستعمار والامبريالية في جانب والقوى الوطنية والثورية الافريقية في الجانب الآخر بعيداً تماماً عن صراع الدول الكبرى . وكان الفضل في ذلك يرجع أساساً لمجموعة الدول والزعامات التي استطاعت ان تحتفظ بتوازنها كاملاً وهي على ذلك الحيط المشدود بين المعاداة الصريحة الواضحة للاستعمار والامبريالية وبين الالتزام الكامل بسياسة عدم الانحياز . وعندما فقدت هذه الدول قدرتها في الالتزام بهذه السياسة أصبحت أفريقيا مسرحاً لهذا الصراع .

واعتقد أن المرحلة القادمة ستكون مرحلة تتميز بالصراع بين

الأنظمة المختلفة في أفريقيا وذلك كنتيجة مباشرة لانتقال الصراع بين الدول العظمى إلى داخل القارة ، وهذا الانتشار الواسع للقوات الفرنسية التي أصبحت تمثل استراتيجية حلف الأطلسي والقوات الكويتية المتحالفة مع الدول التقدمية في أفريقيا . وثانياً لظهور دول عديدة ذات نظم ماركسية في أفريقيا يزداد عددها باستمرار ، الأمر الذي لا تطيقه كثير من الأنظمة الافريقية الأخرى المرتبطة بالغرب كما لا تطيقه الدول الأوروبية صاحبة الشركات والمصالح الرأسمالية في مناطق الثروة .

كما اعتقد أن هذا الصراع سيكون في كثير من الأحوال من النوع الساخن وعلى غرار ما حدث في القرن الافريقي في أعقاب القضاء على حكم هيلاسلاسي ، أو ما حدث بين أنجولا وزائير في أعقاب ظهور الحكم الماركسي في أنجولا ، أو الحرب الخاطفة بين مصر وليبيا عام ١٩٧٨ ، والحرب بين تنزانيا وأوغندا عام ٧٩ والتي أسقطت نظام عيدي أمين . فقد أصبحت أفريقيا مثقلة بالسلاح وسهلت لغة الحرب كوسيلة للمواجهة بين الأنظمة المتنافرة .

وعندما اجتمعت الدول الخمسة (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا الغربية) في المؤتمر الذي عقد في باريس في شهر يونيو سنة ١٩٧٨ لبحث موضوع زائير بقصد تقديم المقترحات للحكومات المشتركة ، بشأن الكيفية التي تقدم بها المساعدات لتأكيد أمن زائير وإصلاح اقتصادها ، اقترحت فرنسا إنشاء قوة لمساعدة الدول الافريقية . والمقصود بذلك حماية الأنظمة الافريقية المرتبطة بالغرب . ولكن المؤتمر لم يوافق على هذه الفكرة التي لم تحبب بها الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أنها تفضل بحث كل حالة على حدة .

ويبدو أن أمريكا لا تريد التورط مباشرة بإرسال قواتها أو حتى

قوات تمثل حلف الأطلسي إلى أفريقيا ، فما زالت عقدة فيتنام تلاحقها . ولكنها لا تمنع في أفرقة الصراع الدائر لحسابها وخاصة بعد أن وجدت دولاً أفريقية قوية مستندة للقيام بهذا الدور . وأطلقت يد فرنسا في أفريقيا بحجة حماية مصالحها وتحت ستار العلاقة التقليدية وارتباط المصالح بينها وبين كثير من الدول التي كانت تستعمرها .

وأخطر النتائج المترتبة على صراع الأنظمة في أفريقيا هو تجميع المواجهة التي كانت حدودها الفاصلة واضحة بين القوى الوطنية والثورية في جانب والقوى الاستعمارية والاحتكارات الرأسمالية المتحالفة معها في الجانب الآخر . فقد أصبحت هناك جيوش أفريقية تخوض معاركها في هذا الصراع متحالفة مع قوات الاستعمار القديم . فرأينا القوات المغربية وقد ذهبت إلى زائير مع القوات البلجيكية والفرنسية لحماية نظام موبوتو ضد ما سمي بالزحف الماركسي القادم من أنجولا وذلك في عام ١٩٧٨ ، ورأينا القوات الكويتية والاتحاد السوفييتي متورطين في أثيوبيا مع النظام الماركسي ضد حركات التحرير في ارتيريا . ووقفت نظم تقدمية كثيرة في أفريقيا حائرة في نظرتها لهذه المشكلة الارترية . ووقفت نظم تقدمية كثيرة في أفريقيا حائرة في نظرتها لهذه المشكلة الارترية ، فهي حائرة بين اعتبارها مشكلة من مشاكل التحدي الذي يواجهه نظام ثوري تقدمي في أثيوبيا وبين اعتبارها مشكلة من مشاكل القوميات والتي يتحتم علاجها بغير أسلوب العنف الذي اتجهت إليه حكومة منجستو العسكرية ..

ان افريقيا في أشد الحاجة إلى تحرك الحكماء كما سبق أن تحركوا في بداية الستينات عندما احتدم الصدام بين الدول الافريقية الثورية والدول المرتبطة بالغرب وظهرت التكتلات السياسية المتنافرة في القارة فجاءت حركة هؤلاء الحكماء من بعض الرؤساء الأفريقيين لتذيب

هذه التكتلات السياسية ، ونجد من الصراع الدائر بين دولها بالتوصل الى صيغة وإطار جديد للوحدة الافريقية الشاملة وذلك بقيام منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ .

وبطبيعة الحال فإن هذا التحرك المطلوب ليس بالأمر السهل ولا أعرف على وجه التحديد من هم الحكماء القادرون على الحركة في هذا الاتجاه الآن ولكنني أعتقد أن أسس هذه الحركة يجب أن تكون :

أولاً : العمل الافريقي الجماعي لتخليص أفريقيا من أي قوات عسكرية من خارج القارة والضغط المستمر لتحقيق ذلك .

ثانياً : التقييد من جديد بمبادئ التعايش السلمي بين أنظمة الدول الافريقية وفقاً لمبادئ منظمة الوحدة الافريقية .

ثالثاً : تدعيم منظمة الوحدة الافريقية بالشكل الذي يجعلها قادرة على المساهمة الايجابية في حل المنازعات الافريقية واحتوائها . ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا وقفت وراء المنظمة وآمنت بدورها قوى أفريقية قادرة ومؤثرة ومستعدة لكي تتحمل مسؤولية تحقيق ذلك كما كانت تفعل كل من غانا ومصر في بداية تكوين المنظمة .

رابعاً : تنشيط دعوة عدم الانحياز في القارة وربط حركة الدول الافريقية بحركة العالم الثالث .

وكانت هذه هي نفس الأسس التي قامت عليها سياسة عبد الناصر الافريقية والتي استطاع بها - مع قادة آخرين - أن يبعد عن أفريقيا الحرب الباردة وأن يحتفظ بالقارة خارج نطاق الصراع الساخن بين القوى العظمى . ومع ذلك استمرت الثورة الافريقية في طريقها لتحرير الانسان الافريقي من سيطرة أوروبا والرجل الأوروبي .

فهرس

المقدمة	٥
الفصل الأول	
تطور الحركة السياسية في أفريقيا حتى قيام ثورة	
يوليو المصرية	١٣
الفصل الثاني	
عبد الناصر وحركة التحرير الافريقية	٢٥
الفصل الثالث	
مساعادات جمال عبد الناصر للدول الافريقية	
حديثه الاستقلال	٦٥
الفصل الرابع	
ملاحم إسلامية لسياسة مصر الافريقية	١٠١
الفصل الخامس	
عبد الناصر وأزمة الكونغو	١٣٧
الفصل السادس	
جمال عبد الناصر والوحدة الافريقية	٢٠٥
خاتمة	٢٥١

عن المؤلف والكتاب

مؤلف هذا الكتاب من أخلص العناصر الشابة التي دفعت بها ثورة ٢٣ يوليو وقيادة عبد الناصر إلى أهمّ مواقع المسؤولية وأوكلت إليها أخطر المهام . فقد كان مستشاراً للزعيم الراحل للشؤون الأفريقية ورسوله الكفو الأمين إلى قادة ثورات التحرير في أفريقيا ، وعضواً دائماً في وفد مصر إلى كل مؤتمر دولي حضره عبد الناصر ، كما رأس وفد مصر أكثر من مرة إلى مؤتمرات الوحدة الأفريقية ، ثم تولى وزارة الإعلام مرتين الأولى عام ١٩٦٨ والثانية عام ١٩٧٠ حيث ظلّ بها إلى أن أدخل السجن في ١٥ مايو ١٩٧١ ليقضي بين جدرانه عشر سنوات هي مدة الحكم الذي أصدرته بحقه محكمة سياسية استثنائية .

ويروي محمد فايق في هذا الكتاب الذي كتبه في السجن ، قصة ثورة ٢٣ يوليو وعبد الناصر مع ثورة التحرر في كل ركن من أركان القارة العملاقة ، وهي قصة يعلم كل المطلعين على أسرارها أهمية الدور الذي لعبه محمد فايق في كل من فصولها ، رغم حرصه طوال صفحات هذا الكتاب حجب أهمية دوره الخاص و إبراز أهمية دور الثورة والة كل هذا نغمة صدق وبساطة وموضوعية يلمسها القارى كل سطر من سطور هذا الكتاب الهام الذي يؤرخ لص من أروع صفحات ثورة ٢٣ يوليو المجيدة .

Bibliotheca Alexandrina



0644584



او

الوحدة
للطباعة والنشر
بمصر